مجلة طخنون

للدراسات والبحوث

دورية علمية محكمة نصف سنوية

ردمد: ISSN:1858 - 7550

الفهرست

تصنيف بصمات الاصابع 9

دور نظام التكاليف على أساس النشاط في تحسين القياس ألتكاليفي في الوحدات الصحية السودانية 19

حـماية المـستهلك
بالتطبيق على المستهلكين فى منطقة الجريف غرب فى الخرطوم 37

محـددات الاستقرار الاقتصادي في السـودان خلال الفترة من ١٩٩٦ – ٢٠١٣م 69

قياس اثر مخاطر الأعمال علي جودة عملية المراجعة 95

أثر نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية 127

أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان ١٩٨٠ – ٢٠١٤م 149

دور نظم التجارة الإلكترونية في تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية 191

مجلة طحنون للدراسات والبحوث - دورية علمية محكمة نصف سنوية

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. سيف الدين فتوح عثمان

رئيس التحرير

د. سامي محمد إبرهيم

سكرتير التحرير

د. بابكر محجوب موسى

أعضاء هيئة التحرير

- د. محمد عجبان بخيت
- د. وراق علي وراق
- د. دلال عبد العال عمر
- د. حسن محمد جميل

ردمد: ISSN:1858 - 7550

كلمة العدد

انه لمن دواعي السرور أن نصدر العدد الثاني من مجلتنا العلمية ، لتستمر بعطاءها وطموحها، لتكون منبراً للعلم والعلماء وسراجا يستنير منه طلاب العلم والمعرفة وتأمل المجلة أن تترجم حرصها الدائم على رصانتها بإتباع التقاليد المحكمة في تقويم البحوث علميّا من قبل الخبراء في التخصصات المختلفة ملتزمة بالمنهج العلمي، ونود أن نؤكد لجميع الباحثين أن هذه المجلة ستتطور وترتقي بجهودكم ومساهماتكم القيمة.

تنقدم هيئة التحرير بوافر الشكر والتقدير للاساتذة الاجلاء الذين ساهموا باستشاراتهم العلمية وتحكيم الاوراق المنشورة، كما تود هيئة تحرير مجلة طحنون للدراسات والبحوث من قرائها أن يتفاعلوا معها من خلال موقعها على شبكة الإنترنت وبريدها الإلكتروني بإبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم التي يرون أنها يمكن ان يكون لها مردود جيد على تطوير المجلة والارتقاء بها.

tahnonjou2017@gmail.com

رئيس التحرير

قواعد التشر

مجلة طحنون للدراسات والبحوث

الخرطوم – السودان

Tahnoon journal for Studies and Scientific Research

نبذة عن المجلة:

مجلة طحنون للدراسات والبحوث العلمية ، مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الامارات للعلوم والتكنولوجيا.

الأهداف:

1 نشر البحوث والدراسات المبتكرة والتي يعدها الباحثون في المجالات العلمية من أجل إثراء وتنمية البحث العلمي، وخلق حوار بناء بين الباحثين وصانعي القرار.

2 ربط البحوث والدراسات بقضايا المجتمع.

3 توفير وضمان حرية الأبحاث والإبتكار لأعضاء هيئة التدريس والباحثين داخل الكلية وخارجها وتوطيد الصلات العلمية والفكرية بين الكلية ونظيراتها من الجامعات الاخرى.

قواعد النشر:

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات (باللغتين العربية والانجليزية) والتي تتوافر فيها الأصالة ، الإبتكار واتباع المنهجية السليمة والتوثيق العلمي مع سلامة الفكرة واللغة والاسلوب ، والتي لم يتم نشرها سابقا ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات او دوريات اخرى. ويلزم عند تقديم البحث للمجلة تقديم إقرار خطي من الباحث بأن بحثه لم يسبق له أن نشر ولن ينشر – عند قبول النشر– في وعاء آخر.
2. ترسل نسختين من البحوث والدراسات ومراجعة الكتب والتقارير الى رئيس التحرير : الاولى مطبوعة على الورق ، والثانية على قرص مضغوط (DC).
3. تكون البحوث والدراسات المقدمة بحجم لا يزيد عن (٠٣) صفحة من القطع المتوسط (٤A) بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية ، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشرة صفحات. وان يكون مكتوبا على الكمبيوتر بالخط cibarA defiilpmiS بحجم ٤١ للغة العربية ، والخط namoR weN semiT حجم ٤١، والعناوين

الرئيسة بحجم ٦١ أسود عريض ، والهوامش والحواشي بنفس نمط الخط حجم ٢١ ويتم اعداد الصفحة كلآتي: علوي ٥٤,٢ سم ، سفلي ٩,٦ سم ، أيسر ٧,٥ سم ، ايمن ٧١,٣ سم ، رأس الصفحة ٧٢,١ سم ، تزييل الصفحة ٦ سم ، الفقرة: تباعد قبل وبعد ٣ سم ، تباعد الأسطر متعدد بقدر ٣,١سم.

4. يرفق الباحث ملخصا عن البحث لا تزيد كلماته عن ٠٥١ كلمة ، على ان يكون مكتوبا بنفس لغة البحث مع ترجمته للغة الانجليزية، مصحوبا بالكلمات المفتاحية باللغتين.

5. يكتب في ورقة مستقلة باللغتين العربية والإنجليزية عنوان البحث واسم الباحث وصفته العلمية ووجهة عمله وعنوانه ورقم الهاتف والبريد الالكتروني.

6. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد اولا في ترتيب الاسماء.

7. تدرج قائمة المراجع في آخر البحث ولا توضع فيها إلا تلك المراجع التي تم الاشارة اليها في متن الدراسة أو البحث، مع اتباع القواعد العلمية لكتابتها.

8. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.

9. توثق الجداول والرسوم التوضيحية المستعارة وغيرها بالمصادر الأصلية.

10. البحوث والدراسات التي لا تعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا تعد إلى أصحابها.

11. تلتزم المجلة باعلام الباحث باستلام بحثه خلال اسبوعين من تاريخ استلامه ، ثم اعلامه بالقبول او عدم القبول في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم.

12. تخضع جميع البحوث والدراسات المقدمة للتحكيم العلمي الموضوعي من قبل محكمين متخصصين من ذوي الخبرة والمكانة العلمية المتميزة ، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت خلا أسبوعين من تاريخ استلام ردود كل المحكمين . وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث حسب آراء المحكمين قبل قبول البحث للنشر.

13. في حالة قبول البحث للنشر ياتزم الباحث (الباحثون) بالتوقيع على استمارة النشر.

14. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكا للمجلة ، وتستوجب إعادة نشرها في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.

15. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ، وترتب جميع البحوث وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو بحثه.

16. المجلة لا تقدم عائداً ماديا مقابل نشر أي عمل.

تصنيف بصمات الاصابع

بروفيسور سيف الدين فتوح عثمان
كلية الامارات للعلوم والتكنولوجيا

نجوى حاج علي احمد
طالبة دكتوراة جامعة النيلين

ملخص

بمجرد ان يتصل الكمبيوتر لديك مع الاخرين اصبحت في خطر والخطر هنا يشمل الضرر المتأتي من سرقة معلومات اونشر معلومة اي انه يتم اختراق وطرق الاختراقات كثيره جميعها تصب في وصول المعلومة لشخص غير مخول له بذلك وتكون النتيجة النصب والاحتيال الذي تتعرض له الشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية. اذا لابد من وضع خطة شاملة مبينة على استراتيجية واضحة ومدروسة جيداً لحماية وأمن المعلومات ، تسمح بانسيابية الأعمال ولا تتعارض مع الإنفتاحية المعلوماتية ولا تعكر صفو الشفافية المطلوبة لمجاراة العولمة بكل تحدياتها دون التضحية بالأسرار ، تطويع نظام يتحكم في المعلومة وعدم نسخها والوصول اليها الا عن طريق الشخص المخول لذلك مع الاستجابة السريعة ويكون ذلك بالاعتماد علي اساليب وتقنيات متطورة تتمكن من الكشف من هوية المستخدم والاستدلال عليه والتأكد من صلاحياته في اقل وقت ممكن ويكون ذلك باستخدام تطبيقات تقنية القياسات الحيوية وقد كان الاعتماد كثيرا على بصمة الاصبع واستخلاص خواصها لما لها من مميزات كما ان بصمة الاصبع لها تصنيفات. خلصت الورقة الى مجموعة نتائج اهمها ان بصمة الاصبع لها ٧ اشكال واغلب البشر بصمتهم حلقة يسارية.

كلمات مفتاحية
بصمة اصبع، حلقة يسارية، قياسات حيوية

Abstract

When your computer connects with others there are threats than information may be obtained by person who is not authorized، for that most of researches focused on who to deliver the information to the person so designed best way for that is biometrics technology application، fingerprint on of them. The paper concluded that a fingerprint has 7 types and most humans their fingerprint leftist loop.

Keywords

Fingerprint، left loop، biometrics

مقدمة

أن السمات الحيوية تعد حلاً لكثير من المشاكل الأمنية لكونها أكثر دقة وأمان بحيث لا يمكن سرقتها ونسيانها كالكلمات السرية والرموز فهي تحافظ على خصوصية الأفراد بحيث لا يمكن أن يشترك أكثر من شخص في نفس السمات الحيوية فالقياسات الحيوية تقوم بالتقاط وتخزين المعلومات في مرحلة التسجيل لمقارنتها لاحقاً في مرحلة التحقق.

تمتلك بصمة الاصبع صفات مميزة لكل شخص، فهي تتشكل عند الجنين حتى الأشهر السبعة الأولى من تكوينه، وتبقى مع الإنسان طيلة حياته. كما أن استخدام البصمة للتعرف على الهوية أصبح معتمدًا من الجهات القانونية. وتظهر الحاجة لمثل هذه الأنظمة في التطبيقات العسكرية والمدنية ، الحواسب، الشبكات، أنظمة الدخول والخروج و غيرها.

المشكلة: التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات تبعه تطور في الجريمة وتعد السمات الحيوية حلا لكثير من المشاكل الامنية

الاهمية: تعد بصمة الاصبع اكثر القياسات الحيوية انتشارا مع وجود نموزج قانوني للتعامل معها

الهدف :تهدف الورقة الى تحديد تصنيفات الاصابع ونسبها لدي البشر

المنهجية: تم عمل استبيان وتحليل احصائي

مصادر البيانات: اخذ بصمات ٥٠ موظف من العاملين

الهيكلية:تضمنت الورقة مقدمة ثم تطرقت لخواص بصمة الاصبع وتصنيفاتها وختام بالنتائج والتوصيات التي توصل اليها المبحث

السمات المميزة لبصمة الإصبع

تتمتع البصمة بسمات مميزة، تميز بصمة كل شخص عن بصمة غيره ،وتضم ما يلي[أمينه العبيد ٢٠٠٩ ص٨١○ شكل (١)

- نهاية نهاية الخط.
- تفرع تفرع الخط إلى خطين.
- بحيرة خط وحيد يتفرع إلى خطين ثم يتوحد بعدئذ ليستمر كخط وحيد.
- خط قصير خط يبدأ ثم يعبر مسافة قصيرة وبعدئذ ينتهي.
- نقطة خط مستقل مع طول وعرض متساويين تقريبًا.
- حافة بارزة تفرع خط إلى خطين مع تشعب صغير ناجم من خط أطول.
- معبر أو جسر خط قصير يصل بين خطين متوازيين.

وهذه السمات هي التي تستخدم في أنظمة التعرف على البصمة حيث يتم استخلاص هذه السمات لأجل المطابقة (مع القوالب المخزنة مسبقًا). مما يعني أن ما يتم تخزينه في مثل هذه الأنظمة هو ليس صورة البصمة، وإنما مجموعة من القيم الرقمية الممثلة للسمات آنفة الذكر» ○Ballard and C. BrownComputer Vision، Prentice-Hall، 1982، pp 24 – 30.] .

شكل رقم (١) سمات مميزة لبصمة الإصبع

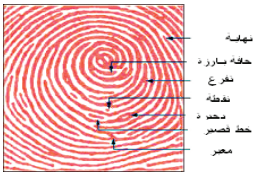

○Ballard and C. BrownComputer

Vision، Prentice–Hall، 1982، pp 24 – 30.]

تصنيف بصمات الأصابع

○JainFundamentals of Digital Image Processing، Prentice–Hall، 1989، pp 15 – 20.]

تصنيف بصمات الأصابع هي عبارة عن تقنية تستخدم لتعيين نوع البصمة إلى واحد من قبل العديد من الأنواع المحددة مسبقا. وذلك من أجل تقليل الوقت اللازم للبحث عن البصمة المطابقة في قاعدة بيانات بصمات الأصابع، خصوصا في حالة كبر قاعدة البيانات، فمن المستحسن أن تصنف بصمات الأصابع بطريقة دقيقة و منطقية ، و بالتالي يتم مطابقة قالب البصمة المدخلة مع مجموعة فرعية من القوالب المخزنة في قاعدة البيانات. و تصنف بصمة الإصبع إلى خمسة أصناف رئيسية، وهي

الحلقة حيث يدخل خط واحد أو أكثر من خطوط البصمة من جهة، ثم يتقوس إلى الخلف ويخرج من نفس الجهة التي دخل منها وهي حلقة يمينية شكل رقم (٣) و حلقة يسارية شكل رقم (٢).

شكل رقم (٢) حلقة يسارية

oJainFundamentals of Digital Image Processing،

Prentice–Hall، 1989، pp 15 – 20.]

شكل رقم (٣) حلقة يمينية

oJainFundamentals of Digital Image Processing،

Prentice–Hall، 1989، pp 15 – 20.]

النوع الحلزوني حيث تحتوي البصمة على الأقل على خط واحد من خطوط البصمة والذي يشكل مساراً كاملاً ٣٦٠ درجة (دائرة كاملة) حول مركز البصمة. وهذا الصنف معقد جداً، وأحياناً يقسم إلى فئتين الحلقة التوأم أو الحلقة المزدوجة شكل رقم (٥)، و الحلزون المنبسط شكل رقم (٤) .

شكل رقم (٤) حلزون منبسط

oJainFundamentals of Digital Image Processing،

Prentice–Hall، 1989، pp 15 – 20.]

شكل رقم (٥) حلقة مزدوجة

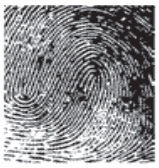

○JainFundamentals of Digital Image Processing،

Prentice–Hall، 1989، pp 15 – 20.]

قوس (قوس منبسط) حيث تدخل خطوط البصمة من جانب ما وتتجه إلى الجانب الآخر مع ارتفاع أو تموج في الوسط شكل رقم (٦).

شكل رقم (٦) قوس منبسط

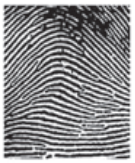

○JainFundamentals of Digital Image Processing،

Prentice–Hall، 1989، pp 15 – 20.]

القوس على شكل خيمة وهو مماثل للنوع آنف الذكر باستثناء وجود تقوس عالي لخط واحد من خطوط البصمة على الأقل شكل رقم (٧).

شكل رقم (٧) قوس على شكل خيمة

○JainFundamentals of Digital Image Processing،

Prentice–Hall، 1989، pp 15 – 20.]

تم اختبار ٥٠ بصمة وكانت النسب كالأتي :

جدول رقم (١)					
قوس خيمة	قوس منبسط	حلزون	حلقة يمينية	حلقة يسارية	الصنف
٢،٩	٣،٧	٢٧،٩	٣١،٧	٣٣،٨	٪

٤–النتائج

١. تفرد كل إصبع لكل فرد ببصمة مميزة.

٢. يمكن تصنيف بصمات الاصابع الى حلقة يمينية ، وحلقة يسارية ،وحلقة مذدوجة ، وقوس منبسط ، وحلزون منبسط وقوس على شكل خيمة

٣. عملية مسح الأصابع سهلة وآمنة صحيا. ولا توجد لها أضرار صحية لأنها لا تعتمد على اشعة ليزر أو أشعة سينية أو ما شابه ذلك.

٤. عمليات البحث و التطوير في هذا المجال سريعة و قوية جداً.

٥. اغلب البشر بصمتهم حلقة يسارية

التوصيات

تشفير البصمات المخزنة في قاعدة البيانات وذلك حتى يصعب تغييرها.

استخدام تصنيف البصمات في برامج المطابقة.

المراجع

o1] Abod L.K.،(1998)، Classification of satellite image using neural

network، Ph.D. Thesis، Department of physics، college of science، university of Baghdad.

o2] Agarwal، M. (2006)، "Multi-Impression Enhancement of Fingerprint Images"، M.Sc.، Thesis، West Virginia University، College of Engineering and Mineral Resources.

o3]. AL_Yaseen Sh.، 2000 Face Recognition using Neocognitron Neural Network، M.Sc. Thesis، Department of Computer Engineering ، College Of Engineering ، University of Mosul.

o4]. Ballard and C. BrownComputerVision، Prentice-Hall، 1982، pp 24 - 30.

o5] Chirillo، J. and Blaul، S. (2003)، "Implementing Biometric Scurity"، April 2003، ISBN0-7645-2502-6، USA.

o6] Drahansk M. (2005). "Biometric Security System Fingerprints Recognition Technology".Brno University of Technology، Faculty of Information Technology، Department of Intelligent Systems.

o7]Ganapathi،S.k.،(2002)،"FingerprintAuthenticationShifting The Electronic Security Paradigm"، SC Magazine،January 29.

o8] Gonzales، R. WoodsDigital Image Processing، Addison–Wesley Publishing Company، 1992، pp 81 – 125.

o9] HornRobot Vision، MIT Press، 1986، Chaps 6، 7.

o10]. Hsin–Yi Lin، 2007،"An introduction to Power Method"، M.Sc. Thesis، Department of Applied Mathematics، National University of Kaohsiung، Kaohsiung 811،Taiwn.

o11] JainFundamentals of Digital Image Processing، Prentice–Hall، 1989، pp 15 – 20.

o12] D. Maltoni، D. Maio، A. K. Jain، S. Prabahakar، "Handbook of Fingerprint Recognition"، Springer، 2003، New York.

o13]. Rao، V.B. and Rao،H.V.(1993)، C++ Neural Networks and Fuzzy Logic، Henry Holt and Company، Ins.، New York.

o14] Rarael C. Gonzalez and Richard E Woods، "Digital image processing" Prentice hall 2002، second edition.

o15]. Tinku Acharya ،Ajoy K. Ray، 2005 " ImageProcessing–Principles and Applications " Published by John Wiley & Sons، Inc.، Hoboken، New Jersey .

o16]. Wassermann، P.D.،(1989)، Neural Computing theory and practic

van nostrand reinholdNew York.

[٧١o أمينه العبيد، قارئ بصمة الاصبع،جامعة الملك سعود، مايو٣١،٢٠٠٩ ، الرياض.

[١٨] د. صلاح محمد رحال، نظام تعرف على الهوية باستخدام البصمة، قسم تقنية الحاسب، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعةالملك سعود، أكتوبر ١١ ،٢٠٠٧ ،الرياض.

[١٩] محمد عبدالله علي القحطاني،خالد سليمان عبدالله الغثير، امن المعلومات باغه ميسره ،الرياض ، ١٤٢٩هـ

On Mon، Aug 1، 2016 at 6:56 AM، Najwa Hajali <najwahajali@yahoo.com>

دور نظام التكاليف على أساس النشاط في تحسين القياس ألتكاليفي في الوحدات الصحية السودانية

دراسة تحليلية تطبيقه

د . صالح حامد محمد علي

كلية التجارة – جامعة النيلين

تهدف هذه الدراسة إلي بحث و تحليل مدي فاعلية نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) في تحسين قياس التكاليف في الوحدات الصحية السودانية ، تكمن أهمية البحث في أنه يسهم في تحسين التقارير المالية، و فاعلية أتحاذ القرارات بهذه الوحدات ، توصلت الدراسة إلي أن تزايد مستوي اهتمام الوحدات الصحية السودانية بتطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) يضمن دقة قياس تكاليف الأنشطة مقارنة بنظام القياس التقليدي للتكاليف، أوصت الدراسة بضرورة اهتمام الوحدات الصحية السودانية باستخدام أنظمة التكاليف الحديثة في قياس أنشطتها .

abstract

This study aims to examine and analyze the effectiveness of the activity based costing (ABC) in improving costs measurement in the Sudanese health units. The importance of this study is represented in its contribution to the improvement of financial reporting، and to the effectiveness of decisions making in these units. This study concluded that، the increasing level of implementing the (ABC) systems by the Sudanese health units

ensures accuracy of measurement of activities costs compared to traditional cost measurement system، the study recommended that the Sudanese health units should implement the modern .costing systems in the measurement of their activities

أولاً: الاطار العام للدراسة

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة هذه الدراسة من وجهة نظر الباحث في تدني مستوي دقة القياس ألتكاليفي للأنشطة الصحية المعتمد علي أنظمة القياس التقليدية وبناءا علي ماسبق يمكن بلورة مشكلة هذه الدراسة من خلال الإجابة علي التساؤلات البحثية التالية :

- **هل يؤدي نظام التكاليف على اساس النشاط (ABC) الي دقة قياس تكاليف انشطة الوحدات الصحية السودانية .**
- **هل توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين النظام التقليدي ونظام التكاليف على اساس النشاط (ABC) نحو تخصيص التكلفة في الوحدات الصحية السودانية .**

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة اهميتها من خلال دورها في الآتي :

- **حتمية الاهتمام بتطبيق الانظمة التكاليفية الحديثة في الوحدات الصحية ، ولا سيما نظام التكاليف على اساس النشاط لما لذلك من اثار ايجابية علي جودة القياس التكاليفي للانشطة الصحية وفعالية القرارات الادارية .**
- **الاهتمام بموضوعية قياس تكاليف الانشطة الصحية يؤدي الى زيادة مستوى جودة التقارير المالية بهذه الوحدات ، وزيادة فاعلية الرقابة بها لضمان استمراريتها ودعم قدراتها التنافسية .**
- **تتطرق الدراسة الحالية لمجالاً ذات الاهمية بمكان حيث أن معظم الكتابات فيه ما زالت**

محددوة ومحصورة نظرياً وهو قياس تكاليف انشطة الوحدات الصحية السودانية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الي تحقيق الأهداف التالية :

- ابراز دور نظام التكاليف على اساس النشاط (ABC) في عملية تحسين فاعلية القياس التكاليفي للانشطة في الوحدات الصحية السودانية .
- دراسة وتحليل مدى وجود فروقات جوهرية بين قياس تكاليف انشطة الوحدات الصحية وفقاً للنظام التقليدي ونظام التكاليف على اساس النشاط (ABC) .
- تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات من خلال الدراسة التطبيقية للارتقاء بقياس تكاليف انشطة الوحدات الصحية السودانية.

فرضيات الدراسة :

- الفرضية الأولي : نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) يساهم في دقة قياس تكاليف الأنشطة في الوحدات الصحية السودانية .
- توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين النظام التقليدي ونظام التكاليف على اساس النشاط (ABC) في تخصيص التكلفة في الوحدات الصحية السودانية

منهج البحث :

يعتمد الباحث في انجاز هذه االدراسة علي المنهج التطبيقي في قياس مستوي دقة انشطة التكاليف بالوحدات الصحية السودانية .

حدود الدراسة :

- يتعرض هذا البحث لموضوعية دقة القياس التكاليفي لانشطة الوحدات الصحية ذات الطابع الخاص دون سواها .
- يقتصر القياس التكاليفي لاغراض هذه الدراسة في قسم الاشعة دون غيره من الاقسام الاخري في الوحدات الصحية.
- تقتصر الدراسة التطبيقية في الفترة من ٢٠١٣ – ٢٠١٥م .

ثانياً: الدراسات السابقة :

دراسة (Ham ad 2013)

سعت هذه الدراسة بشكل أساسي إلي معرفة اثر تطبيق نظام التكلفة علي أساس النشاط في تحسين فعالية الأداء المالي ،والمحددات التي تواجه تطبيقه في المنشآت السودانية ، توصلت الدراسة الي أن اكثر العوامل تاثيراً في مستوى تبني المنشآت السودانية الى تطبيق هذا النظام هي : هيكل التكلفة وأهمية معلومات التكاليف والمنافسة .

دراسة (علي ومنصور ، ٢٠١٣م)

هدفت هذه الدراسة إلي دراسة اثر محاسبة التكاليف وطرقها في قياس تكلفة الخدمات الطبية بمستشفي الرباط الجامعي ، واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة مشاكل قياس تكلفة الخدمات الطبية . توصلت الدراسة إلى إن اهتمام إدارة المستشفي بتطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط سيساعدها في قياس تكلفة الخدمة الطبية بشكل أكثر دقة .

دراسة (درغام و شقفة ، ٢٠٠٩م)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس تكلفة الخدمة العلاجية لقسم المختبر الطبي (المعمل) في مستشفى غزة الأوروبي الحكومي وفقاً لنظام التكلفة المبني على الأنشطة ، أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية إلي أن تطبيق هذا النظام يؤدي إلى تقديم معلومات تكاليفية عن الخدمة العلاجية المقدمة بشكل أكثر دقة .

دراسة (عوض الله ، ٢٠٠٧م)

هدفت الدراسة إلي توضيح أهم مقومات نظام محاسبة التكاليف علي أساس النشاط في المنظمات الصحية ، وبيان كيفية التطبيق العلمي للنظام في هذه المنظمات، أوضحت نتائج الدراسة إلي أن استخدام نظام محاسبة التكاليف علي أساس النشاط يؤدي إلي تحقيق مستوى أكبر من الدقة في قياس وتحديد تكاليف الخدمات ألمؤداه في المنظمات الصحية بالمقارنة بالنظام التقليدي الذي يعتمد علي المعدل الوحيد للتحميل

دراسة(عزمي ، ٢٠٠٧م:)

هدفت الدراسة إلي بيان مستوي مساهمة نظام محاسبة التكاليف المبني علي الأنشطة (ABC)

في تخفيض تكلفة الخدمات الصحية ومدى توافر البيئة الأساسية والإمكانيات اللازمة لتطبيق هذا النظام في المستشفيات الخاصة في عمان . وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها : مساهمة نظام التكاليف المبني علي الأنشطة في تخفيض تكلفة الخدمات الصحية وبشكل يؤدي إلي تعظيم الربحية.

دراسة :(حمدون ود رغام ، ٢٠٠٦م)

هدفت الدراسة إلي تقييم مدى إمكانية تطبيق نظام (ABC) في المستشفيات الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة وبيان مدي توافر المقومات اللازمة لتطبيق هذا النظام ،خلصت نتائج الدراسة الميدانية إلي توافر المقومات الأساسية واللازمة لتطبيق النظام لدى المستشفيات الحكومية الفلسطينية والتي تتمثل في توجيهات الإدارة ،تنوع وتعقد الخدمات العلاجية ،وتوفر أنظمة محاسبة التكاليف ، وتزايد حدة المنافسة وتنوع الأنشطة .

دراسة : Mackie، Brian ٢٠٠٦))

هدفت هذه الدراسة إلى فحص و تقييم مستوى كفاءة نظام التكاليف المطبق في إحدى مستشفيات الأطفال في مدينة تورنتو ، خلصت الدراسة إلي أن قيام الإدارة التشغيلية بالمستشفي بدمج وتكامل كل من نظام التكلفة على أساس النشاط (ABC) و مدخل التكلفة الألماني (GPK) يسهم وبشكل أفضل في زيادة تخصيص ودقة قياس التكاليف بالمستشفي .

دراسة (حسن ، ٢٠٠٥م)

هدفت الدراسة بصورة أساسية إلي التعرف علي جدوى تطبيق مدخل المحاسبة عن التكلفة علي أساس النشاط في القطاع الاقتصادي لخدمات الصحة المصري . و مدى مساهمته في حساب التكلفة الدقيقة للخدمات المقدمة ، توصلت الدراسة إلي نتائج كان أهمها أن استخدام مدخل المحاسبة عن التكلفة علي أساس النشاط يساعد في رفع كفاءة أداء المستشفيات وتحقيق عدد من المزايا لا تتوفر في النظم التقليدية للمحاسبة عن التكلفة ،كما يحقق نتائج أفضل من النتائج المستخرجة من المدخل التقليدي للمحاسبة عن التكلفة .

دراسة (صالح ، ٢٠٠٢)

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلي تقديم أطار لبيان كيفية قياس تكاليف الخدمات الصحية بناءاً علي أسس موضوعية دقيقة وبشكل يتيح إمكانية استخدام هذا الإطار في مجال ترشيد ورقابة تكاليف الخدمات الصحية وبالتالي تحديد أسعارها اعتمادا علي بيانات التكاليف علي أسس علمية

،أوضحت نتائج الدراسة وجود العديد من المشكلات المرتبطة بقياس وتحليل عناصر التكاليف الخاصة بتكلفة الخدمات الصحية بأنشطة الخدمات الصحية مثل اختيار الأسلوب الملائم لتحليل عناصر التكاليف كالتحاليل النوعي والوظيفي أو بحسب علاقة التكاليف بحجم الخدمات المقدمة .كما أوضحت نتائج الدراسة أيضا إمكانية التغلب علي هذه المشكلات المرتبطة باستخدام الطرق التقليدية لتحقيق وتوزيع التكاليف.

دراسة: (عبد الغني ، ١٩٩٩م)

استهدفت الدراسة إلي بيان إمكانية وجدوى قياس التكلفة علي أساس النشاط في المستشفيات المصرية الخاصة ، باعتبارها تنظيمات خدمية اقتصادية تعمل في بيئة تنافسية، توصلت الدارسة إلي نتائج منها :أن استخدام مدخل قياس التكلفة علي أساس النشاط في المستشفيات علي الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيقيه، أعطى نتائج ملموسة في قسم المعمل ، تبين بالمقارنة بين التكلفة تطبيقا لهذا المدخل مع المدخل التقليدي ، والتي يمكن للإدارة أن تعتمد علي نتائجه في ترشيد قرارات تسعير خدمه التحاليل وتخطيطها والرقابة عليها.

ثالثاً : الإطار العام للدراسة

مفهوم نظام التكلفة علي أساس النشاط (ABC) :

هناك العديد من المفاهيم التي تدور حول ماهية نظام التكلفة علي أساس النشاط (ABC)منها: عرف بأنه نظام للمعلومات يختص بتجميع وتشغيل البيانات الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية من خلال تحديد الأنشطة وتتبع تكاليفها باستخدام مسببات التكلفة المناسبة (أحمد ، ٢٠١٥)، كما عرف علي انه «نظام يسعى إلى الربط بين الموارد المستخدمة والأنشطة المعتمدة في استخدام هذه الموارد بهدف تزويد الإدارة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بمسببات التكلفة وتكاليف النشاط سواء كانت خاصة بإنتاج منتج أو تقديم خدمة معينة(Banker R، Bardhan ٢٠٠٨) "

دوافع ظهور نظام التكلفة علي أساس النشاط (ABC) :

تتمثل الدوافع الأساسية وراء ظهور نظام التكلفة علي أساس النشاط (ABC) في الأتي:

- **ضغط المنافسة بين الوحدات الاقتصادية .**
- **تغيير هيكل التكاليف لمعظم الشركات الصناعية .**
- **ظهور نظم المعلومات الالكترونية .**
- **ارتفاع تكلفة القياس في الأنظمة التقليدية .**
- **زيادة مستوى تشكيلة المنتجات لدري الشركات الصناعية .**
- **تزايد مستويات الاهتمام في المنشآت الصناعية نحو البحث عن مصادر السبب والنتيجة وراء كل عملية إنتاجية (آدم ، ٢٠١٤م)، .**
- **الحصول على تصور واضح لمسببات التكلفة بهدف ضبط ورقابة التكاليف (البستكي و رمضان ، ١٩٩٨م).**

أهداف نظام التكلفة علي أساس النشاط (ABC) :

يهدف نظام التكاليف علي أساس النشاط (ABC) إلي تحقيق العديد من الأهداف أهمها ما يلي:

- **إدارة التكلفة استراتيجياً من خلال توفيره لأدوات يمكن أن تقاس بها منافع وتكاليف الاستثمار في النشاط .**

- تحسين أتحاذ القرارات من خلال توفير المعلومات التي تمكن المدارس في المنشأة من العوامل التي تؤثر على التكلفة في الأجلين القصير والطويل .

- تحديد تكلفة المنتجات والخدمات بشكل دقيق نتيجة التخصيص العادل للتكاليف غير المباشرة .

- تحديد ربحية العميل من خلال استخدام معلومات النظام كأساس لتحليل ربحية العملاء .

- إدارة تكاليف التشغيل بشكل جيد وذلك من خلال التخلص من الازدواجية في الأنشطة واستبعاد الأنشطة غير الضرورية .

- تطوير الموازنة من خلال توفير معلومات تفصيلية حول تحليل التكلفة والعائد بالإضافة إلى تخفيض التعقيدات المصاحبة لإعداد الموازنة .

- قياس الأداء وذلك بتوفير معلومات مالية وغير مالية متنوعة عن الأنشطة التي يتم انجازها داخل المنشأة .

- تخفيض تكاليف المنتجات والخدمات في الوحدات ا(لشقاحين ،٢٠١١م).

متطلبات تطبيق نظام التكلفة علي أساس النشاط (ABC) في الوحدات الصحية:

أن التطبيق الفعال لنظام التكلفة علي أساس النشاط (ABC) في الوحدات الصحية يتطلب توافر المتطلبات التالية (عوض الله ، ٢٠٠٥):

- تجميع الأنشطة في مجموعات متجانسة وبيان أوعية التكاليف وتحديد التكاليف المرتبطة بمختلف الأنشطة .

- التحديد الدقيق لمسببات التكاليف بكل نشاط في الوحدات الصحية .

- تحديد معدلات للتكاليف الإضافية بالنسبة لكل وعاء وذلك لكل وحدة من العوامل التي تسبب التكاليف .

- تحديد نصيب الخدمات المواداة من التكاليف الإضافية وذلك في ضوء استفادة هذه الخدمات من مختلف الأنشطة في المنظمات الصحية .

عوامل الاهتمام بتطبيق نظام التكلفة علي أساس النشاط (ABC) في الوحدات الصحية:

يعود اهتمام الوحدات الصحية بتطبيق نظام التكلفة علي أساس النشاط (ABC) بحسب رأي الباحث إلي الأتي :

- الحاجة إلى قياس تكلفة الخدمات الصحية الموأداه بدرجة عالية من الدقة .
- الحاجة إلي الرقابة الفعالة على تكاليف الخدمات الصحية .
- حاجة إدارات الوحدات الصحية إلى معلومات ملائمة لإغراض اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة في مجال العمل المختلفة .
- الحاجة إلى مواكبة الوحدات الصحية للتغيرات البيئية الحديثة في مجال تكنولوجيا نظم التكاليف الحديثة .
- تعدد وتعقد بيئة العمل الصحي وزيادة المنافسة في سوق الخدمات الصحية .
- صعوبة تحميل التكاليف غير المباشرة على الخدمات الصحية المواداة في الوحدات الصحية.

المبادئ العلمية لتطبيق نظام التكلفة علي أساس النشاط (ABC) في الوحدات الصحية :

يتطلب اعتماد الوحدات الصحية على نظام (ABC) في عملية تخصيص التكاليف مراعاة المبادئ العلمية التالية:

- مبدأ التسجيل التاريخي التحليلي للبيانات التفصيلية عن تكاليف الأنشطة الصحية التي تسهم في تحقيق أهداف نظام التكاليف .
- مبدأ المحاسبة الكمية والمالية : بمعني مراعاة الوحدة الصحية الارتكاز على مبدأ المحاسبة الكمية إلى جانب المحاسبة المالية بهدف تتبع مواطن الكفاءة ومواطن الإسراف في استخدام عناصر تكاليف الأنشطة الصحية .
- مبدأ إعداد تقارير دورية لمراكز المسئولية بهدف الرقابة على عناصر تكاليف الأنشطة الصحية .
- مبدأ مراعاة الاعتبارات السلوكية في إعداد أساليب الرقابة على التكاليف واستخدامها .

رابعاً : الدراسة التطبيقية

-مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع هذه الدراسة من التقارير المالية للوحدات الصحية الخاصة العاملة بمجال التشخيص الطبي بولاية الخرطوم خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٥م) .

-عينة الدراسة :

قام الباحث باختيار عينة الدراسة على أساس توافر المعايير التالية في الوحدات الصحية:

- إن تلتزم الوحدة الصحية بإعداد التقارير المالية بشكل منتظم خلال فترة الدراسة (٢٠١٣ – ٢٠١٥م)
- إن لا تتوقف الوحدة الصحية عن مزاولة نشاطها خلال فترة الدراسة(٢٠١٣ – ٢٠١٥م) .
- إن تتوافر جميع البيانات المالية لحساب متغيرات الدارسة في التقارير المالية للوحدة الصحية قيد الدراسة (٢٠١٣ – ٢٠١٥م). ولأجل الوصول إلي معلومات أكثر موضوعية فلم يتمكن الباحث من إجراء الدراسة الحالية إلا علي وحدة صحية خاصة واحدة فقط.

- أداة الدراسة :

اعتمدت الدراسة الحالية في جمع بيانات الدراسة الحقلية على التقارير المالية للوحدة الصحية قيد الدراسة خلال فترة الدراسة (٢٠١٣ – ٢٠١٥م)

-الأساليب الإحصائية المستخدمة :

اعتمدت هذه الدراسة بجانب التقارير المالية على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لغايات اختبار فرضية الدراسة الثانية .

– تحليل بيانات الدراسة التطبيقية:

جدول رقم (١)

يوضح التكاليف غير المباشرة للوحدة الصحية وفقاً للنظام التقليدى

النشاط السنة	٢٠١٣		٢٠١٤م		٢٠١٥	
	السعر	التكلفة	السعر	التكلفة	السعر	التكلفة
أشعة الرنين المغنطيسي	٠٠٢	٥٤٥,٠٠٩	٠٥٣	٤٥٤,٨٩١,١	٠٠٤	٠٠٦,٨١٢,١
الأشعة السينية (yar–X)	٠٨	٥٦٦,١٨٢	٠٠١	٣٥٧,٤٣	٠٥١	١٤٦,٩٥٣
أشعة العلاج الطبيعي	٠٧	٥٥٥,١٣	٠٠١	٥٥٤,٠٦	٠٢١	١٥٤,٧٧
الموجات الصوتية s/u	٠٥	١٣٣,٠٢	٠٠١	١٠٤,٧٣	٠٥١	٥٤٦,٤٤

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد علي البيانات التكاليفية لإحدى المستشفيات الخاصة في خلال الفترة(٢٠١٣ – ٢٠١٥م)

أولاً : تحديد نسب النشاط كالا تى :

- نسب النشاط = التكلفة غير المباشرة لكل قسم / اجمالى التكاليف غير المباشرة × ١٠٠٪

– أشعة الرنين المغنطيسي = × ١٠٠٪ = ٧٢٪

- الأشعة السينية (X–ray) = × ١٠٠٪ = ٢٢٪

- أشعة العلاج الطبيعي = × ١٠٠٪ = ٤٪

- أشعة الموجات الصوتية = U/S × ١٠٠٪ = ٢٪

ثانياً : حساب التكلفة على أساس النشاط كالاتى :

يتم بضرب التكلفة وفقاً للنظام التقليدي لكل نشاط في نسبة كل نشاط .

- الأشعة المغنطيسية والرنين

= ٣٣١٧٥٩٩× ٧٢٪ = ٣. ٢٣٨٨٦٧١

- الأشعة السينية (X-ray) = ٩٨٩١٣٨ × ٢٢٪ = ٣٦. ٢١٧٦١٠

- أشعة العلاج الطبيعي = ١٦٩٤٦١× ٤٪ = ٤٤. ٦٧٧٨

- أِشعة الموجات الصوتية U/S = ١٠٢٣٧٧× ٢٪ = ٥٤. ٢٠٤٧

يتم حساب مسبب التكلفة لكل نشاط من خلال الآتي :

تكلفة كل نشاط = مرة

السعر

- مسبب التكلفة لنشاط أشعة الرنين المغنطيسي = ١٠٩٧٣,٤ مرة

- مسبب التكلفة لنشاط الأشعة السينية = ٩٣٩٦,٧ مرة

- مسبب التكلفة لنشاط أشعة العلاج الطبيعي = ١٧٠٠,٨ مرة

- مسبب التكلفة لنشاط أشعة الموجات الصوتية = ١٠٧٨,٢ مرة

رابعاً : حساب معدل تحميل النشاط :

يتم حساب معدل تحميل الناشط كالاتي

التكلفة على أساس النشاط = مرة

سبب التكلفة

- معدل تحميل أشعة الرنين المغنطيسي

= ٢٣٨٨٦٧١ .٣٠ = ٢١٧ .٧

١٠٩٧٣ .٤

- معدل تحميل الأشعة السينية (X-ray)

٢١٦١٠ .٣٦ = ٢٣ .٢

٩٣٩٦ .٧

- معدل تحميل أشعة العلاج الطبيعي

١٧٧٨,٤٤ = ٣,٩٩

١٧٠٠,٨

- معدل تحميل الموجات الصوتية U/s

٢٠٤٧ .٥٤ = ١ .٩

١٠٧٨ .٢

جدول رقم (٢)

يوضح تكاليف الأنشطة للوحدة الصحية وفقاً لنظام ABC

الأنشطة	مركز التكلفة (اجمالى التكاليف التقليدية)	نسبة النشاط	التكلفة على أساس النشاط لجميع سنوات	مسبب التكلفة	معدل التحميل لكل نشاط
أشعة الرنين المغنطيسي	٩٩٥٧١٣٣	٪٢٧	١٧٦٨٨٣٢ .٣	٣٧٩٠١ .٤ مرة	٧١٢ .٧
الأشعة السينية (yaeX)	٨٣١٩٨٩	٪٢٢	٠١٦٧١٢ .٦٣	٦٩٣٩ .٧ مرة	٣٢ .٢
أشعة العلاج الطبيعي	١٦٤٩٦١	٪٤	٨٧٧٦ .٤٤	٠٠٧١ .٨ مرة	٣ .٩٩
أشعة الموجات الصوتية s/U	٧٧٣٢٠١	٪٢	٧٤٠٢ .٤٥	٨٧٠١ .٢ مرة	١ .٩
المجموع	٥٧٥٨٧٥٤	٪٠٠١	٧٠١٥١٦٢ .٦		

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٦م

خامساً: اختبار فرضيات الدراسة

تنص الفرضية الأولي علي يساهم نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) في دقة قياس تكاليف الأنشطة في الوحدات الصحية السودانية .

يلاحظ الباحث من خلال بيانات الجدول رقم (٢) مايلى :

1. بلغت التكاليف التقليدية غير المباشرة لنشاط أشعة الرنين المغنطيسي MRI ٣٣١٧٥٩٩ بينما بلغت التكلفة على أساس نظام ABC ٣. ٢٣٨٨٦٧١ وهذا يوضح إن اعتماد الوحدة الصحية قيد الدراسة على النظام التقليدي يعمل علي زيادة التكلفة بمبلغ (٣. ٩٢٨٩٢٧) .

2. بلغت التكاليف غير المباشرة لنشاط الأشعة السينية (X ray) وفقاً للنظام التقليدي ٩٨٩١٣٨ بينما بلغت نفس التكاليف وفقاً لنظام ABC ٣٦. ٢١٧٦١٠ ، أي أن اعتماد الوحدة الصحية قيد الدراسة على النظام التقليدي يعمل علي زيادة التكلفة بمبلغ (٦٤. ٧٧١٦٢٧)

3. بلغت التكاليف غير المباشرة لنشاط أشعة العلاج الطبيعي وفقاً للنظام التقليدي ١٦٩٤٦١ بينما بلغت نفس التكاليف وفقاً لنظام ABC ٤٤. ٦٧٧٨ ، آي أن التكاليف الغير مباشرة لهذا النشاط مضخماً بمبلغ (٥٦. ١٦٢٦٨٢) .

4. بلغت التكاليف غير المباشرة لنشاط أشعة الموجات الصوتية U/S وفقاً للنظام التقليدي ١٠٢٣٧٧ بينما بلغت نفس تكاليف هذا النشاط وفقاً لنظام AB C ٥٤. ٢٠٤٧ ، آي أن هنالك تضخيم في رقم التكاليف غير المباشرة لهذا النشاط بمبلغ (٤٦ . ١٠٠٣٢٩) .

- مما تقدم تبين للباحث ومن خلال المقارنة بين تكاليف الأنشطة بين النظامين إلي أن اعتماد الوحدة الصحية على نظام ABC سيسهم في تخفيض التكاليف غير المباشرة للأنشطة ، وهذا ما يوأكد صحة الفرضية الأولي للدراسة .بمعني إن نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) يؤدي إلي دقة قياس تكاليف الأنشطة في الوحدات الصحية السودانية.

ثانيا:اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية (علي انه توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين النظام التقليدي ونظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) في التخصيص الأمثل للتكلفة في الوحدات الصحية السودانية).

جدول رقم (٣)

يوضح إحصاءات العينتين المرتبطتين

الأنشطة	الوسط الحسابي لتكلفة النشاط	الانحراف المعياري
التكلفة التقليدية	٥٧,٣٤٦٤٤١١	١٥٣,٦٨٦٣٠٥١
التكلفة عند إتباع نظام CBA	١٩,٦٧٧٣٥٦	٤١٢,٦٥٩٠٦١١

من الجدول أعلاه يلاحظ الباحث إن متوسط التكلفة التقليدية بلغ (١,١٤٤,٦٤٣,٧٥) بانحراف معياري (١,٥٠٣,٦٨٦,٣٥١) في حين بلغ متوسط التكلفة بنظام ABC (٦٥٣,٧٧٦,٩١)

بانحراف معياري (١,١٦٠,٩٥٦,٢١٤).

جدول رقم (٤)

يوضح معامل الارتباط بين التكلفة التقليدية والتكلفة بنظام ABC

	N	noitalerroC	.giS
التكلفة التقليدية & التكلفة عند إتباع نظام CBA	٤	٣٨٩.	٧١٠.

من الجدول أعلاه يلاحظ الباحث إن هناك ارتباط طردي قوي جداً بين حساب التكلفة بالنظام التقليدي والتكلفة عند إتباع نظام ABC بمعامل ارتباط (.٩٨٣) ومستوى معنوية (٠,٠١٧) وهي اقل من القيمة العرفية (٠,٠٥) مما يؤكد معنوية العلاقة بين التكلفة التقليدي والتكلفة عند إتباع نظام ABC.

جدول رقم (٥)

يوضح اختبار (ت) لعينتين مرتبطين (التكلفة التقليدية – التكلفة عند اتباع نظام ABC)

	secnereffiD deriaP			T	fd	.giS (deliat-٢)
	naeM	.dtS noitaiveD	.dtS rorrE naeM			
التكلفة التقليدية – التكلفة عند إتباع نظام CBA	٤٨,٦٦٨٠٩٤	٥٩,٠٧٦٠٢٤		٤٣٣,٢	٣	٢٢٠.

من الجدول أعلاه يلاحظ الباحث القيمة المعنوية لاختبار "ت") لعينتين مرتبطين (التكلفة التقليدية – التكلفة عند إتباع نظام ABC) تساوي (٠,٠٢٢) وهي اقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) وهذا بدوره يعني انه هناك فروق معنوية بين حساب التكلفة بالطريقة التقليدية والتكلفة عند إتباع نظام ABC).وهذا ما يؤكد صحة افتراض الدراسة الثاني . بمعني أن هناك فروقات معنوية في القياس ألتكاليفي للأنشطة بين النظامين في الوحدات الصحية السودانية.

نتائج الدراسة :

توصل الباحث من خلال الإطار النظري والميداني للدراسة إلي النتائج التالية :

- نظام التكاليف علي أساس النشاط ABC هو نظام تكاليفي يهتم بتجميع وتشغيل البيانات الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية من خلال تحديد الأنشطة وتتبع تكاليفها باستخدام مسببات التكلفة المناسبة.

- يضمن نظام التكاليف علي أساس النشاط ABC دقة القياس التكاليفي لأنشطة الوحدات الصحية السودانية مقارنة بالنظام التقليدي .

- توجد فروقات جوهرية بين نتائج القياس التكاليفي للأنشطة بالوحدات الصحية بين نظام التكاليف علي أساس النشاط ABC ونظام التكاليف التقليدي .

توصيات الدراسة :

في ضؤ ما توصل الي الباحث من نتائج يمكن عرض التوصيات التالية :

- إعادة النظر في الأنظمة التكاليفية المستخدمة في قياس تكاليف الأنشطة في الوحدات الصحية السودانية لإضفاء المزيد من الموضوعية في قياس تكاليف الأنشطة الصحية .

- ضرورة إدراك إدارات الوحدات الصحية السودانية إلي أن الهدف الأساسي من أنظمة التكاليف هو التخصيص الأمثل للإمكانيات المالية والمادية المتاحة بالوحدات الاقتصادية بهدف تحقيق العدالة في تحميل الإنتاج أو الخدمات بنصيبها من التكاليف بشكل أكثر موضوعية .

- مطالبة إدارات الوحدات الصحية السودانية بالتوسع في استخدام الأنظمة التكاليفية الحديثة لجذب المزيد من المستثمرين في هذا القطاع الهام ، ولضمان إستمراريته في تحقيق دوافع الأطراف ذات المصلحة.

المصادر والمراجع

- Hamad ،Fatima Amir (2013) «impact of activity based Costing System» ،application on enhancing for the require ment of Accounting ، Sudan University .
- علي ، أيمن عمر ، منصور ، فتح الرحمن الحسن ، (٢٠١٣)، محاسبة التكاليف وأثرها على قياس تكلفة الخدمات الطبية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد ١٤ ، المجلد ٢ ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،
- درغام ، ماهر موسى ، شقفة ، خليل إبراهيم ، (٢٠٠٩م)، دراسة وتطبيق أحد النماذج المتقدمة لنظام التكاليف المبني على الأنشطة في مستشفي غزة الأوروبي الحكومي ، المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة
- عوض الله ، محمود ، (٢٠٠٧)، استخدام نظام محاسبة التكاليف علي أساس النشاط (ABC) في المنظمات الصحية كأداء لترشيد القرارات الإدارية ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر ، العدد الأول .
- عزمي ، أشرف ، (٢٠٠٧م) ، أثر تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني علي أساس (ABC) علي تعظيم الربحية بالتطبيق علي المستشفيات الخاصة بمحافظة عاصمة عمان ، رسالة ماجستير في المحاسبة .
- حمدون ، طلال ، درغام ، ماهر، (٢٠٠٦)، تقييم إمكانية تطبيق نظام التكلفة المستند بالأنشطة (ABC) في المستشفيات الحكومية الفلسطينية بقطاع غزة ، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، المجلد التاسع ، العدد الثاني .
- Brian، Mackie ، (2006) ، «Merging Gpk and ABC Road to RCA» Strategic Finace ،pp.3339-
- حسن ، مراد السيد ، (٢٠٠٥م) ،استخدام مدخل المحاسبة عن التكلفة علي أساس النشاط لتحسين اقتصاديات تكلفة جودة العلاج الطبي ، دراسة تطبيقية تحليلية علي المستشفيات الخاصة ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .
- صالح ، رضا إبراهيم ،(٢٠٠٢م) ، مدخل المحاسبة عن التكلفة علي أساس النشاط كأساس لقياس تكلفة الخدمات الصحية بالمستشفيات ـ دورية الادارة العامة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض : العدد الأول .
- عبد الغني ، محمد محمد ، (١٩٩٩م)، تقييم مدى إمكانية وجدوى قياس التكلفة علي أساس النشاط في المستشفيات ، بالتطبيق علي المستشفيات الخاصة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الأول ،كلية التجارة جامعة المنصورة .
- أحمد ، سماح سيد ، (٢٠١٥)، نظام التكلفة علي أساس النشاط ودوره في قياس تكاليف محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ،ص ٢١
- Banker R. Bardhan I ، Chen T. the Roleof Manu Facturing in Mediating the Impact of Activity Based Codtring on Plamt Per for Manle.. Accounting Orqanizations and Society ، 2008..VOL 33..No 1.. Pp.119-
- آدم ، النور سليمان ، منصور ، فتح الرحمن الحسن ، (٢٠١٤م)، تطبيق أسلوب التكاليف وفقاً للنشاط وأثره على قيا س تكلفة المنتجات ، دارسة ميدانية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم وألتكنولجيا ـ ص
- البستكي ، حسن ، رمضان ، صايل ، (١٩٩٨م) ، تطبيق أسلوب التكاليف علي أساس النشاط في الشركات الصناعية البحرينية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة ، المجلد ١١ ،ص .
- الشقاحين ، رياض مصلح ،(٢٠١١م) ، مدى توفر مقومات تطبيق نظام التكاليف المبنى على الأنشطة في قطاع البلديات ، بالتطبيق على بلديات جنوب الأردن ، مجلة المحاسبة المصرية ، كلية التجارة جامعة القاهرة ، العدد الأول ، ص .
- ميده ، ابراهيم ، (٢٠٠٥م) ، نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على اساس النشاط (ABC) فى مجال المسؤولية الاجتماعية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢١، العدد الثاني ، ص ٢٨٧ .

حـماية المـستهلك

بالتطبيق على المستهلكين فى منطقة الجريف غرب فى الخرطوم

د .أمل يوسف محمد جاه الرسول

المستخلص

تعتبر حماية المستهلك من القضايا الهامة ،خاصة فى الوقت الحالى ،حيث قل الوازع الدينى لدى الافراد ،كما أن ما شهده العالم من نقله نوعيه ،سواء بالنسبة للنواحى الاجتماعية أو الاقتصادية ،أدى الى تغيير فى السلوك الاستهلاكى لدى المستهلك ،و المستهلك هو الذى فى حاجه دائمة للحماية ، يهدف البحث الى معرفة حقوق المستهلك الأساسية. باختصار تتمثل مشكلة البحث فى عدم معرفة المستهلك بحقوقه .عدم توفر التوعية الكاملة بالمنتجات .عدم وجود آليات و استراتيجيات واضحة ومحددة لحماية المستهلك .

المنهج المستخدم هو المنهج التاريخى لمناقشة التطور التاريخى لحماية المستهلك. والمنهج التحليلى لوصف وتفسير آليات و استراتيجيات حماية المستهلك.

توصل البحث لمجموعه من النتائج والتوصيات يمكن من خلالها الاستفادة من وضع آليات و استراتيجيات واضحة ومحددة لحماية المستهلك .

الكلمات المفتاحية :حماية المستهلك،حق الأمان ،حق الاستماع ،حق الاختيار ، حق المعرفة.

Abstract

Consumerprotectionis an important issue ،especially these days ،due to less religious responsibility among individuals ،and the world has witness great leaps ، both in social aspects and economic which led to change in consumer behavior ، The

. consumer is the one who is in need of permanent protection

The research aims are to find out basic consumer rights.

In short ، the research problem is the lack of consumer knowledge of their rights . The absences of full awareness about products provided and clear and specific strategies for consumer production mechanisms .The method used the historical approach to discuss the historical development of the consumer protection and analytical description and interpretation of the consumer protection strategies and mechanisms . The research researched groups of findings and recommendations from which to take advantage to development mechanisms and clear . strategies to specific consumer protection

Keywords : consumer protection،t he right to safety،right to be heard،preference and right to know.

المقدمة

أن موضوع حماية المستهلك يحظى باهتمام متزايد سواء على المستوى المحلى فى السودان أو على المستوى العالمى.يتضح من ذلك أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة الى حماية متعددة الابعاد (صحية ،أسرية ،اجتماعية ،تسويقية ،اعلامية ،معنوية--)كما يعتبر هو نفسه أول خطوة فى ضمان هذه الحماية وهذا من خلال عدم تهافته على المنتجات الاستهلاكية الا بالقدر الذى يتماشى مع حاجاته وإمكاناته المالية والتزامه بمبدأ ترشيد الاستهلاك .أى التزام المستهلك بالقوامة فى الانفاق فلا اسراف و لا تقتير .وينبغى على المستهلك تثقيف نفسه بالجوانب الصحية والوقائية والجوانب التجارية والاقتصادية وهذا كله من حماية نفسه من الغش والخداع الذى يمارس عليه فى السوق .

مشكلة البحث :

يواجه المستهلك فى العالم و فى السودان بصفة خاصة فى عدم معرفة المستهلك بحقوقه ،قد يشترى سلعه ما ولا يجد الصيانة اللازمة لها بعد شرائها وقد لا تتوفر قطع الغيار كما قد لا تتوفر فى السلعه شروط السلامة والأمان وأحياناً لا تتوفر الشروط الصحية اللازمة للأغذية والتى تكون عرضه للتلوث والتغيير الضار بعد اضافة بعض المواد كما لا تتوفر بعض انواع الأغذية التى يحتاجها المستهلك ليس هذا فحسب بل يتركز معظم دخل الأسر محدودة الدخل على الغذاء دون معرفة الاصناف الضرورية للتغذية وكيفية الاستفادة من الغذاء بأقل التكاليف و احياناً تباع بعض الأدوية بعد انتهاء مفعولها مما يعرض صحة المستهلك للخطر بالإضافة الى مشاكل النفايات وبيع السلع فى بيئات وظروف غير صحية .

باختصار تتمثل مشكلة البحث فى عدم معرفة المستهلك بحقوقه .عدم توفر التوعية الكاملة بالمنتجات .عدم وجود آليات و استراتيجيات واضحة ومحددة لحماية المستهلك .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث فى ان البحث يمثل اضافة علميه جديدة فى مجال حماية المستهلك وإضافة علمية للمكتبة العربية والسودانية كذلك تنبع أهمية البحث العملية فى أن البحث يساعد العاملين فى جمعيات حماية المستهلك فى وضع الخطط والاستراتيجيات والبرامج والسياسات ويساعدهم فى اتخاذ القرارات .

أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث فى الآتى :

١-التعرف على ماهية حماية المستهلك . ٢-التعرف على نشأة حركة حماية المستهلك . ٣-التعرف على حقوق المستهلك الأساسية . ٤-التعرف على امكانية تطبيق حقوق المستهلك الأساسية .

فروض البحث :

يهدف البحث إلى اختبار الفروض العلمية التالية :

١- العلاقة بين الحق فى الأمان و حماية المستهلك .

٢- العلاقة بين الحق فى الاستماع للمستهلك و حماية المستهلك .

٣- العلاقة بين الحق فى الاختيار و حماية المستهلك .

٤- العلاقة بين الحق فى المعرفة و حماية المستهلك .

منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج التحليلى الوصفى .المنهج التاريخى حيث تم سرد الحقائق التاريخية المتعلقة بنشأة حماية المستهلك .

مصادر جمع البيانات :

١-مصادر أولية :وتشمل البيانات التى يتم جمعها لأول مرة من الميدان.

٢-مصادر ثانوية :هى المصادر التى يتم جمعها من الكتب ،المراجع، المجلات ،الدوريات ،الرسائل العلمية ،التقارير و الانترنت .

أدوات جمع البيانات :

يستخدم البحث الاستبيان فى جمع البيانات من المستهلكين فى منطقة الجريف غرب فى الخرطوم ويستخدم كذلك المقابلة الشخصية مع المسئولين فى جمعية حماية المستهلك .

مجال البحث :

يغطى البحث المجالات الاتية :

١-المجال المكانى :وهى منطقة الجريف غرب فى الخرطوم .

٢-المجال البشرى :يغطى البحث المستهلكين فى منطقة الجريف غرب .

٣-المجال الزمانى :يغطى البحث الفترة الزمانية التى تغطيها الدراسة ٢٠١٠م-٢٠١٥م.

أهم المصطلحات المستخدمة فى البحث :

حماية المستهلك : هى حركة تعمل على حماية المستهلكين من المنتجات غير الآمنة أو ذات النوعية الرديئة ،ومن الخداع فى الدعاية أو التصنيف أو التغليف كما تحميهم من الاجراءات المهنية التى تحد من المنافسة

حق الأمان : حق المستهلك فى الاستخدام الآمن للمنتجات والخدمات التى قد تحمل اضراراً للصحة أو مخاطر على الحياة.

حق الإستماع :هو حق المستهلك فى ان يستمع اليه عند تطوير المنتجات والخدمات .الحق فى الاختيار وتفضيل المنتجات والخدمات المعروضة

حق الاختيار : الحق فى تزويده بالمعلومات اللازمة ليبنى اختياره على اسس صحيحة .

حق المعرفة : الحق فى التعلم واكتساب المعرفة والمهارة لتمكينه من اختيار السلع و الخدمات التى تلبى احتياجاته .

هيكل البحث :

يتكون البحث من مقدمة و مبحثين و خاتمة .

المبحث الأول : حماية المستهلك :

يتناول المبحث الأول مفردات حماية المستهلك و هى :

أولاً :تعريف حماية المستهلك :

١-تعريف المستهلك والحماية فى اللغة والاصطلاح :

المستهلك فى اللغة :مأخوذ من مادة هلك،واستهلك المال:أنفقه و أنفدة . (أبن منظور،دت:ص٧٢٠)

وأما الحماية لغة:فهى من حمى الشئ حمياً وحمى:منعه ودفع عنه ،يقال حماه من الشئ أى دفعه عنه.(نفس المرجع السابق ،ص ٧٣١)

فحماية المستهلك فى اللغة تعنى :دفع الاعتداء والظلم ،عن من يقوم بعملية الإنفاق و الإنفاد.

٢-تعريف المستهلك والحماية فى الاصطلاح :

المستهلك اصطلاحاً هو من يقوم باستعمال السلع والخدمات لإشباع حاجياته الشخصية ،وحاجيات من يعولهم ،وليس بهدف إعادة بيعها ،أو تحويلها ،أو استخدامها فى نطاق نشاطه المهنى. (حسين عمر ، ،دت . ص ٢٩)

المستهلك هو كل شخص طبيعى أو معنوى يستعمل سلعة أو خدمة ومن وجهة النظر التسويقية المستهلك هو المحور الأساسى لكل ما يتم إنتاجه أو توزيعه .(محمد ابراهيم عبيدات، ١٩٩٧م ،ص٦٥) وتستخدم كلمة مستهلك عادة لوصف نوعين من المستهلكين : (سيف الاسلام شويه ،٢٠٠٦ ،ص١٩)

أ-المستهلك الفردى :

هو الذى يشترى سلعة أو خدمة للاستعمال الشخصى أو للاستعمال من قبل أحد أفراد أسرته .

ب-المستهلك التابع للمنظمة :

هو الفرد المسئول داخل منظمة ما لشراء مواد خام أو معدات بهدف ادارة المنظمة.

تعددت تعريفات مفهوم حماية المستهلك ومن هذه التعريفات (حفظ حقوق المستهلك وضمان حصوله عليها) (ثامر البكرى ، ،٢٠٠٦م ، ص ص٢٣٥-٢٣٧) كما تم تعريفه من جمعية حماية المستهلك (نوع من التنظيم الحكومى والأهلى العامل على حماية مصالح المستهلكين)

(عنابى بن عيسى ، ٢٠٠٨م .ص ٢٣٤).

وهو حفظ حقوق المستهلك و ضمان حصوله عليها .يشير هذا التعريف الى أن حماية المستهلك تتضمن الإقرار بوجود حقوق للمستهلك و يجب أن تبذل كل المجهودات لتأمين الاستفادة منها . (ويكبيديا .تاريخ الدخول ٢٠١٥/٢/١٢م) يتضح من التعريف ان هذا المفهوم يجسد عملية تفعيل حماية المستهلك مما يقدم له من سلع و خدمات قد تلحق به أضراراً صحية ،أو اقتصادية ، أو اجتماعية سواء أكان على علم بهذا الضرر أو لم يكن مدركاً له .وهناك تعريف آخر وهو عبارة عن خدمة توفرها الحكومة أو المجتمع المدنى لحماية المستهلك من الغش التجارى أو إستغلاله أو سؤ تقديم خدمة ما عن طريق الاحتكار أو الخضوع لظروف معينة .(الداوى الشيخ ، جامعة الجزائر،ص ١٨). وهذه التعريفات رغم تعددها الا أنها تشترك فى وصف حماية المستهلك بأنها : حماية أو حفظ حقوق أو مصالح المستهلك .

ويرتبط بمفهوم حماية المستهلك مفهوم أخر هو حركة المستهلكين ،و التى يعرفها(كوتلر) على أنها حركة اجتماعية تعمل على زيادة و تدعيم حقوق المشترين فى علاقاتهم بالبائعين . (Kotler Ph،١٩٧٢p. ٤٨ .)

بمعنى أن هذه الحركة تمثل ذلك الفعل الاجتماعى المنظم من طرف المستهلكين ، والذى يهدف الى تجسيد حق الاستماع لهؤلاء المستهلكين ، و ضمان استعادة حقوقهم التى تم الإخلال بها من قبل الأطراف الأخرى فى التبادل ،مما سبب لهم نقص فى الاشباع .

اذن يمكن القول على أن حماية المستهلك هى حركة تعمل على حماية المستهلكين من المنتجات غير الآمنة أو ذات النوعية الرديئة ،ومن الخداع فى الدعاية أو التصنيف أو التغليف كما تحميهم من الاجراءات المهنية التى تحد من المنافسة . وحماية المستهلك أو حركة المستهلك نشطه فى العديد من الدول ،وتشتمل هذه الحركة على نشاطات يقوم بها المستهلكون أنفسهم بالإضافة للإجراءات الحكومية .وتسعى هذه الحركة لتأمين معلومات كافية عن البضائع حتى يتمكن المستهلكون من اتخاذ قرارات صحيحة عند شراء السلع والخدمات ،كما تحاول أن تعلم المستهلك الوسائل الفعالة للحصول على تعويض عن أى عطب أو أذى تسببه البضائع الفاسدة .

ثانياً : نشأة وتطور حركة حماية المستهلك :

حماية المستهلك فى الفكر الاقتصادى الغربى كانت بداية ظهور حركة حماية المستهلك ، فى الغرب فى القرن الماضى فى الولايات المتحدة الامريكية ،حيث ظهرت فكرة جمعية حماية

المستهلك فى الثلاثينات من القرن الماضى وتبلورت فى الخمسينات من نفس القرن ،ومن جانب ﴿خر فقد تم اصدار اول مجلة متخصصة فى حماية المستهلك تحت عنوان تقارير المستهلكين وقد مرت هذه الحركة بالمراحل التاليه : المرحلة الأولى (١٩٠٠-١٩٣٠م) تعتبر بداية سنة ١٩٠٠ بمثابة التاريخ الذى شهد أولى بدايات حركة حماية المستهلك .المرحلة الثانية (١٩٣٠-١٩٥٠) :بدأت حركة حماية المستهلك فى هذه المرحلة تأخذ ملامح واضحة نظراً للظروف الصعبة التى عايشها المستهلك انذاك خاصة بعد الأزمة الاقتصادية (أزمة الكساد)التى شهدها العالم فى سنة ١٩٢٩م كما ازدادت معاناة المستهلكين بعد اندلاع الحرب العالميه الثانيه .المرحلة الثالثة (١٩٥٠-١٩٦٢) :هناك من يرى بان بداية هذه المرحلة (أى سنة ١٩٥٠م) تمثل التاريخ الحديث لتأسيس ونشأة حركة حماية المستهلك فى الدول الغربيه وهذا من خلال بروز وظهور عدة مجموعات ضاغطة تنادى بالدفاع عن حقوق المستهلكين .المرحلة الرابعة(١٩٦٢م الى الآن) :يرى كثير من الكتاب أن سنة ١٩٦٢ تعد بمثابة الانطلاقة الرسمية لنشأة الحركة الاستهلاكية ،حيث جاء هذا التأسيس انعكاسا للرسالة التى تقدم بها الرئيس الامريكى انذاك (جون كنيدى)،والتى عرفت بقائمة حقوق المستهلك .ومع تزايد الاهتمام بحقوق المستهلك صدرت التشريعات التى تكفل تلك الحقوق وتضمن حمايتها .و انشئت المنظمات الحكومية وغير الحكوميه و الدوليه والجمعيات التى تولى اهتمامها لحماية المستهلك كما تم تأسيس المنظمة الدولية لحماية المستهلك . و اصبح العالم يحتفل باليوم العالمى لحقوق المستهلك فى ١٥ مارس من كل عام تتويجاً لجهود حركة حماية المستهلك .(زكى خليل المساعد ، ١٩٩٧م،ص ٤٤٤) . و (فريد عبد الفتاح زين الدين ،٢٠٠٠م .ص ٤٩٠)..

ثالثاً :حقوق المستهلك

دعت الامم المتحدة المنظمات الى وضع آليات حماية المستهلك فى كافة انحاء العالم وذلك من خلال وضع توصيات تؤكد على هذا الاهتمام وفكرة الاهتمام بحقوق المستهلك وانتشارها ترجع الى عام١٩٦٢م حينما أعلن الرئيس الامريكى جون كيندى فى اجتماع للكونجرس الامريكى أربعة حقوق أساسية للمستهلك وهى : (شريف لطفى ،١٩٩٤م .ص ٢٥)

١-حق الأمان :

يعنى هذا الحق توفير الحماية والسلامة من السلع والخدمات الضارة التى تسبب خطورة على حياة المستهلك .لذا يجب على المنظمات أن تقوم بفحص واختبار منتجاتها للتأكد من سلامتها من العيوب قبل عرضها فى السوق .ولكى تقوم الحكومات بتقييم أدائها فى هذا

الجانب للتأكد من مدى التزامها بهذا الحق تجاه المستهلكين .

٢-حق سماع رأيه :

أى إعطاء المستهلك الحق فى إبداء رأيه حول مدى اشباع المنتجات لحاجاته ،وباعتبار المستهلك هو الأساس فى العملية الانتاجية لذا يجب على المنظمات أن تسعى للحصول على رضا المستهلك وإقامة علاقات طويلة الآمد معه لكسب ولاءه وذلك من خلال بذل الجهود الحثيثة فى تطوير وابتكار المنتجات الحديثة وبما يلبى رغباته .ويطلق عليه أحياناً حق التمثيل ويعنى إشراك المستهلك فى وضع السياسات التى تهمه وذلك من خلال تسهيل إنشاء منظمات وجمعيات خاصة بحماية المستهلك ،وإعطاء الفرص لتلك المنظمات والجمعيات للمشاركة فى القرارات المتعلقة بحقوق المستهلك.

٣-حق الاختيار :

ويضمن هذا الحق حرية المستهلك فى اختيار المنتجات التى يرغب الحصول عليها من بين السلع المتعددة و بأسعار تنافسية مع ضمان الجودة .ولذلك دعت الامم المتحدة حكومات الدول الى :

أ–معاقبة الشركات الاحتكارية التى تعتمد على الاستغلال وعرض منتجاتها بطرق غير مشروعة.

ب–يجب أن توفر خدمات ما بعد البيع مثل الصيانة وتوفر قطع الغيار .

٤-حق التعويض :

ويضمن هذا الحق للمستهلك حصوله على التعويض العادل فى حالة تضرره من السلع والخدمات التى حصل عليها ،كالتعويض عن التضليل أو السلع الرديئة أو الخدمات غير المرضية .ويتطلب ذلك توفير الخدمات الأساسية لما بعد البيع والذى يشترط توفير الضمان لمدة معينة ،إذ ان ذلك سيعزز من ثقة المستهلك فى تعامله مع السوق ويوفر درجة من الاستقرار .وتعزيزاً لهذا الحق دعت الأمم المتحدة الحكومات الى :

أ- العمل على وجود جهات تعنى بالمستهلك،ويستطيع من خلالها الدفاع عن نفسه وعن حقوقه فى حالة تعرضه لأى ضرر .

ب- أن نوفر المنظمات بعض الخدمات التطوعية التى تعمل على التوعية والنصيحة

للمستهلكين مثل الرد على استفسارات وشكاوى المستهلكين .

ج-يجب على المنظمات ان تقوم بحل المشاكل التى تنتج عنها اضرار تمس المستهلك وبطريقة عادلة وتوفر الوقت والجهد .

٥- حق التثقيف :

وتحت هذا الحق ينبغى للمستهلك أن يكتسب المهارات والمعارف المطلوبة بما يمكنه من الاختيار بين السلع و الخدمات بشكل واع ، وبما يجعله مدركا لحقوقه الأساسية ومسئوليته وكيفية استخدامها .

ومن هنا دعت الأمم المتحدة الى ضرورة القيام بما يلى :

أ-توعية المستهلكين بحقوقهم المشروعة من خلال المدارس .

ب-تقديم برامج تثقيفية خاصة لمحدودى الدخل والدفاع عنهم .

ج-تنظيم أقامة برامج تثقيفية ودورات تدريبية من خلال المختصين ووسائل الاعلام .د-دعوة المنظمات الانتاجية للمشاركة فى برامج التوعية والتثقيف الخاصة بالمستهلك.

٦- حق إشباع احتياجاته الأساسية :

ويؤكد هذا الحق على ضرورة ضمان حصول المستهلك على حاجاته الاساسية التى تتمثل فى :

الغذاء ،الرداء ،المسكن،الصحة ،الأمن ،التعليم ،الماء ،الطاقة ،التوظيف ،والخدمات الأساسية الأخرى .تطلق بعض الدراسات الى هذا الحق حق الفرصة .أى حق الفرد فى الحصول على حاجاته الاساسية والعمل والحياة الكريمة وبدون ضغوط أو تعذيب ،ولتامين هذا الحق طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يلى :

أ-تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة وإتباع سياسات اقتصادية وبرامج اجتماعية فاعلة .

ب-إعطاء الاولوية لصحة الانسان وتامين المأكل والمشرب والدواء.

ج-اعتماد قواعد صحية وضوابط آمنة بالنسبة للمنتجات الغذائية ،والعمل على مراقبتها و التفتيش عليها وفحصها دورياً وفق آلية فعالة .

٧-حق العيش فى بيئة صحية :

ويكفل هذا الحق للمستهلك العيش والعمل فى بيئة خالية من المخاطر ولو على الأجل الطويل .وتعزيزاً لهذا الحق طالبت الأمم المتحدة بما يلى :

أ-العمل على ايجاد وسن التشريعات الملزمة للحفاظ على البيئة وخاصة بالنسبة لتخزين ونقل المواد الخطرة .

ب-الزام المصنعين والمنتجين بإتباع نظام الملصقات التحذيرية التى تبين مدى خطورة المنتج وكيفية التصرف فى حالة التعرض لخطر ذلك المنتج.

ج-تعزيز استخدام المنتجات الأمنه بيئياً.

٨- حق المقاطعة :

ويقصد به حق المستهلكين فى الاجماع على عدم استخدام واقتناء منتجات منظمة معينة اذا ما ثبت عدم احترام تلك المنظمة لرغبات وحقوق المستهلكين .ان ذلك الحق يعنى :حق المستهلك فى مقاطعة أى منتج أو شخص أو خدمة لا تتواءم وحاجاته.

وقد تم اعتماد هذا المبدأ بناء على ما طبقه الزعيم الهندى الراحل غاندى من مقاطعة للمنتجات البريطانية ،وكما هو الحال بالنسبة للمقاطعة العربية المطبقة حالياً للمنتجات الامريكية ومنتجات العدو الصهيونى نتيجة السياسات التى تنتهجها حكومات تلك المنظمات تجاه القضايا العربية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول ان على المنظمات ان تؤمن بتلك الحقوق وان تترجم ذلك الايمان الى حماية حقيقية للمستهلك فى الواقع العملى ضمن سياساتها وأنشطتها المختلفة ،وقد شهدت الولايات المتحدة اصدار العديد من القوانين التى تكفل حماية المستهلكين ، وتعمل على تطبيق هذه القوانين مؤسسات مثل هيئة التجارة الاتحادية ،وإدارة الغذاء والدواء ،وهيئة المستهلك لسلامة الدواء .وتعد كذلك التجربة الانجليزية والفرنسية من التجارب المتميزة فى مجال حماية المستهلك ،حيث شهدت كل من بريطانيا وفرنسا إصدار مجموعة قوانين أثرت بشكل كبير فى حماية المستهلك .

رابعاً : مجالات الإخلال بحماية المستهلك :

توجد عدة مجالات يتم من خلالها الإخلال بحماية المستهلك منها (الداوى الشيخ .مرجع سابق،ص ٢٢.):

١-الاعلان:و ذلك من خلال انتهاج أساليب الخداع فى الرسالة الإعلانية لغرض تضليل المستهلك و العمل على إقناعه بشراء منتج ما ،و هذا بالتركيز على مختلف أساليب الإغراء المكتوبة فى الإعلان ،وإثارة التصرفات الانفعالية غير الرشيدة التى تؤثر على أذواق المستهلكين ،مثلما حدث فى فترة التوجه البيعى للتسويق .

٢-الضمان :وهو الحق الذى يضمن للمستهلك أداء المنتج ،و مستوى هذا الأداء بما يتناسب مع قيمته ،ومن ثم فإن عدم منح هذا الضمان-وهو ما يوجد فى حالات كثيرة فى الدول المختلفة -أو عدم استيفائه للشروط الضرورية مثل المدة الكافية للتأكد من عدم ظهور ووجود عيوب ،يعتبر وجه من أوجه الإخلال بحماية المستهلك ،نظراً لأن مقدم المنتج فى هذه الحالة قد تنصل من مسئوليته تجاه السلعة المباعة أو الخدمة المقدمة .

٣-التبيين :و يقصد بذلك أن المستهلك يعانى نتيجة لعدم معرفته أو جهله استعمال المنتج المقدم له نظراً لخلو هذا المنتج من وجود البيانات الدالة على كيفية استخدامه ،أو بسبب عدم قدرة المستهلك على المعرفة أو الإلمام بكيفية الاستفادة من البيانات إن كانت موجودة ،يضاف الى ذلك مشكلة الثقة فى دقة ما يكتب على غلاف المنتج من بيانات .

٤-السعر : وهو مشكلة يعانى منها المستهلك ذو الدخل المحدود ، وقد استغلت الكثير من المؤسسات قوتها فى الأسواق و فرضت أسعار لا تتلاءم مع القدرة الشرائية للمستهلك ، وهو ما يلاحظ حالياً خاصة فى الدول العربية ،حيث هناك مغالاة كبيرة فى رفع أسعار السلع و الخدمات ، تذرعاً بالأزمة المالية العالمية ،وينتج هذا الإخلال بحماية المستهلك عادة عندما تحتكر فئة معينة تسويق السلع و الخدمات ،الأمر الذى يتيح لها إمكانية فرض أسعار سوقية تفوق الإمكانات المالية للمستهلك ،كما تندرج طرق البيع بالتقسيط أو التخفيضات الصورية أحياناً فى خانة التحايل على الأسعار .

٥-التوزيع :يتم الإخلال فى هذه الحالة بحماية المستهلك من خلال توزيع المنتجات فى أماكن بعيدة عن متناول المستهلك ،مما يضطره إلى بذل جهد جسدى و نفسى لإشباع حاجته و رغبته ،بالإضافة أيضاً الى عدم عرض المنتجات فى الوقت المناسب أو التمييز بين المستهلكين من حيث إمكانية الحصول على الكميات و الأصناف الموزعة .

٦-التعبئة و التغليف :يمكن أن يلاحظ الإخلال بمبدأ حماية المستهلك من خلال هذا العنصر باستخدام بعض المواد غير الملائمة صحياً فى تغليف المنتجات و خاصة الغذائية منها ،أو تستخدم عبوات غير ملائمة للتعبئة كتلك المصنوعة من مواد قابلة للصدأ أو استخدام عبوات غير نظيفة ...الخ ،كل ذلك يكون سبباً فى الأضرار الناتجة عن ذلك الاستعمال ،فبعض مواد العبوات قابلة للتفاعل مع مركبات المواد الغذائية ،مما يترتب عنه وجود مواد سامة تضر بصحة المستهلك .

٧-المقاييس والأوزان : ويقصد بذلك الغش فى الأوزان و التلاعب فى المقاييس المقررة للمنتجات ،فالنقص فى الأوزان و فى الأحجام و الأطوال يسبب ضرراً اللمستهلك خاصة عندما تكون الاسعار مرتفعة.

٨-مواصفات المنتجات :قد يعمد بعض المنتجين الى الإخلال بحماية المستهلك عن طريق مواصفات المنتجات من وزن ولون وشكل ...الخ فعدم مطابقة مكونات المادة التى تحتويها العبوة نتيجة لإضافة مواد أخرى عليها يعتبر إخلالاً بحماية المستهلك ،يضاف الى ذلك الغش الذى يتعرض له المستهلك من خلال اللجوء الى استعمال علامات تجارية وهمية مثلما هو الحال فى بعض المنتجات الكهربائية المنزلية ،و الملابس ،...الخ،حيث يجد المستهلك نفسه أمام علامات تجارية غير حقيقية لمنتجات معروفة فى السوق .

٩-التخزين :يمكن الوقوف على حجم الضرر الذى قد يلحق بالمستهلك فى هذه الحالة من خلال التلف و التقادم الذى يعترى المواد بسبب أخطاء التخزين ،فقد يحدث الضرر نتيجة لتخزين بعض المنتجات و تركها لفترات طويلة حيث تتجاوز فترة صلاحيتها للاستعمال ...الخ ، حيث يترتب على ذلك وجود حالة عدم التوازن بين القيم و المنافع الاقتصادية التى يحصل المستهلك من المنتجات المتضررة وبين الغرض الذى اشتريت من أجله .

١٠-النقل :يلعب النقل دوراً هاماً فى اشباع الحاجات و الرغبات ، إلا أنه أحياناً يتسبب فى حدوث أضراراً صحياً و اقتصادية بالمستهلك عندما تستخدم مثلاً وسيلة نقل غير ملائمة كأن تكون مخصصة لنقل مادة معينة ولكن توجه لنقل مادة أخرى غير ملائمة لنقلها ،مثل تخصيص وسائل نقل لمنتجات غذائية كان قد استعملت فى نقل مواد كيماوية قبل ذلك .

و ينطبق الشئ نفسه على نقل المواد المجمدة فى وسائل نقل لا تتوفر على شروط التبريد ،فلا يخفى على أحد مدى حجم الضرر الذى يلحق بالمستهلك فى هذه الحالة جراء استعمال هذه المواد بعد تجميدها للمرة الثانية مثلما هو الحال فى حالة اللحوم على سبيل المثال.

المبحث الثانى :الدراسة الميدانية :

يتناول المبحث الثانى الدراسة الميدانية و يشمل الآتى :

أولاً :نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة:

مجتمع البحث هو المستهلكين فى منطقة الجريف غرب فى الخرطوم .

ثانياً :اجراءات الدراسة الميدانية:

تشمل إجراءات الدراسة الميدانية مجتمع البحث ، حجم العينة ،أسلوب جمع البيانات و التحليل الإحصائى .

١-مجتمع البحث:هو المستهلكين فى منطقة الجريف غرب فى الخرطوم .

٢-حجم العينة:استخدم الباحث العينة الميسرة للباحث و تم اختيار ١٥٠ مفردة ميسرة للباحث و ذلك لكبر حجم مجتمع البحث و تشتته جغرافياً .و قد تم توزيع ١٥٠ استبيان على المستهلكين فى الجريف غرب فى الخرطوم و حصل الباحث على ١٢٠ استبيان مكتملة و صالحة للتحليل.أى بنسبة استجابة ٨٠٪ .

٣-أسلوب جمع البيانات :أسلوب العينات غير الاحتمالية وهو عينة ميسرة للباحث .و فى هذه العينة تكون عملية اختيار وحدات المجتمع على أساس السهولة أو الملاءمة فى توفر المراد مقابلتهم فى محل أو مكان محدد .

٤-التحليل الإحصائى :

لقد تم تحليل البيانات الإحصائية بالاستعانه بالبرامج الاحصائى للعلوم الاجتماعية لاستخراج الاحصائيات الوصفية و تم Statistical Package For Social Sciences (SPSS) استخراج إجابات المبحوثين موضع الدراسة و البالغ عددها ٤ و عمل الترميز اللازم لها على النحو الوارد فى الملحق رقم (٢).

يستخدم تحليل البيانات الإحصائية بغرض معرفة مؤشرات بوجود علاقة بين

متغيرات الدراسة .أو وجود اختلاف بين هذه المتغيرات .أو وجود درجة لصحة أو عدم صحة لفرضيات الدراسة .و ذلك باستخدام الإحصاء الوصفى (نسب مئوية).

أما فروض البحث فقد تم استخدام مربع كاى (س٢).نظراً لصعوبة القيام بدراسة تجريبية بحتة ،لإختبار العلاقة السببية الاستدلالية بين حماية المستهلك و المتغيرات التالية :

١-هل هناك علاقة بين الحق فى الأمان و حماية المستهلك .

٢- هل هناك علاقة بين الحق فى الاستماع للمستهلك و حماية المستهلك .

٣- هل هناك علاقة بين الحق فى الاختيار و حماية المستهلك .

٤-هل هناك علاقة بين الحق فى المعرفة و حماية المستهلك .

فإن طريقة مربع كاى(س٢)Chi Square قد استخدمت فى الدراسة للاستدلال على العلاقات السابقة الذكر من خلال اختبار فروض البحث .مستوى معنوية ٥٪ (٠,٠٥) فأكثر هو المستخدم فى هذه الدراسة كما هو متبع فى كل العلوم الاجتماعية .معنى ذلك يمكن قبول صحة نتيجة اختبار فرض البحث إذا كانت قيمة كا٢ى عند مستوى معنوية ٥٪ (٠,٠٥)أو درجة ثقة ٩٥٪ (٠,٩٥)أكثر من قيمتها فى جدول توزيع مربع كاى ،أو إذا كانت قيمة مربع كاى أقل من قيمتها فى جدول توزيع قيمة مربع كا٢ى عند مستوى معنوية ٥٪ (٠,٠٥) فيعنى ذلك قبول فرض العدم و رفض الفرض البديل و هو فرض البحث .

ثالثاً :تحليل البيانات الشخصية :

إن الهدف الأساسى من تحليل هذه البيانات هو معرفة درجة الاختلاف و التشابه بين أفراد البحث و التحليل يقوم فى الأساس على الإحصاء الوصفى و ذلك عن طريق استخدام النسب البسيطة و يركز التحليل على النوع ،الحالة الاجتماعية ،العمر و المؤهل العلمى.

١--النوع :

تم سؤال المبحوثين عن النوع و كانت اجاباتهم كما يوضحها جدول رقم (١) .

جدول (١) : توزيع المبحوثين حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	٦٣	٠٣٪
أنثى	٤٨	٠٧٪
المجموع	٠٢١	٠٠١٪

المصدر: بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م

يتضح من جدول رقم (١) أن ٣٠٪ من المبحوثين ذكور .و ٧٠٪ من المبحوثين اناث .

٢-الحالة الاجتماعية :

تم سؤال المبحوثين عن الحالة الاجتماعية و كانت اجاباتهم كما يوضحها جدول رقم (٢) .

جدول (٢) : توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
اعزب	٠٣	٪٥٢
متزوج	٨٦	٪٧,٦٥
أرمل	٠١	٪٣,٨
مطلق	٢١	٪٠١
المجموع	٠٢١	٪٠٠١

المصدر: بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م .

يتضح من جدول رقم (٢) أن ٢٥٪ من المبحوثين أعزب و أن ٥٦,٧٪ من المبحوثين متزوجين .و أن ٨,٣٪ من المبحوثين أرمل و أن ١٠٪ من المبحوثين مطلق .

٣-العمر:

تم سؤال المبحوثين عن الفئات العمرية و كانت اجاباتهم كما يوضحها جدول رقم (٣) .

جدول (٣) :توزيع المبحوثين حسب العمر

الفئات العمرية	العدد	النسبة
أقل من ٠٢ سنه	٤	٪٣,٣
٠٢ وأقل من ٠٣سنه	٤٤	٪٧,٦٣
٠٣ وأقل من ٠٤ سنه	٦٣	٪٠٣
٠٤ و أقل من ٠٥ سنه	٨٢	٪٣,٣٢
٠٥ سنه فأكثر	٨	٪ ٧,٦
المجموع	٠٢١	٪٠٠١

المصدر: بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م

يتضح من جدول رقم (٣) أن ٣٦,٧٪ من المبحوثين أعمارهم تتراوح بين ٢٠ و أقل من ٣٠ سنه ، و أن ٣٠٪ من المبحوثين أعمارهم تتراوح بين ٣٠ و أقل من ٤٠ سنه ،بينما ٢٣,٣٪ من المبحوثين أعمارهم تتراوح بين ٤٠ و أقل من ٥٠ سنه .و ٦,٧٪ من المبحوثين أعمارهم تتراوح بين

٥٠ سنه فأكثر ،بينما ٣,٣٪ من المبحوثين تتراوح أعمارهم أقل من ٢٠ سنه .

٤-المؤهل العلمى :

تم سؤال المبحوثين عن المؤهل العلمى و كانت اجاباتهم كما يوضحها جدول رقم (٤) .

جدول(٤) : توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمى

المؤهل العلمى	العدد	النسبة
ثانوى	٢٦	٧,١٥٪
دبلوم	٨١	٥١٪
جامعى	٢٢	٣,٨١٪
دراسات عليا	٨١	٥١٪
المجموع	٠٢١	٠٠١٪

المصدر: بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م

يتضح من جدول رقم (٤) أن ٥١,٧ ٪ من المبحوثين مؤهلاتهم العلمية ثانوى ،بينما ١٨,٣٪ من المبحوثين مؤهلاتهم العلمية جامعى .و ١٥٪ من المبحوثين مؤهلاتهم العلمية دراسات عليا وكذلك ١٥٪ من المبحوثين مؤهلاتهم العلمية دبلوم .

رابعاً :تحليل البيانات الأساسية :

تم سؤال المبحوثين عن متغيرات الدراسة وهى حماية المستهلك و حقوق المستهلك .وتم سؤال المبحوثين أولاً عن حماية المستهلك .و كان السؤال هو أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية ؟ و كانت اجابات المبحوثين كما يوضحها جدول رقم (٥).

جدول (٥) : أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية؟

أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية ؟	العدد	النسبة
أوافق	٢٧	٠٦٪
محايد	٠٢	٧,٦١٪
لا أوافق	٨٢	٣,٣٢٪
المجموع	٠٢١	٠٠١٪

المصدر:بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م

يتضح من جدول رقم (٥) أن ٦٠٪ من المبحوثين يوافقون على أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية ، و أن ١٦,٧٪ من المبحوثين رأئهم محايد على أن المستهلك

فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية و أن ٢٣,٣٪ من المبحوثين لا يوافقون على أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية .

تم سؤال المبحوثين عن حقوق المستهلك وكان السؤال عن حق الأمان وهو ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات ؟

جدول (٦) : ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات ؟

ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات ؟	العدد	النسبة
أوافق	٢٦	٧,١٥٪
محايد	٦٢	٧,١٢٪
لا أوافق	٢٣	٦,٦٢٪
المجموع	٠٢١	٠٠١٪

المصدر:بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م.

يتضح من جدول رقم (٦) أن ٥١,٧٪ من المبحوثين يوافقون على ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات . و أن ٢١,٧٪ رائهم محايد نحو ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات . و أن ٢٦,٦٪ لا يوافقون على ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات .

تم سؤال المبحوثين عن حقوق المستهلك وكان السؤال عن حق الاستماع للمستهلك وهو أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم ؟

جدول (٧) : أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم ؟

أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم ؟	العدد	النسبة
أوافق	٠٦	٠٥٪
محايد	٨٢	٣,٣٢٪
لا أوافق	٢٣	٧,٦٢٪
المجموع	٠٢١	٠٠١٪

المصدر:بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م .

يتضح من جدول رقم (٧) أن ٥٠٪ من المبحوثين يوافقون على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و أن ٢٣,٣٪ من المبحوثين

رائهم محايد نحو أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و أن ٢٦,٧٪ من المبحوثين لا يوافقون على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .

تم سؤال المبحوثين عن حقوق المستهلك وكان السؤال عن حق الاختيار وهو أن المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار ؟

جدول (٨) : أن المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار ؟

أن المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار ؟	العدد	النسبة
أوافق	٤٦	٣,٣٥٪
محايد	٦٢	٧,١٢٪
لا أوافق	٠٣	٥٢٪
المجموع	٠٢١	٠٠١٪

المصدر:بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م.

يتضح من جدول رقم (٨) أن ٥٣,٣٪ من المبحوثين يوافقون على أن المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .و أن ٢١,٧٪ من المبحوثين رائهم محايد على أن المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .و أن ٢٥٪ من المبحوثين لا يوافقون على أن المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .

تم سؤال المبحوثين عن حقوق المستهلك وكان السؤال عن حق المعرفة وهو أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك ؟

جدول (٩) : هل توافق على أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك ؟

أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك ؟	العدد	النسبة
أوافق	٦٦	٥٥٪
محايد	٤٢	٠٢٪
لا أوافق	٠٣	٥٢٪
المجموع	٠٢١	٠٠١٪

المصدر:بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م

يتضح من جدول رقم (٩) أن ٥٥٪ من المبحوثين يوافقون على أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .و أن ٢٠٪ من المبحوثين رأئهم محايد على أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .و أن ٢٥٪ من المبحوثين لا يوافقون على أن الحكومة يجب

أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .

خامساً : اختبار الفروض العلمية :

بعد تحليل البيانات الأساسية ينبغى اختبار الفروض العلمية .وسيتم اختبار الفروض العلمية الآتية :

الفرض العلمى الأول : العلاقة بين الحق فى الأمان و حماية المستهلك :

يوضح جدول رقم (١٠) اختبار الفرض العلمى الأول:هل هناك علاقة بين الحق فى الأمان و حماية المستهلك.

جدول (١٠) :العلاقة بين الحق فى الأمان و حماية المستهلك

ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات ؟	أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية ؟							
	أوافق		محايد		لا أوافق		مجموع الصفوف	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أوافق	٨٤	٪٠٤	٨	٪٧,٦	٦	٪٥	٢٦	٪٧,١٥
محايد	٠١	٣,٨ ٪	٦	٪٥	٠١	٪٣,٨	٦٢	٪٧,١٢
لا أوافق	٤١		٦	٪٥	٢١	٪٠١	٢٣	٪٦,٦٢
مجموع الأعمدة	٢٧	٪٠٦	٠٢	٪٧,٦١	٨٢	٪٣,٣٢	٠٢١	٪٠٠١

المصدر:بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م .

يتضح من جدول رقم (١٠) أن ٦٠٪ من المبحوثين يوافقون على أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية.و منهم ٤٠٪ يوافقون على ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات .و منهم ٨,٣ ٪ رائهم محايد نحو ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات ؟.و منهم ١١,٧ ٪ لا يوافقون على ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات .و أن ١٦,٧٪ من المبحوثين رائهم محايد نحو أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية. و منهم ٦,٧٪ يوافقون على ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات .و منهم ٥٪ رائهم محايد نحو ضرورة

وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات ؟.و منهم ٥٪ لا يوافقون على ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات ؟.و أن ٢٣,٣٪ من المبحوثين لا يوافقون على أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية. و منهم ٥٪ يوافقون على ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات .و منهم ٨,٣٪ رائهم محايد نحو ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات .و منهم ١٠٪ لا يوافقون على ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات .

يقارن بين كا تربيع المحسوبه بكا تربيع فى الجدول وبعتمد فى بحوث التسويق وبحوث ادارة الأعمال و العلوم الاجتماعية باستمرار على مستوى المعنويه ٥٪ ولاستخراج قيمة كا تربيع من الجدول بضرب (عدد الأعمدة -١)(عدد الصفوف -١) =(٣-١)(٣-١) =٤ وهى درجات الحريه . و بالكشف فى الجدول كا تربيع عند مستوى المعنوية ٥٪ و ٤ درجات حريه يتضح أن كا تربيع = ٩,٤٨٨ .بما أن كا تربيع المحسوبه أكبر من كا تربيع فى الجدول و هى أقصى كا تربيع تحدث بالصدفه .و كا تربيع المحسوبة هى١٨,٠٠٨٠٩.

مما يدل على صحة الفرض .يخلص من ذلك أن هناك علاقة بين الحق فى الأمان و حماية المستهلك.

الفرض العلمى الثانى : العلاقة بين الحق فى الاستماع للمستهلك و حماية المستهلك

يوضح جدول رقم (١١) اختبار الفرض العلمى الثانى:هل هناك علاقة بين الحق فى الاستماع للمستهلك و حماية المستهلك ؟

جدول (١١): العلاقة بين الحق فى الاستماع للمستهلك و حماية المستهلك

أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم ؟	أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية ؟							
	أوافق		محايد		لا أوافق		مجموع الصفوف	
		٪		٪		٪	العدد	٪
أوافق	٦٤	٣,٨٣٪	٧	٨,٥٪	٧	٨,٥٪	٠٦	٠٥٪
محايد	٢١	٠١٪	٦	٥٪	٠١	٣,٨٪	٨٢	٣,٣٢٪
لا أوافق	٤١	٧,١١٪	٧	٨,٥٪	١١	٢,٩٪	٢٣	٦,٦٢٪
مجموع الأعمدة	٢٧	٠٦٪	٠٢	٧,٦١٪	٨٢	٣,٣٢٪	٠٢١	٠٠١٪

المصدر:بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م .

يتضح من جدول رقم (١١) أن ٦٠٪ من المبحوثين يوافقون على أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية.و منهم ٣٨,٣٪ يوافقون على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات

التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و منهم ١٠٪ رائهم محايد نحو على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و منهم ١١,٧ ٪ لا يوافقون على على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و أن ١٦,٧٪ من المبحوثين رائهم محايد نحو أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية. و منهم ٥,٨٪ يوافقون على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و منهم ٥٪ رائهم محايد نحو على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و منهم ٥,٨٪ لا يوافقون على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و أن ٢٣,٣٪ من المبحوثين لا يوافقون على أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية. و منهم ٥,٨٪ يوافقون على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و منهم ٨,٣٪ رائهم محايد نحو على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و منهم ٩,٢٪ لا يوافقون على أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .

يقارن بين كا تربيع المحسوبه بكا تربيع فى الجدول وبعتمد فى بحوث التسويق وبحوث ادارة الأعمال و العلوم الاجتماعية باستمرار على مستوى المعنويه ٥٪ ولاستخراج قيمة كا تربيع من الجدول بضرب (عدد الأعمدة -١)(عدد الصفوف -١) =(٣-١)(٣-١) =٤ وهى درجات الحريه . و بالكشف فى الجدول كا تربيع عند مستوى المعنوية ٥٪ و ٤ درجات حريه يتضح أن كا تربيع = ٩,٤٨٨ .بما أن كا تربيع المحسوبه أكبر من كا تربيع فى الجدول و هى أقصى كا تربيع تحدث بالصدفه .و كا تربيع المحسوبة هى ١٤,٣٨٠٣٦.

مما يدل على صحة الفرض .يخلص من ذلك أن هناك علاقة بين الحق فى الاستماع للمستهلك و حماية المستهلك.

الفرض العلمى الثالث : العلاقة بين الحق فى الاختيار و حماية المستهلك :

يوضح جدول رقم (١٢) اختبار الفرض العلمى الثالث:هل هناك علاقة بين الحق فى الاختيار و حماية المستهلك ؟

جدول (١٢) : العلاقة بين الحق فى الاختيار و حماية المستهلك

أن المنتجات الموجودة في الاسواق لابد أن تعطي المستهلك فرصة للاختيار ؟	أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية ؟							
	أوافق		محايد		لا أوافق		مجموع الصفوف	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أوافق	٠٥	٪٧,١٤	٧	٪٨,٥	٧	٪٨,٥	٤٦	٪٣,٣٥
محايد	٠١	٪٣,٨	٦	٪٥	٠١	٪٣,٨	٦٢	٪٧,١٢
لا أوافق	٢١	٪٠١	٧	٪٨,٥	١١	٪٢,٩	٠٣	٪٥٢
مجموع الأعمدة	٢٧	٪٠٦	٠٢	٪٧,٦١	٨٢	٪٣,٣٢	٠٢١	٪٠٠١

المصدر: بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م .

يتضح من جدول رقم (١٢) أن ٦٠٪ من المبحوثين يوافقون على أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية.و منهم ٤١,٧٪ يوافقون على أن المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .و منهم ٨,٣٪ رائهم محايد نحو المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .و منهم ١٠٪ لا يوافقون على المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .و أن ١٦,٧٪ من المبحوثين رائهم محايد نحو أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية. و منهم ٥,٨٪ يوافقون على المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .و منهم ٥٪ رائهم محايد نحو المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .و منهم ٥,٨٪ لا يوافقون على المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .و أن ٢٣,٣٪ من المبحوثين لا يوافقون على أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية. و منهم ٥,٨٪ يوافقون على أن المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .و منهم ٨,٣٪ رائهم محايد نحو المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .و منهم ٩,٢٪ لا يوافقون على أن المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار .

يقارن بين كا تربيع المحسوبه بكا تربيع فى الجدول وبعتمد فى بحوث التسويق وبحوث ادارة الأعمال و العلوم الاجتماعية باستمرار على مستوى المعنويه ٥٪ ولاستخراج قيمة كا تربيع من الجدول بضرب (عدد الأعمدة -١)(عدد الصفوف -١) =(٣-١)(٣-١) =٤ وهى درجات الحريه . و بالكشف فى الجدول كا تربيع عند مستوى المعنوية ٥٪ و ٤ درجات حريه يتضح أن كا تربيع = ٩,٤٨٨ .بما أن كا تربيع المحسوبه أكبر من كا تربيع فى الجدول و

هى أقصى كا تربيع تحدث بالصدفه .و كا تربيع المحسوبة هى١٩,٢٣٣٦٩٩.

مما يدل على صحة الفرض .يخلص من ذلك أن هناك علاقة بين الحق فى الاختيار و حماية المستهلك.

الفرض العلمى الرابع : العلاقة بين الحق فى المعرفة و حماية المستهلك :

يوضح جدول رقم (١٣) اختبار الفرض العلمى الرابع :هل هناك علاقة بين الحق فى المعرفة و حماية المستهلك ؟

جدول (١٣): العلاقة بين الحق فى المعرفة و حماية المستهلك

أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك ؟	أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية ؟							
	أوافق		محايد		لا أوافق		مجموع الصفوف	
		٪		٪		٪	العدد	٪
أوافق	٢٥		٨	٪٧,٦	٦	٪٥	٦٦	٪٥٥
محايد	٨	٪٧,٦	٦	٪٥	٠١	٪٣,٨	٤٢	٪٠٢
لا أوافق	٢١	٪٠١	٦	٪٥	٢١	٪٠١	٠٣	٪٥٢
مجموع الأعمدة	٢٧	٪٠٦	٠٢	٪٧,٦١	٨٢	٪٣,٣٢	٠٢١	٪٠٠١

المصدر:بيانات الاستبانه ،أعداد الباحث ،نوفمبر ٢٠١٥م .

يتضح من جدول رقم (١٣) أن ٦٠٪ من المبحوثين يوافقون على أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية.و منهم ٤٣,٣٪ يوافقون على أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .و منهم ٦,٧٪ رائهم محايد نحو الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .و منهم ١٠٪ لا يوافقون على الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .و أن ١٦,٧٪ من المبحوثين رائهم محايد نحو أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية. و منهم ٦,٧٪ يوافقون على أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .و منهم ٥٪ رائهم محايد نحو الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .و منهم ٥٪ لا يوافقون على أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .و أن ٢٣,٣٪ من المبحوثين لا يوافقون على أن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية. و منهم ٥٪ يوافقون على أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة

لتعليم المستهلك .و منهم ٨,٣٪ رائهم محايد نحو أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .و منهم ١٠٪ لا يوافقون على أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك .

يقارن بين كا تربيع المحسوبه بكا تربيع فى الجدول وبعتمد فى بحوث التسويق وبحوث ادارة الأعمال و العلوم الاجتماعية باستمرار على مستوى المعنويه ٥٪ ولاستخراج قيمة كا تربيع من الجدول بضرب (عدد الأعمدة -١)(عدد الصفوف -١) =(٣-١)(٣-١) =٤ وهى درجات الحريه . و بالكشف فى الجدول كا تربيع عند مستوى المعنوية ٥٪ و ٤ درجات حريه يتضح أن كا تربيع = ٩,٤٨٨ .بما أن كا تربيع المحسوبه أكبر من كا تربيع فى الجدول و هى أقصى كا تربيع تحدث بالصدفه .و كا تربيع المحسوبة هى ٢٣,٥١١٦٧٩.

مما يدل على صحة الفرض .يخلص من ذلك أن هناك علاقة بين الحق فى المعرفة و حماية المستهلك.

الـخاتمة

وتشمل النتائج و التوصيات .

أولاً :النتائج :

١-لا توجد أنظمة ملائمة و مقاييس كافية تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات و خدمات المنظمات .

٢-لا توجد تحسينات تقوم بها المنظمات لضمان تسلم المستهلك للمنتج فى الوقت المحدد و ضمان حصوله على المعلومات الكافية حول المنتجات و الخدمات .

٣-لا يتم السماح لمنظمات حماية المستهلك فى السودان برفع دعاوى قضائية ضد المنظمات التى لا تلتزم بتلك الحقوق .

٤-عدم توفر خدمات ما بعد البيع مثل الصيانة و قطع الغيار .

٥-لا يوجد احترام لاهتمامات و رغبات المستهلكين من قبل المنظمات الانتاجية و الخدمية .

٦-لا تعرض الخدمات الأساسية (الغذاء و الماء)على المستهلك باسعار تتوافق مع دخله .

٧-لا تقوم الدولة بنظام اعادة التدوير للتخلص من المخلفات .

ثانياً :التوصيات :

١-يجب على المنظمات أن تقوم بفحص و اختبار منتجاتها للتأكد من سلامتها من العيوب قبل عرضها فى السوق .

٢-يجب على الحكومة أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم .و أن يسمح لتلك المنظمات برفع دعاوى قضائية ضد المنظمات التى لا تلتزم بتلك الحقوق .

٣-معاقبة الشركات الاحتكارية التى تعتمد على الاستغلال و عرض منتجاتها بطرق غير مشروعة .

٤-العمل على و جود جهات تعنى بالمستهلك ،و يستطيع من خلالها الدفاع نفسه و عن حقوقه فى حالة تعرضه لأى ضرر.

٥-لا بد من تعليم المستهلك فى المناهج و الكتب التى تدرس فى المدارس و الجامعات عن حقوقه .

٦-إعطاء الاولوية لصحة الانسان و تامين المأكل و المشرب و الدواء ،

٧-اعتماد قواعد صحية و ضوابط آمنه بالنسبة للمنتجات الغذائية .

٨-العمل على مراقبة المنتجات الغذائية و التفتيش عليها و فحصها دورياً وفق آلية فعالة .

٩-العمل على ايجاد و سن التشريعات الملزمة للحفاظ على البيئة و خاصة بالنسبة لتخزين و نقل المواد الخطرة .

١٠-تعزيز استخدام المنتجات الآمنه بيئياً .

المصادر والمراجع

١-أبن منظور ،لسان العرب المحيط .بيروت : دار لسان العرب ،دت، ص ٧٢٠

٢-نفس المرجع السابق ،ص ٧٣١ .

٣-أنظر حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، جدة : دار الشروق ،دت . ص ٢٩

٤-محمد ابراهيم عبيدات،مبادئ التسويق-مدخل سلوكى-، عمان :دار المستقيل للنشر والتوزيع،١٩٩٧م ،ص٦٥

٥-سيف الاسلام شويه ،سلوك المستهلك والمؤسسة الخدماتية ،عنابة :ديوان المطبوعات الجامعية ،٢٠٠٦م ، ص ١٩

٦-ثامر البكرى ، التسويق ،أسس ومفاهيم معاصرة ، عمان :دار اليازورى العلمية للنشر و التوزيع ،٢٠٠٦م ، ص ص٢٣٥-٢٣٧ . .

٧-عنابى بن عيسى ، جمعيات حماية المستهلك و ترشيد الاستهلاك، الملتقى الوطنى الأول حول :حماية المستهلك فى ظل الانفتاح الاقتصادى ،المركز الجامعى بالوادى :الجزائر :١٣-١٤/٤/٢٠٠٨م .ص ٢٣٤ .

٨-ويكبيديا .تاريخ الدخول ١٢/٢/٢٠١٥م .

٩-الداوى الشيخ ، تحليل آليات حماية المستهلك فى ظل الخداع و الغش التسويقى ، دراسة حاله الجزائر .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر،ص ١٨.

١٠-Kotler Ph،What consumers means for marketers ،Harvard Business Review،١٩٧٢p. ٤٨ .

١١-أنظر زكى خليل المساعد ، التسويق فى المفهوم الشامل .عمان :دار زهران للنشر و التوزيع .١٩٩٧م،ص ٤٤٤. و فريد عبد الفتاح زين الدين ،تخطيط و مراقبة الانتاج:مدخل ادارة الجودة .القاهرة :دار الكتب المصرية ،٢٠٠م .ص ٤٩٠.

١٢-أنظر شريف لطفى ،حماية المستهلكين فى اقتصاد السوق .ط٢ ، عمان :دار الشروق ،١٩٩٤م .ص ٢٥

١٣-الداوى الشيخ .مرجع سابق،ص ٢٢.

ملحق رقم (١)

خطاب الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد:.....المحترم

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

الموضوع :استبيان

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه أنا باحثه أقوم بإجراء بحث بعنوان آليات حماية المستهلك

عليه أرجو من سيادتكم التكرم بملء الاستبيان مع العلم بأن هذه البيانات سوف يتم استخدامها لأغراض البحث العلمى فقط و ستعامل بسرية تامة .

و شكراً على حسن تعاونكم

أمل يوسف محمد جاه الرسول
باحثه
جامعة أم درمان الأسلامية
كلية العلوم الادارية
قسم ادارة الأعمال

ملحق رقم (٢)

الاستبيان

١-النوع:

ذكر

أنثى

٢-الحالة الاجتماعية :

أعزب

متزوج

أرمل

مطلق

٣-العمر :

أقل من ٢٠ سنه

٢٠و أقل من ٣٠ سنه

٣٠ و أقل من ٤٠ سنه

٤٠ و أقل من ٥٠ سنه

٥٠ سنه فأكثر

٤-المؤهل العلمى :

ثانوى

دبلوم

جامعى

دبلوم عالى

ماجستير

دكتوراة

ثانياً : البيانات الأساسية :

إن المستهلك فى السودان فى أمس الحاجة إلى حماية ؟

أوافق

محايد

لا أوافق

٢- ضرورة وجود أنظمة ملائمة تضمن للمستهلك الأمان جراء استخدامه لمنتجات المنظمات ؟

أوافق

محايد

لا أوافق

٣- أن الحكومة يجب أن تعترف بالمنظمات التى تهتم بحقوق المستهلكين كممثل شرعى لهم ؟

أوافق

محايد

لا أوافق

٤- أن المنتجات الموجودة فى الاسواق لابد أن تعطى المستهلك فرصة للاختيار ؟

أوافق

محايد

لا أوافق

٥- أن الحكومة يجب أن تنفذ سياسات فعالة لتعليم المستهلك ؟

أوافق

محايد

لا أوافق

محددات الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠١٣م

د. وراق على وراق

د. دلال عبدالعال عمر

كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على محددات الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٣م) باستخدام الأساليب الإحصائية التي تتعامل مع طبيعة خصائص السلاسل الزمنية لتحديد العلاقة التي تربط بين المتغيرات مثل اختبار جذر الوحدة، والتكامل المشترك، النموذج المقدر، التنبؤ لدراسة هذه المتغيرات في المدى القصير والطويل.

وظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها إلا أنها تصبح مستقرة بعد الفرق الأول والثاني.

ومن خلال انحدار التكامل المشترك اتضح أن سعر الصرف (EX) يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.

أما نتائج النموذج المقدر أظهرت أن درجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي أكثر تأثيراً على الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير نتيجة للإصلاحات الاقتصادية.

Abstract

This paper aims to study the economic stability indicators in Sudan during the period (1926 – 2013).

The study used the statistic methods which deal with the nature and characteristics of time series in order to specify the relationship between the variables. Unit root test، co–integration، estimated model and forecasting are used to study the variable for the long and short term.

The result of unit Root Test reveals that the variables are instable، but they become stable in 1st and 2nd difference.

In co–integration analysis the result shown that the exchange rate (EX) is more affective on economic stability in long term.

The model result revealsthat the degree of economic openness and rate of economic growthare more affective on economic stability in a short term as the result of the economic reformation.

المقدمة:

نتيجة للأزمات المالية أصبح الاستقرار الاقتصادي يمثل أولوية قصوى لواضعي السياسات الاقتصادية الكلية لتلعب دوراً أساسياً في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي خاصة وأن البلاد شهدت خلال هذه الفترة توقيع اتفاقية السلام ثم انفصال الجنوب لذلك لا بد من دراسة أثر كل أداة وفاعليتها قبل اتخاذ إجراءات من أجل استعادة التوازن الداخلي والخارجي.

مشكلة الدراسة:

ترتكز مشكلة الدراسة في أن المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في درجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي، وسعر الصرف، وعجز الموازنة تؤثر بطريقة مباشرة على الاستقرار المالي في المصارف والذي يقاس باستخدام رأس المال وهذا يحدث إخلالاً كبيراً في الاقتصاد يتمثل في عدم الاستقرار الاقتصادي مما يدفع السياسات الاقتصادية الكلية للتأثير على هذه المتغيرات.
وهذه الدراسةتنظر في أسباب هذه التأثيرات ومن ثم إيجاد المعالجات لها في ظل ظروف متعددة مر بها السودان والدراسةتطرح الأسئلة التالية للإجابة عنها:
ما هو دور السياسات الاقتصادية الكلية؟
ما نوع العلاقة التي تربط المتغيرات الاقتصادية مع رأس المال؟
ما هو أكثر هذه المتغيرات تأثيراً على الاستقرار الاقتصادي في هذه الفترة؟
هل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية (المستقلة) على بعضها البعض من أهم معوقات الاستقرار الاقتصادي؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الاستقرار الاقتصادي من خلال استخدام الأساليب الإحصائية خلال الفترة من (١٩٩٦ – ٢٠١٣م).

قامت الدراسة على فرضية رئيسية هي أن عجز الموازنة سعر الصرف أكثر تأثيراً على الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل.

أهمية الدراسة:

ربط المتغيرات الاقتصادية الكلية بأداء الجهاز المصرفي لإعطاء مؤشرات إيجابية تعين السلطات النقدية على معرفة أهم هذه المتغيرات تأثيراً على الاستقرار الاقتصادي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي وذلك لتفسير أثر هذه المتغيرات على أداء الجهاز المصرفي كذلك منهج تحليلي لتحليل البيانات لمعرفة اتجاهاته.

المبحث الأول

الاستقرار المالي

أولاً :مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

تعاني الدول النامية بصفة عامة من اختلالات هيكلية يمكن حصرها في اختلالين رئيسيين هما: اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي هو اختلال التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني، فإذا كان الاستهلاك أكبر من الإنتاج هذا يعنى وجود اختلال بين الادخار الوطني والاستثمار، حيث أن الادخار الجاري للاستثمار وهو ما يقود إلى مصادر التمويل الخارجية، أن هذه الحالة تقود بروز اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي الذي ما هو إلا انعكاس لاختلال الاستقرار الداخلي (الوليد عبد الحميد عباس ،٢٠١٠ ،ص٦٤).

إذن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ما هو إلا نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل واستقرار الأسعار والاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي (جيمس جواتيني ، ١٩٩٩،، ص١٩٥).

أما مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الخارجية، حيث تعتمد هذه الدول على إنتاج وتصدير سلعة واحدة من السلع الأولية (أحمد علي البشاري ، ١٩٩٠،ص٦١).

ثانياً: أهداف الاستقرار الاقتصادي:

تحقيق العمالة الكاملة، ويعنى هذا تحقيق الحد الأدنى من البطالة على الأقل.

استقرار الأسعار.

استقرار القطاعات المنتجة بما يحقق نمو اقتصادي ويقلل من وجود الخلل كالكساد والتضخم وخفض الناتج القومي (محمد عبد المنعم غفر ،١٤١٥،ص٣٠).

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي:

١. العوامل الاقتصادية المحلية:

إن الاستقرار في المؤشرات الكلية يقود إلى الاستقرار في الجهاز المصرفي (حيث يلعب الجهاز المصرفي دوراً في إدارة الاقتصاد وأن ارتباطه بالاقتصاد الكلي أكثر من مجرد علاقة بالسياسات النقدية ونظم أسعار الصرف والتأثير عليها إذ أن الأوضاع الاقتصادية الكلية والسياسة المرتبطة بها تعبران عن المؤشرات الأساسية لسلامة النظام المصرفي) (الوليد أحمد طلحة ، ٢٠١٠، ص١٢).

٢. العوامل الاقتصادية الدولية:

قد يتأثر اقتصاد دولة باختلال مالي واقتصادي يؤثر على أداء الأجهزة المصرفية للدول المجاورة أو دول لها علاقات تجارية مباشرة مع بعضها البعض، ويعتبر الحظر الاقتصادي الأمريكي الذي يواجهه (السودان) أحد العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي (صابر محمد الحسن ،٢٠١٤،ص٢٩).

٣. العوامل السياسية:

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي، ففي ظل تدهور الأوضاع السياسية وغياب الديمقراطية ونشوب الحروب الأهلية والنزاعات القبلية يتعذر عمل مصرفي ومالي سليم (الوليد أحمد طلحة، مرجع سابق، ص ١٣) .

٤. الأزمة المالية:

تختلف الأزمة المالية بالتحديد عن أنواع الأزمات الأخرى لأنها تتعلق بالجوانب المالية التي تجعل الجهاز المصرفي يفتقد للعديد من المميزات التي تدير عجلة الاقتصاد ويقوم بوظيفته الرئيسية في الوساطة المالية (صابر محمد الحسن، مرجع سابق، ص ٨)

المبحث الثاني

السياسات الاقتصادية الكلية

أولاً: مفهوم السياسات الاقتصادية:

هي مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة (عبد المطلب عبد الحميد ،٢٠٠٣،ص١٤). كذلك تعرف بأنها الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة بقصد التأثير في الأنشطة الاقتصادية للمجتمع (منذر القحف ،١٩٩١،ص٣١).

ثانياً: أهمية السياسة الاقتصادية الكلية:

لا يستطيع أي اقتصاد تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعي لتحقيق هذه الأهداف، بل تشتد الحاجة في هذا الوقت إلى وجود السياسات الاقتصادية الكلية التي تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية، فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي أو الخصخصة، وتبنى إستراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي من أجل التصدير في معظم دول العالم، التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية والاستثمار المباشر(عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٠).

ثالثاً: أهداف السياسات الاقتصادية الكلية:

تسعي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي:

١. التوظف الكامل:

هذا الهدف يعنى زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى ممكن من البطالة من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي.

ويمكن التعبير عن التوظف الكامل أيضاً من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية بمعنى أن لا تظل بعض الموارد معطلة (صابر محمد الحسن، مرجع سابق، ص ٨) .

٢. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:

إذا تم تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، فليس هناك اعتراض للفلسفة الاجتماعية الكنزية على التحليل الكلاسيكي لتحديد ما يجب إنتاجه في السلع حسب نظام الأسعار التنافسي، ومن الطبيعي أن تحقيق الاستخدام الكامل كهدف من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية يتطلب تخصيص الموارد الاقتصادية بغرض إنتاج كميات معينة من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية التي يمكن إنتاجها وتسويقها عن طريق القطاع المالي. لذلك فإن القرارات الخارجية لتحقيق الاستخدام الكامل تشتمل ضمنياً على قرارات وأحكام فيما يتعلق بتخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستثمار، وبين القطاع الخاص والقطاع العام. أي بعبارة أخرى أنه من الممكن استخدام بعض أدوات السياسة الاقتصادية (السياسة المالية والسياسة النقدية) بغرض تشجيع الاستثمار الخاص وزيادة الاستثمارات الحكومية كوسيلة لتحقيق الاستخدام الكامل.

إذن تنويع الموارد الاقتصادية واستخدامها في أفضل استخدام لها يحقق ما يسمى بهدف الكفاءة الاقتصادية وإذا تم هذا التخصيص الكفء للموارد فإنه يحقق في النهاية أعلى مستوى ممكن من الناتج القومي (الوليد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٨٩).

٣. النمو الاقتصادي:

ويتحقق هذا الهدف من تحقيق زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن، وفي إطار الدفع بالمزيد من الاستثمارات داخل جسم الاقتصاد القومي.

إن هدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني، أي لا بد أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني، حتى نستطيع القول أن هدف النمو الاقتصادي قد تحقق بالصورة المطلوبة حتى يرفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.

٤. تحقيق التوازن الخارجي:

يؤدى الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وهذا يؤدى إلى تدهور قيمة العملة وبالتالي يصبح من الضروري أمام السياسات الاقتصادية مراقبة العمليات الخارجية. ويتبلور هدف التوازن الخارجي والتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات أن ضرورة تنظيم الصادرات والعائد منها وتخفيض

تكلفة الواردات (المرجع السابق، ص ٨٩).

٥. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي يعنى الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد القومي لهزات اقتصادية أي دون تقلبات وأزمات كبيرة وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتصبح مشكلة الاستقرار الاقتصادي هي العمل على مقاومة التقلبات التي قد تنتاب الاقتصاد عند السعي إلى إحداث تغيير في هيكل الناتج ومكوناته (عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٦).

المبحث الثالث

التطورات الاقتصادية في السودان

المرحلة الأولى:

مرحلة تطبيق إستراتيجية الإصلاح الهيكلي الاقتصادي الشاملة ومرحلة خطط وبرامج تطوير الاقتصاد السوداني (١٩٩٦ – ٢٠٠٦م).

أولاً: السياسات الاقتصادية الكلية في هذه المرحلة:

أهداف السياسة الاقتصادية:

من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية، حيث تحول هذه الأهداف المتفق عليها على ضو الخطط وبرامج إلى أهداف كلية، حيث ظلت الموازنات السنوية تسعي لتحقيقها وهي:

إحداث نمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تنظيم عرض النقود.

تخفيض معدلات التضخم.

تحقيق الاستقرار في سعر الصرف (عبد الوهاب عثمان شيخ موسى،٢٠٠١،ص٧٩).

وبالنظر إلى هذه الأهداف عقدت الحكومة في أوائل التسعينيات مؤتمر الاقتصاد الذي حشدت فيه أهل الخبرة العملية في المجال الاقتصادي والمالي وأهل التخصص الأكاديمي من المؤسسات التعليمية واستعرضت فيه جملة من الأوراق والبحوث العلمية التي مثلت من بعد ذلك قاعدة للإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ – ٢٠٠٢م) والبرامج الثلاثية للإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة من بعد ذلك والتي جاءت خلاصة أهدافها في الآتي:

تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتحويله للإنتاج.

فتح الباب لكل من يرغب داخلياً وخارجياً في تحقيق الأهداف المعلنة للبرامج الاقتصادية.

تعديل الهياكل الاقتصادية والمالية لفتح الباب للمشاركة.

الاستمرار في سياسات التحرير الاقتصادي لتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وخصخصة

المرافق العامة وفتح المجال لنشاط القطاع الخاص.

الاستمرار في سياسة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي لكبح التضخم ومتابعة أثره على الأسعار وتشغيل عناصر الإنتاج والمحافظة على معدلات نمو موجبة في الناتج القومي الإجمالي.

إنفاذ خدمة متكاملة من برامج الإصلاح المؤسسي والهيكلي في الاقتصاد يجعل هدف الاستقرار الاقتصادي على قمة أولويات السياسات الاقتصادية(أحمد مجذوب أحمد علي،٢٠١٣،ص٥٣).

تقييم أداء السياسات الاقتصادية الكلية في هذه المرحلة:

الجدول التالي يبين أداء السياسات الاقتصادية خلال هذه الفترة.

جدول رقم (١)

البيان / العام	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الناتج المحلي الإجمالي	١٠،٤٧٨	١٦،١٣٧	٢١،٩٣٥		٣٣،٦٦٢	٤٠،٦٥٨	٤٢،٨٣٥	٥٥،٧٣٣	٦٨،٣٢١	٨٣،٢٩٨	٩٦،٦١١
معدل نمو عرض النقود	٦٥	٣٧	٢٥	٢٥	٣٢،٩	٢٤،٧	٣٠،٣	٣٠،٣	٣٠،٨	٤٦	٢٧،٤
معدل التضخم	١٣٣	٤٧	١٧	١٦	٨،١	٧،٤	٨،٣	٧،٤	٨،٨	٨،٤	٧،٢
سعر الصرف	١،٢٥	١،٥٧	٢	٢،٥٢	٢،٥٧	١،٥٨	٢،٦٣	٢،٦	٢،٥٧	٢،٤٣	٢،١٧
الإيرادات العامة	١،١٤	١،٠٨٦	١،٥٩٢	٢،٠٥٢	٣،٣٤٠	٣،٦٥٢	٤،٧٢٢	٧،٠٣٦	١٠،٢٣٩	١٢،١٨٤	١٥،٠٧٥
الإنفاق العام	١،١٩٣	١،٢٤٤	١،٥٧٥	١،٩٧٥	٣،١٢٥	٣،٤٢٨	٣،٧٣٠	٥،٦٣٣	٧،٩٣٦	١٠،٤٣٥	١٤،٧١٣
العجز أو الفائض	(١٧٩)	(١٥٨)	١٧	٧٧	٢١٥	٢٢٤	٩٥٢	١،٤٠٣	٢،٣٠٤	١،٧٤٩	٣٦٢
حجم التبادل التجاري	٢،١٢٤	٢،٠١٥	٢،٣٢٦	٢،٠٣٦	٣،١٧٢	٣،٧٢٢	٤،١٠١	٥،٠٧٨	٧،٣٦٣	١٠،٧٦٩	١٢،٧٦
درجة الانفتاح الاقتصادي	٠،٢٠	٠،١٢	٠،١١	٠،٠٨	٠،٠٩	٠،٠٩	٠،١٠	٠،١٠	٠،١٥	٠،١٧	٠،١٦
معدل النمو	١١،٦	٦،١	٨،٢	٤،٢	٨،٤	٦،٤	٦،٧	٦،١	٧،٤	٨،١	٩،٣

المصدر: بالنسبة للإيرادات العامة والإنفاق العام.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي (١٩٩٦ – ٢٠٠٦م).

بالنسبة لبقية المتغيرات.

بنك السودان، التقارير السنوية (١٩٩٦ – ٢٠٠٦م).

من خلال الجدول يتضح أن برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية والتي ارتكزت على برنامج التحرير الاقتصادي في مطلع التسعينيات العديد من السلبيات وكان ذلك نتاج طبيعي لتطبيق حزمة من السياسات.

استوجب ذلك معالجة تلك السلبيات ولمسايرة الأوضاع المحلية والإقليمية ومجابهة المنافسة العالمية اتخذت العديد من الإصلاحات في النظام المصرفي والمالي بجانب التنسيق التام بين السياسات النقدية والتجارية والمالية(وزارة المالية والاقتصاد الوطني،٢٠٠٦،ص٣٦) ونتاج ذلك ساهمت هذه الجهود في ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات التضخم من ١٣٣٪ في العام ١٩٩٦ إلى ٧،٢ في العام ٢٠٠٦م.

أيضاً كان لانسجام السياسات الاقتصادية الكلية أثر واضح في تنظيم سوق التعامل الحر وتطويره أدى ذلك إلى سعر صرف موحد ومستقر وتلاشتالفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي وقوى موقف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لفائض العملات الحرة الذي حققه صادر البترول ٢،١٧ في العام ٢٠٠٦م مقارنة بـ ٢،٥٢ في العام ١٩٩٩م.

وفي جانب السياسات المالية شهدت هذه الفترة نمواً في الإيرادات وذلك لتطبيق العديد من السياسات والإجراءات والإصلاحيات الضريبية والمالية والهيكلية كذلك دخول عائدات البترول السوداني والضريبية على القيمة المضافة كأهم موردين.

كذلك الإنفاق العام فقد سجل ارتفاعاً في هذه الفترة من (١٩٩٨ – ٢٠٠٦م) ولكنه لم يتجاوز الإيرادات ويعزى ذلك إلى التقيد بالهدف في حدود الاعتمادات المرصودة.

أما السياسات التجارية فالأمر مرتبط بدرجة الانفتاح الاقتصادي الذي يحدد حجم التبادل التجاري مع الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلى هذه الفترة فإن حجم التبادل في زيادة نسبة بزيادة الصادرات مما زاد من معدل النمو الاقتصادي نتيجة لزيادة الإنتاج ودخول صادرات النفط.

ثانياً – الجهاز المصرفي:

تطور الجهاز المصرفي:

في العام ١٩٩٥م وتمشياً مع سياسة التحرير الاقتصادي وصولاً إلى توحيد سعر الصرف ولإحداث توازن خارجي وداخلي لاقتصاد السودان جاء الإعلان عن إنشاء شركات الصرافة تحت لائحة تنظيم الصرافات، كما وضع برنامج إصلاح مالي وإداري وقانوني شمل البنوك المتخصصة تمشياً مع متطلبات توفيق الأوضاع وذلك للتأكد من سلامتها المالية وتقوية مواقفها السيولية. أيضاً شملت هذه الفترة صدور برنامج هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي والذي أدى إلى خلق كيانات مصرفية كبيرة ومؤهلة لمحاربة المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي(عبد الباسط محمد المصطفي جلال،٢٠٠٩،ص١٣٠).

تقييم أداء الجهاز المصرفي في هذه المرحلة

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

البيان العام	الموارد الداخلية	الودائع	القروض	إجمالي الموارد	الموارد الداخلية/ إجمالي الموارد	الودائع/ إجمالي الموارد	التمويل/ إجمالي الموارد	التمويل/ إجمالي الودائع
١٩٩٦م	١١١٤٥	٦٧٧٩٣	٣٣٩٤٨	١٦١٤٤٤	٦،٩	٤٢	٢١	٥٠،١
١٩٩٧م	١٤٧٦٨	٩٦٧٥٤	٤١٥٥٥	٢٣٧٥٠٨	٦،٢	٤	١٧،٥	٤٢،٩
١٩٩٨م	٢٠٣٣٨	١٢٠١١٢	٤٧٣٨٣	٣٢٨١٧٦	٦،٢	٣٦،٦	١٤،٤	٣٩،٤
١٩٩٩م	٢٤٤٦٤	١٤٥٥١٩	٤٨٧٣٢	٤٢٤٨٤٨	٥،٨	٣٤،٣	١١،٥	٣٣،٥
٢٠٠٠م	٣٢٢٠٠	١٩٧٢٢٤	٧٩٢٢٤	٣٥٧٠٦	٩	٥٥،٢	٢٢،٢	٤،٢
٢٠٠١م	٤٧٦٤٠	٢٧٤١٨٨	١١١٣٤٠	٤٥٥٣٤٨	١٠،٥	٦٠،٢	٢٤،٥	٤٠،٦
٢٠٠٢م	٧٣٦٩٢	٣٦٣٠٧٥	١٦٠٠٢٠	٦١١٢٣٨	١٢،١	٣٥،٥	٢٦،٢	٧٤
٢٠٠٣م	١١٠٣٠٨	٤٧٢٩٥٢	٢١٦٠٢٣	٧٨٩٥٩٧	١٤	٣٦،٤	٢٧،٤	٧٥،٢
٢٠٠٤م	١٤٣٧١١	٦٤٦٦٤٩	٢٨٥٩٦٤	١٠٤٣٥٠٦	١٣،٨	٦٢	٢٧،٤	٤٤،٢
٢٠٠٥م	١٨٣٨٦٢	١٠٠٨٧٥٠	٣٧٩٣٣٩	١٦٩٧٩٧١	١٣،٧	٥٩،٤	٢٢،٣	٣٣،٦
٢٠٠٦م	٣٨٩٠٨	١٢٣٠٨٦٥	٨٣٧٦٨٢	٢٣١٤٤٢٨	١٦،٨	٥٣،٢	٣٦،٢	٦٨

المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية، ١٩٩٦ – ٢٠٠٦م.

نلاحظ من الجدول أن الموارد الداخلية ارتفعت من ١١١٤٥ في العام ١٩٩٦م إلى ٣٨٩٠٨ في العام ٢٠٠٦م نتيجة أن هدف رفع رؤوس الأموال للمصارف السودانية ظل قائماً، إدراكاً من بنك السودان المركزي لأهمية رفع رأس المال في تحقيق المرونة اللازمة للمصرف في تلبية

الاحتياجات التمويلية للاقتصاد السوداني، وقد تنوعت السياسات، من الدمج بين المصارف الصغيرة التي لم تتمكن من زيادة رأسمالها، إلى سياسة مرنة سمحت للمصارف من جدولة متطلبات زيادة رأس المال(أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سابق، ص ٢٧٨).

المرحلة الثانية:

مرحلة الإستراتيجية القومية ربع القرنية:

ومرحلة الخطة الخمسية الأولى من الإستراتيجية القومية ربع القرنية ٢٠٠٧/ ٢٠١١م

أولاً: السياسات الاقتصادية:

أهداف السياسات:

مع تسارع خطي الحوار حول قضايا الجنوب، والتي سارت كلها في اتجاه توقيع الاتفاق الشامل، حيث برز اتجاه الانتظار بإعداد الإستراتيجية القومية.

قامت الإستراتيجية ربع القرنية على خمس خطط فرعية مدة كل خطة خمس سنوات واستهدفت خطة الخمس سنوات الأولى (٢٠٠٧ – ٢٠١١م) الغايات الآتية:

استدامة السلام والسيادة الوطنية.

التنمية المستدامة (المرجع السابق، ص ٥٧)

أما الأهداف الكلية للاقتصاد في هذه المرحلة جاءت على النحو التالي:

استدامة الاستقرار الاقتصادي.

زيادة الإنتاجية وتحقيق التوازن في هيكل الإنتاج في كل قطاعات الاقتصاد.

تقوية دور الموازنة العامة للدولة وإعادة هيكلتها وتحقيق الربط بينها والولايات.

زيادة معدلات التنمية القومية واستقرار الإنفاق عليها وإكمال المشروعات الكبرى مثل السدود والكهرباء والطرق.

المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بتحسين إدارة السياسة النقدية، وتطوير ورفع كفاءة النظام المصرفي إدارياً وتقنياً.

تقييم أداء السياسات الاقتصادية الكلية في هذه المرحلة:

الجدول التالي يبين أداء السياسات الاقتصادية خلال هذه المرحلة:

جدول رقم (٣)

البيان العام	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٦،٥٢٧	١٢٤،٦٠٩	١٣٥،٦٥٩	١٦٢،٢٠٣	١٨٦،٦٨٩	٢٤٣،٤١٢	٢٩٤،٦٣٠
معدل نمو عرض النقود	١٠،٣	١٦،٣	٢٣،٥	٢٥،٤	١٧،٩	٤٠،٢	١٣،٣
معدل التضخم	٨،٢	١٤،٣	١١،٢	١٣	١٨،١	٣٥،١	٣٧،١
سعر الصرف	٢،١	٢،٠٩	٢،٣٠	٢،٣٠	٢،٦٦	٢،٥٧	–
الإيرادات العامة	١٧،٩٤١	٢٤،٧٠٨	٢٠،٠٤٥	٢٠،٧٣٧	٢٢،٧٦٦	٢٢،١٦٨	٣٤،٣١١
الإنفاق العام	١٥،٩٨٦	٢٥،٩٨٥	٢٤،٩٤١	٢٨،٣٢٤	٣٢،١٩٣	٨٢٩،٨٢١	٤٠،٧٦٨
العجز أو الفائض	١،٩٥٥	(١،٢٧٧)	(٤،٨٩٥)	(٧،٥٨٦)	(٩،٤٢٦)	(٧،٦٥٣)	(٦،٤٥٦)
حجم التبادل التجاري	١٦،٦٠١	١٩،٨٩٩	١٦،٧٨٥	٢٠،٢٤٣	١٧،٨٧٢	١١،٤٨٩	١٥،٨١٣
درجة الانفتاح الاقتصادي	٠،١٨	٠،١٦	٠،١٣	٠،١٢	٠،١٠	٠،٠٥	٠،٠٥
معدل النمو الاقتصادي	١٠،٥	٧،٨	٥،٩	٥،٢	١،٩	١،١	٣،٦

المصدر: بالنسبة للإيرادات العامة والإنفاق العام.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي (٢٠٠٧–٢٠١٣م).

بالنسبة لبقية المتغيرات.

بنك السودان، التقارير السنوية (٢٠٠٧–٢٠١٣م).

نلاحظ من الجدول أن المعدل التضخيم شهد ارتفاع إلى أن وصل ٣٧،١ في العام ٢٠١٣م نتيجة لقلة الإنتاج وخروج عائدات النفط مما قلل من الإيرادات ومع زيادة الإنفاق ارتفع عجز

الموازنة. وكذلك قلة الصادرات مما قللت من حجم التبادل التجاري وبالتالي درجة الانفتاح إلى أن وصلت ٠،٠٥ في العام ٢٠١٢م وبالتالي قل معدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: الجهاز المصرفي:

تطور الجهاز المصرفي:

شملت مراحل التطور في هذه الفترة الآتي:

الإصلاح التشريعي حيث شملت المراجعة قانون بنك السودان وقانون تنظيم العمل المصرفي وقانون الصكوك والقوانين الأخرى ذات الصلة بالعمل المصرفي لتحقيق التكامل في الأدوار وتقوية الرقابة المصرفية وتفعيل الأداء.

إنشاء وتقوية المؤسسات المالية المكملة لمنظومة المؤسسات الخارجة للجانب المالي والتمويلي فكان الاهتمام بسوق الخرطوم للأوراق المالية (المرجع السابق، ص ٤٤.).

سياسات توفيق أوضاع الجهاز المصرفي وفي هذا المجال عمل البنك المركزي على طرح برنامج واضح للبنوك من أجل رفع رؤوس أموالها وتقوية وتنمية قدراتها التمويلية، بحيث ينفذ برنامج الإصلاح وتوفيق الأوضاع على ٣ سنوات ويضمن البرنامج سياسات عقابية على البنك العاجز عن دفع رأسماله.

تقييم أداء الجهاز المصرفي

جدول رقم (٤)يبين تقييم أداء الجهاز المصرفي

البيان / العام	الموارد الداخلية	الودائع	الفروض	إجمالي الموارد	الموارد الداخلية/ إجمالي الموارد	الودائع/ إجمالي الموارد	التمويل/ إجمالي الموارد	التمويل/ إجمالي الودائع
٢٠٠٧م	٤٦٠٦٩	١٣٩٤٢٤	١١٢٥٠٢	٢٦١٩٧٤	١٧،٦	٥٣،٢	٤٢،٩	٨٠،٧
٢٠٠٨م	٥٢٤٨٥	١٦٥٠٨٥	١٢٥٨١٨	٣٦٥٠٠	١٧،١	٥٣،٩	٤١	٧٦،٢
٢٠٠٩م	٦٦٧٨٠	٢٠٨٤٨٠	١٤٩٨٤٧	٣٦٦٦٦٩	١٨،٢	٥٦،٨	٤٠،٩	٧١،٩
٢٠١٠م	٧٤٧٧٩	٢٥٨٧٤٤	١٧٥٩١٤	٤٣١٠٧٧	١٧،٣	٦٠	٤٠،٨	٦٨
٢٠١١م	٩٠٣٦٠	٢٧٧٧٥٦	٢٠٢٠٢١	٤٦٥٠٤١	١٩،٤	٥٩،٧	٤٣،٤	٧٢،٧
٢٠١٢م	١٠٨٣٠٧	٣٩٥٤٤٣	٢٤٨١٥٠	٦٧٠٤٩٦	١٦،١	٥٩	٣٧	٦٢،٧
٢٠١٣م	١٣١٤٩١	٤٤١٣٣١	٣٢٦٣١٨	٧٧٤٧٩٨	١٧	٥٧	٤٥،١	٧٤

المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية (٢٠٠٧ – ٢٠١٣م).

يتضح من الجدول ومن دراسة الفترة السابقة، واستكمالاً لبرنامج النهضة الاقتصادية المخططة لا بد للجهاز المصرفي من زيادة رؤوس أمواله للوفاء بمتطلبات تمويل النشاط الاقتصادي، لذلك قام البنك المركزي بتأسيس المحافظة التمويلية لتوفير بعض الاحتياجات التمويلية، بل يكون في بعض الأحيان الممول الرئيسي هو بنك السودان المركزي.

المبحث الرابع

الدراسة التطبيقية

توصيف النموذج الاقتصادي

أول وأهم خطوات البحث القياسي عن دراسةأي ظاهرة اقتصادية هي توصيف النموذج، ويعنى التوصيف لتعبير عن النظرية الاقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة ويشتمل التوظيف على الخطوات التالية (طارق محمد الرشيد،٢٠٠٥،ص٣):

أولاً: تحديد المتغيرات:

C : رأس المال المتغير التابع.

والمتغيرات المستغلة تتمثل في:

$EXEX$: سعر الصرف.

BD :عجز الموازنة.

Growth : معدل النمو الاقتصادي.

OP : درجة الانفتاح الاقتصادي.

B : تمثل معلمات النموذج.

Log : يمثل اللوغريثم الطبيعي.

ثانياً: مرحلة تحديد الشكل الرياضي:

(C=f(EX،BD،OP،DR

ثالثاً: إشارات المعالم وفقاً للنظرية الاقتصادية:

B_0B_0 : إشارة الثابت.

B_1B_1 : معامل سعر الصرف (سالبة).

B_2B_2 : معامل عجز الموازنة (سالبة).

B_3B_3 : معامل درجة الانفتاح (موجبة).

B_4B_4 : معامل معدل النمو (موجبة).

رابعاً: اختبار سكون السلسلة:

يمكن توضيح ذلك من خلال اختبار (P. P)

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار فيلبس بيرون (P.P) استقرار السلاسل الزمنية في المستوى والفرق الأول والثاني.

المتغيرات	مستوى المعنوية ٥٪	إحصائية الاختبار	مستوى استقرار المتغير
C	-٣،٠٦	٤،٩٩	المستوى
×F	-٣،٩٦	-٥،٨١	الفرق الأول
BD	-٣،٠٨	-٣،٧٣	الفرق الأول
OP	-٣،١٠	-٥،٨١	الفرق الثاني
GR	-٢،٦٨	-٦،١٥	الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث: من نتائج التحليل باستخدام برنامج E-Views.

دلت نتائج اختبار فيلبس بيرون على أن متغير الدراسة رأس المال (C) مستقر عند المستوى عند مستوى معنوية ٥٪ بينما متغيرات الدراسة عجز الموازنة (BD) ومعدل النمو الاقتصادي (GR) وسعر الصرف (Ex) مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية ٥٪ أما متغير الدراسة درجة الانفتاح الاقتصادي (OP) مستقر عند الفرق الثاني عند مستوى معنوية ٥٪.

خامساً: التكامل المشترك

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

فرضية العدم	القيمة الحرجة ٥٪	الإمكانية العظمى	الدلالة الإحصائية
×None	٤٧،٨٥٦١٣	١٠٧،٨٩٥٨	٠،٠٠٠
١ At most	٢٧،٢٩٧٠٧	٥٤،٤٢٧٥٣	٠،٠٠٠
×٢ At most	١٥،٤٩٤٧١	١٧،٦٤٦٩١	٠،٠٢٣٤
٣ At most	٣،٨٤١٤٦٦	٠،٢٣٢٢١٧	٠،٦٢٩٩

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E-views.

وقد تم الحصول على معادلة التكامل المشترك كالآتي

Logc=1،0000log(BD)-1،025821log(GR)+1،027479log(OD)-

.(5،712539log(EX

جاءت نتائج معادلة التكامل المشترك للعلاقة طويلة الأجل كالآتي:

مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية يظهر ذلك من خلال B١ والخاصة بالمتغير عجز الموازنة وإشارة المعلمة B٢ والخاصة بالمتغير معدل النمو الاقتصادي يعود ذلك بالرغم من افتراض تناسق السياسات المالية والنقدية إلا أن التمويل المصرفي بالأخص التمويل الزراعي كان ضعيف لذلك اضطر البنك المركزي لتأسيس المحافظ التمويلية بل يكون في بعض الأحيان الممول الرئيسي هو البنك المركزي.

تشير العديد من الدراسات إلى أن تكاليف التمويل في الجهاز المصرفي السوداني عالية نسبة لارتفاع معدلات التضخم وارتفاع تكلفة تشغيل الجهاز المصرفي.

كذلك تطبيق التمويل قصير الأجل وإن حجم التبادل التجاري قل في المدى الطويل مما قلل من درجة الانفتاح لذلك قل النمو الاقتصادي.

كما دلت النتائج أن سعر الصرف ($EXEX$) يؤثر بشكل كبير في المدى الطويل حيث أن قيمة المعلمة B٤ بلغت (٥،٧١).

سادساً: تقدير النموذج:

يمكن توضيح النموذج المقدر في هذه الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

نتائج النموذج المقدر خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠١٣م)

المتغيرات	Coefficient	المستوى المعنوية	قيمة الإحصائية	الخطأ المعياري
U (-١)	١،٠٠٠	٠،٠٠٠	٥،٣٠١٤	١،٨٩١٥
D (log BD)	٠،١٤٨٢٢٠	٠،٠٠٠	٣،٣٨١٤	٤،٣٩١٦
D (log GR)	-٠،٦٧٦	٠،٠٠٠	-٣،٧٨١٤	١،٧٩١٥
D (log OP)	١،١١٩٣٥	٠،٠٠٠	٤،٤٨١٤	٢،٥٠١٥
D (log Ex)	٠،١٨١٣٠٢	٠،٠٠٠	٨،٦٣١٣	٢،١٠١٥

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E-views.

R – Squared = 89%.

Durbin – Watson = 2،1766

F – statistic = 0،000

أوضحت نتائج النموذج والتي دلت على معنوية متغيرات الدراسة وكذلك عدم وجود ارتباط ذاتي حيث أن اختبارات فحص النموذج أعطت مؤشرات ونتائج جيدة.

ومن خلال النموذج المقدر يتضح أن درجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي أكثر تأثيراً على الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لأن هذه الفترة شهدت برنامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة الإنتاج والإنتاجية وذلك لأن السياسات الاقتصادية شهدت تناسقاً تاماً في بينها.

سابعاً: مقدرة النموذج على التنبؤ:

من أكثر الاختبارات المستخدمة في اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ اختبار Thell Inequality **فإذا كانت قيمة** Thell **قريبة من الصفر دل ذلك على مقدرة النموذج العالية على التنبؤ. أما إذا اقتربت قيمة معامل** Thell **من الواحد الصحيح دل ذلك على عدم مقدرة النموذج على التنبؤ (طارق محمد الرشيد، مرجع سابق، ص ٢٠) .**

في هذه الدراسة بلغت قيمة Thell **(٠،١٠) وهي قريبة من الصفر مما يدل على أن للنموذج مقدرة عالية على التنبؤ.**

الخاتمة

تضمنت هذه الخاتمة النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

أولاً: النتائج:

نتائج التحليل الوصفي:

نتيجة للإصلاحات التي تمت والتي تهدف زيادة الإنتاج للقيام بدور كبير في النشاط الاقتصادي نجد أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعاً خلال الفترة من (١٩٩٦ – ٢٠١٠م) وبعد ذلك وإلى يومنا هذا انخفض الإنتاج نتيجة لخروج عائدات النفط من الموازنة مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة العجز في الموازنة وانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى.

أيضاً نجد أن حجم الصادرات كان مرتفعاً. مما زاد من حجم التبادل التجاري والذي بدوره زاد من معدل الانفتاح التجاري وبالتالي معدل النمو الاقتصادي ولكن بعد ذلك انخفضت الصادرات وبالتالي انخفاض معدل الانفتاح الاقتصادي.

على الرغم من تناسق السياسات الاقتصادية إلا أن نسبة التمويل تراجعت لذلك اضطر البنك المركزي إلى تأسيس المحافظ التمويلية يعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف التمويل.

نتائج التحليل الكمي:

دلت نتائج اختبار فيلبس بيرون أن متغير الدراسة رأس المال (C) مستقر عند المستوى عند مستوى معنوية ٥٪ بينما متغيرات الدراسة عجز الموازنة (BD) ومعدل النمو الاقتصادي (GR) وسعر الصرف (EX) مستقرة عند الفرق الأول عند مستوى معنوية ٥٪ أما متغير الدراسة درجة الانفتاح الاقتصادي (OP) مستقر عند الفرق الثاني عند مستوى معنوية ٥٪.

من خلال معادلة التكامل المشترك لاختبار جوهانسون دلت النتائج على أن سعر الصرف (EX) يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة لزيادة الإنفاق وقلة الإيرادات نتيجة لقلة الإنتاج والإنتاجية وخروج عائدات النفط مما زاد من عجز الموازنة.

أظهرت نتائج النموذج المقدر أن درجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي أكثر تأثيراً على الاستقرار الاقتصادي نتيجة للإصلاحات الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات:

الاهتمام بزيادة الإنتاج وتشجيع المنتجين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تطوير السياسة النقدية من خلال التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى وتطوير أدواتها وتطوير الأدوات غير المباشرة لتسهم في زيادة الإنتاج وانخفاض عجز الموازنة وانخفاض معدلات التضخم.

العمل على تخفيض كلفة تشغيل الجهاز المصرفي لتعظيم الأرباح لجعله إطاراً جاذباً للمستثمرين والمودعين والانتقال من التمويل قصير الأجل إلى طويل الأجل.

الاعتماد على النموذج التطبيقي في التقدير والإشراف لمحددات الاستقرار الاقتصادي.

المراجع

الوليد عبد الحميد عباس، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العام دراسة تطبيقية قياسية لنموذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، لبنان، ٢٠١٠م، ص ٦٤.

جيمس جواتيني، الاقتصاد الكلي، الاختبار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ، السعودية، ١٩٩٩م، ص ١٩٥.

(أحمد علي البشاري، السياسة الاقتصادية اليمنية، سياسة الإنفاق العام، دار الطرفين، اليمن، ١٩٩٠م، ص ٦١.

محمد عبد المنعم غفر، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، السعودية، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، ١٤١٥هـ، ص ٣٠.

الوليد أحمد طلحة، الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، بنك السودان، المؤتمر الدولي الرابع للصيرفة الإسلامية، الخرطوم، يناير، ٢٠١٠م، ص ١٢.

صابر محمد الحسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، سلسلة الدراسات والبحوث، بنك السودان، الخرطوم، إصدارة رقم (٣)، يونيو ٢٠١٤م، ص ٢٩.

الوليد أحمد طلحة، مرجع سابق، ص ١٣

صابر محمد الحسن، مرجع سابق، ص ٨.

الوليد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ٨٩.

المرجع السابق، ص ٨٩.

عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل الكلي)، مجموعة النيل العربية النشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٤.

منذر القحف، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، الجزء ١٤، مايو ١٩٩١م، ص ٣١.

عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٠.

صابر محمد الحسن، مرجع سابق، ص ٨.

المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ١٦.

عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠١م، ص ٧٩.

أحمد مجذوب أحمد علي، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختبارات السياسية، دراسة في أداء الاقتصاد السوداني خلال ٢٠٠٠/ ٢٠١٠م، هيئة الأعمال الفكرية، ط١، الخرطوم، ٢٠١٣م، ص ٥٣.

وزارة المالية والاقتصاد الوطني، أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥م)، ٢٠٠٦م، ص ٣٦.

عبد الباسط محمد المصطفي جلال، أثر تطبيق مقررات لجنة بازل وبرنامج إعادة الهيكلة على الجهاز المصرفي السوداني، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٩م، ص ١٣٠.

أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

المرجع السابق، ص ٥٧.

المرجع السابق، ص ٤٤.

طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي، مطبعة جي تاون، ط١، الخرطوم، ٢٠٠٥م، ص ٣.

طارق محمد الرشيد، مرجع سابق، ص ٢.

قياس اثر مخاطر الأعمال علي جودة عملية المراجعة

د .تهاني أبو القاسم أحمد
كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا

د .عماد الدين محمد عكام
كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الي دراسة قياس أثر مخاطر الأعمال علي جودة عملية المراجعة ، وذلك من وجهة نظر مراجعي الحسابات والعاملين في مكاتب المراجعة العاملة في السودان المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة وتوصل الباحث الي وجود أثر للمخاطر بأنواعها التنظيمية البيئية،المهنية علي جودة عملية المراجعة من وجهة نظر مراجعي الحسابات ، تم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي لتناول الجانب النظري في الدراسة والمنهج الوصفي من خلال إسوب داراسة الحالة. وإختتم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها العمل على زيادة اهتمام ادارة مكاتب المراجعة بالمخاطر المهنية مع ضرورة تحليل جميع المخاطر المرتبطة بانشطة المنظمة وقيامها بفحص المخاطر المرتبطة بكل نشاط .

Abstract

This Study aimed to measure the impact of business risk on the quality of the auditing process , From the perspective of auditors and the audit staff in the licensed operating offices to peruse the profession in the Jordan. The use of the curriculum reasoning this is rendered for the theoretical side in the study rather descriptive through a case study approach. And the researcher came up with a number of findings among which the most

important ones are: that there is a evidence for the regulatory risks, enviromenta; risks and occupational risks on the quality of the audit process from the perspective of the auditor.

الكلمات المفتاحية : مخاطر الاعمال ، جودة المراجعة ، المخاطر المهنية ، المخاطر البئية ، المخاطر التنظيمية .

المبحث الأول

أولاً: الإطار العام للدراسة:

المقدمة: تشهد بيئة الأعمال الحديثه تغيرات سريعه في شتي المجالات، وتحديات عالمية واسعة النطاق، متمثلة في عولمة الإقتصاد وإنتشار تقنية المعلومات وشبكة الإنترنت وإتفاقيات التجارة الحرة وغيرها ، من الأمور التي جعلت من بيئة الأعمال بيئة تتسم بالتعقيد والمنافسة الشديدة ، هذا بالإضافة الي ما أسهمت به تلك التحديات والتغيرات من زيادة في الطلب في المنتجات والخدمات التي تتصف بالجودة العالية . أدت التغيرات في بيئة الأعمال الي وجود فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية الأمر الذي دفع المنتجات المهنية الي تشكيل لجان وإصدار تقارير لتحديد أسبابها وعوامل تقليل آثارها وإعادة الثقة بالتقرير المالي ومصداقية المعلومات المحاسبية مما أدي بالتوصية بناء فعاليةالمراجعة والعمل علي تحسين جودة المراجعة والمحافظة عليها .

مشكلة الدراسة: تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك العديد من الجوانب المرتبطة بمخاطر الأعمال، تجعلها تؤثر في عملية المراجعة لمراجع الحسابات، الأمر الذي يتطلب اعطاءها إهتماماً خاصاً ، بشكل يمكن من تحديدها وضبطها بما يمكن من الإرتقاء بمستوي عملية المراجعة التي يقدمها مراجع الحسابات.ويمكن صياغة المشكلة من خلال الإجابة علي الأسئلة التالية :

١/ هل يوجد تاثير للمخاطر التنظيمية علي جودة عملية المراجعة من وجهة نظر مراجع الحسابات؟

٢/ هل يوجد تاثير للمخاطر البيئية علي جودة عملية المراجعة من وجهة نظر مراجع الحسابات؟

٣/ هل يوجد تاثير للمخاطر المهنية علي جودة عملية المراجعة من وجهة نظر مراجع الحسابات؟

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في الأتي:

١/ تحديد وقياس مخاطر الأعمال.

٢/ اثر مخاطر الأعمال علي جودة عملية المراجعة.

٣/ التعرف علي مدي التطابق بين واقع مخاطر الأعمال مع الإطار النظري في مجال المراجعه

أهمية الدراسة : تتمثل أهمية هذه الدراسة في الجوانب العلمية والعملية الآتية :
١/إيجاد طرق وآليات جديدة لتحقيق جودة المراجعة.

٢/بيان الملاحظات والتقييم المناسبين الذي يساعد منظمات الأعمال علي أداء أدوارها.
٣/ بيان أثر مخاطر الأعمال علي جودة عملية المراجعة للمراجع .

٤/ تنبع أهمية هذة الدراسة في الجانب التطبيقي من خلال تطبيقها علي قطاع المراجعة بالسودان لذا فان هذه الدراسة تعد ذات إضافة عملية في هذا الإتجاه.

فرضيات الدراسة : تحاول هذه الدراسة إختبار الفرضيات الاتية :

١/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية للمخاطر التنظيمية وجودة عملية المراجعة من وجهة نظر مراجع الحسابات .

٢/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية للمخاطر البيئية وجودة عملية المراجعة من وجهة نظر مراجع الحسابات .

٣/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية للمخاطر المهنية وجودة عملية المراجعة من وجهة نظر مراجع الحسابات .

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد إعتمد الباحث علي المنهج الوصفي بشقية الاستقرائي والاستنباطي وذلك في تغطية الجانبين النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، والإعتماد علي الإستبانة كأداة دراسية رئيسية في عملية تجميع بيانات الدراسة .

حدود الدراسة :تتمثل حدود هذه الدراسة في الآتي :

الحدود المكانية : مكاتب المراجعة العامة في ولاية الخرطوم .

الحدود الزمانية : ٢٠١٤-٢٠١٥.

الحدود البشرية :المراجعين ومكاتب المراجعة السودانية

الحدود الموضوعية : سوف تقتصر هذه الدراسة في بحث أثر مخاطر الاعمال (التنظيمية ، البيئية ،المهنية) علي جودة المراجعة الخارجية (الإستقلالية والكفاءة المهنية) .

هيكل الدراسة : يتم تبويب هيكل الدراسه كما يلي:

المبحث الأول: الإطار العام والدراسات السابقة.المبحث الثاني: الإطار العام للدراسة. المبحث الثالث :الدراسة التطبيقية المبحث الرابع:النتائج والتوصيات، المراجع والمصادر

متغيرات الدراسة: تقوم هذه الدراسه علي إختبار وقياس أثر مخاطر الأعمال(المتغير المستقل) علي جوده المراجعه(المتغير التابع) .

ثالثاً: الدراسات السابقة:-

-Lyon an ol mchqدراسه(٢٠٠٢):- هدفت هذه الدراسة الي إختبار العلاقة بين أنواع المراجعيين ومخاطر الأعمال،للعملاء الذين يمارسون أعمالهم في الدول المتقدمة،حيث تكون الرشوه بمثابة ممارسه مقبوله وأوضحت نتائج الدراسه الميدانيه إلي أن أتعاب المراجعه تكون أكثر بالنسبه للعملاء الذين أقسموا علي دفع رشاوي أكثر،كما أن نتائج الدراسه تتوافق مع سوق المراجعه حيث تقوم مكاتب المراجعه بتقييم مخاطر الأعمال علي مستوي العميل ومن ثم تحمل تكاليفها المتوقعه علي العميل من خلال دفع أتعاب المراجعة .

– دراسة عصفور (٢٠٠٣م) : هدفت الدراسة إلي إستقراء مدي قدرة مدققي الحسابات في الأردن علي إدراك مخاطر تدقيق الحسابات عن طريق إختيار العوامل المؤثرة في مخاطر تدقيق الحسابات وتوصلت الدراسة إلي النتائج منها أن قدرة المدقق علي تقييم المخاطر تتأثر بالمؤهل العلمي والتخصص والخبرة التي يتمتع بها المدقق ، والتي تتأثر قدرتة بحجم الشركة والشكل القانوني لها ونوع التدقيق ، كما بينت أن أتعاب التدقيق التي يطلبها المدقق تتأثر بتقييمه لمخاطر التدقيق .

– دراسة الرحيلي (٢٠٠٤م): هدفت الدراسة إلي التعرف علي دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية التدقيق وأوضحت النتائج أن المدققين في السعودية يقيمون الخطر الحتمي عند المستوي المناسب بإستثناء عاملين هما : العميل ، والقوانيين المؤثرة في صناعة العميل ، حيث جاء تأثيرهم سلباً .

– دراسة طلبة (٢٠٠٢م): هدفت إلي تقديم نموذجاً مقترحاً لدراسة علاقة مخاطر المقاضاة بجودة المراجعة وأوضحت نتائج الدراسة أن هنالك تزايداً في موافقة المراجعين لقبول أخطاء

جوهرية في القوائم المالية من خلال الإستسلام لضغط الإدارة وإلغاء بعض الإجراءات من برنامج المراجعه إذا كان هنالك خطر منخفض ، وأن هذه الأخطاء ستؤدي إلي مقاضاة المراجعين الذين شهدوا بعدالة القوائم الماليه بصوره خطأ.

- دراسة Lam and Mensah (٢٠٠٦): هدفت الدراسة إلي دراسة العلاقة بين إتخاذ القرار من قبل المدققين في ضوء عدم الاكيديه بالإستمرار وذلك من خلال مخاطر التشريعات القضائية وقدأوضحت نتائج الدراسة أن سمعة مراقبي الحسابات و المهنه يؤثر بقوة علي سلوكة عند إبداء الرأي (خاصة الرأي المعدل) وأن مراقبي الحسابات يميلوا لإصدار تقرير بالإمتناع عن إبداء رأي في الحالات الحرجه نتيجة المصايب ورأي معدل مع فقرة إيضاحية عندما تكون هذه المصائب أقل حدة عن أنها بينت أن تأثير الضغوط المهنية ، علي مراقب الحسابات عند إصدار الرأي تكون أكثر تأثيرا من خطر الدعاوي القضائية.

دراسة العماري(٢٠٠٧م) : هدفت إلي تحديد العوامل المؤثرة علي جودة خدمات مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية ، وأوضحت نتائج الدراسة إلي أن متتطلبات ممارسة مهنة المراجعة في المملكة حاليا غير كافية لتطوير مستوي جودة خدمات مهنة المراجعة وأن دور المنظمات المهنية في المملكة حاليا غير كافي لتطوير مستوي جودة خدمات مهنة المراجعة ، وأن هنالك حوجة إلي تطوير وتفعيل دور لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية بما يؤدي إلي تطوير مستوي جودة خدمات مهنة المراجعة .

- دراسة أحمد (٢٠٠٩) : هدفت إلي تطوير نموزج للمراجعة يتنبأ بالمتغيرات البيئيه المستجده ومخاطر القياس بالقيمة العادلة بغرض تحقيق قياس أفضل لخطر الأعمال ومن ثم رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة ، وأوضحت نتائج الدراسة إلي أنه لا يعد التحليل الجزئي للإستراتيجية مقيداً مثل التقييم الكامل لها في توليد وتقييم دقيق لخطر أعمال العميل ، كما يتمثل خطر إحتواء القوائم المالية علي تشويه جوهري أمراً هاماً بالنسبة للمراجع .

يخلص الباحثان من الدراسات السابقة إلي وجود بعض الدراسات السابقة التي إهتمت بمخاطر الأعمال بصورة مباشرة دون التطرق الي جودة المراجعة ، كما أن البعض الآخر من الدراسات السابقة تناول جودة المراجعه ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقه في أنه يبحث عن طبيعة العلاقة بين مخاطر الأعمال وجودة المراجعة .

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

مفهوم مخاطر الأعمال :

عرفت المخاطر بأنها الحالة التي تتضمن إحتمال الإنحراف عن الطريق الذي يوصل إلي نتيجة متوقعة أو مأمونة ، كما عرف بأنه إحتمال حصول الخساره إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال او في رأس المال ، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المنظمة علي الإستمرار في تقييم أعمالها وممارسة نشاطاتها من جهه وتحد من قدرتها علي إستغلال الفرص المتاحه في جهة العمل من جهه اخري (الغري ،٢٠٠٤ ص ١٨) .

إما مخاطر الأعمال تنتج من عدم التأكد من الأحداث الممكنة الحصول في المستقبل ويتعامل المدخل الإستراتيجي مع إدارة عدم التأكد ، لذلك فان تقليل مخاطر الأعمال التي من الممكن أن يتعرض لها منظمات الأعمال وإدارتها هي في صميم التوجه الإستراتيجي الذي يصل إلي تحفيز التفكير في المستقبل والإستجابة للتغيرات التي تحصل في البيئة الخارجية وتحقيق التوازن .

وتعد أعمال المراجعه بمثابة أجهزة إنزار للتعرف علي الأخطاء والإنحرافات في أداء الشركات ، إذ تسعي عملية المراجعه لإكتشاف الأخطاء ، وكلمة مراجعه تعني جمع وتقييم الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطه والأحداث الإقتصادية ، وذلك لتحديد مدي التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المتعددة ، وتبليغ الأطراف المعنيه بنتائج المراجعه، أو موضوعها في نواحي الضعف أو الخطأ .كما يسهم ذلك في حماية أصول الشركه ويؤكد سلامة معلوماتها وبياناتها ويحقق أهدافها ويستخدم مواردها بكفاءه وفاعليه . ويؤدي إلي التقدم في المعايير الدولية التي تنظم مهنة المراجعه إلي إعطاء دفعاً مؤهلاً وحيادياً للتحقق من صحة معلومات قابلة للتحقق منها ، عن طريق جمع وتقييم أدلة الإثبات (إقرارات،مصادقات،ملاحظات،وفحص)مع تقرير عن نتائج تلك العملية،للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لإستخدامها في إتخاذ قراراتها (Anews،etai،1،2005،p4).

إن عملية المراجعه لم تعد مقتصرة علي الدور التقليدي من إبداء الرأي الفني المحايد حول البيانات والقوائم الماليه الختاميه ، التي تعطي صورة عادلة علي المركز المالي ونتيجة أعمال الشركه ، بل إتسع نطاق مسؤلية مراجع الحسابات تجاه الطرف الثالث وأصبح مطلقا وذلك إستناداً الي ما يعرف بمعيار المستفيد العادي دون التحديد،حيث أنه وبموجب هذا المعيار الجديد لم يعد نطاق مسؤلية المراجع تجاه الطرف الثالث محصوراً بفئة محددة،بل أصبح بالإمكان مساءلة المراجع عن الإهمال تجاة جميع الفئات الأخري،حيث يتوقع إعتمادهم علي البيانات المالية المراجعة في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية (مطر،٢٠٠١م، ص٣٧).

وتتسم بيئة المراجعة في العصر الحديث بالمنافسة الحادة بين مكاتب المراجعة ، وانعكست تلك المنافسة علي مهنة المراجعة وتركت آثاراً علي طرفي عملية المراجعة سواء المراجع مقدم الخدمة أو العميل طالب خدمة المراجعة ، إذ أن مقدمي خدمة المراجعة مطالبون بالإستجابة لمعطيات السوق وضغوطة ، وعلي الجانب الآخر فإن العميل يفضل أن يحصل علي خدمة المراجعة بأعلي جودة وأقل الأسعار (طلبة، ٢٠٠٢،ص ٥٧).

تعرف مخاطر الأعمال بأنها هي تلك المخاطر التي ستجعل المنشأة التي تمت مراجعتها تفشل في تحقيق أهدافها(Beattie،etal،٢٠٠٢،p.٧)،كما تعرف بأنها تلك المخاطر التي سيعاني منها المراجع أو مكتب المراجعه نتيجه للعلاقة مع العميل،حتي ولو كان تقرير المراجعة صحيحاً(A rens،loebbecke،٢٠٠٤،p:٤٤).وقد تعدد مخاطر الأعمال إلي عدم سلامة الإرتباط مع العميل،ومخاطر الأعمال بالنسبة للمراجع علي أن عملية المراجعة سوف تتعرض إلي خسارة تنتج من عملية الإرتباط،مع هذا العميل،من حيث أن عملية المراجعه هذه لن تكون مربحة لمكتب المراجعة أو المراجع أو أنها تستجلب لها التقاضي في المستقبل(Houston،etal،١٩٩٩ ،p٢٢).

يري الباحثان أن علي المراجع أن يبدا من أقصي مستوي مخاطر مراجعة مسموح بها طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها،ثم يقوم بناءً علي حكمه المهني يجعل هذا المستوي من مخاطر المراجعة إلي أقل مستوي،يعتقد عنده أنه قد تم حصر وتقييد مخاطر الأعمال المرافقة لعملية المراجعة المتعاقد عليها بشكل ملائم.

مفهوم جودة المراجعة: هو الوسائل والإجراءات التي يتعين إتباعها لتنفيذ عملية المراجعة بدرجة عالية من الجودة(د.فوزي محمد هيكل،٢٠١٢م).

العناصر الرئيسية لمخاطر الأعمال في المراجعة:

يظهر تأثير مخاطر الأعمال بالأضرار التي تلحق بالسمعة المهنية والأدبية للمراجع،كذلك تظهر في عنصرين مهمين هما: مخاطر تعرض المراجع إلي المقاضاة،وإحتمال تعرضة الي العقوبات الجزائية سواء أكانت معروضة من قبل هيئآت خاصة أم من قبل هيئآت عامة فإن هذة المخاطر يمكن أن تحتوي علي العناصر الآتية:

أولاً: مخاطر التقاضي: تعتبر مخاطر مقاضاة المراجعين من العوامل الهامة التي تؤثر علي عملية المراجعة من ناحية وعلي المعلومات المحاسبية ومهنة المراجعة بشكل عام من ناحية أخري،حيث لقيت إهتماماً علي المستويات المهنية والتنظيمية والأكاديمية،في إطار الأزمات العديدة التي تعرضت لها بيئة الأعمال،ما رافق ذلك من مساءلات متعددة لدور مهنة المحاسبة

والمراجعة نتيجة تلك المخاطر.ولاشك أن تزايد حالات مقاضاة المراجعين في السنوات الأخيرة وما رافق ذلك،من العديد من الأزمات التي حدثت للشركات وغيرها من الحالات،قد وضعت مهنة المحاسبة والمراجعة موضع إهتمام وتساؤل على جميع الإتجاهات الحكومية والتنظيمية والمهنية العامة.إن أحد أسباب الدعاوي القانونية ضد المراجعين،هو النظر إلي المراجعين وأن الاطراف المتضررة تأمل في إسترداد كل أو بعض خسائرها منهم،وأن التقاضي يؤثر علي مهنة المحاسبة والمراجعة بسبب التكاليف الباهظه المرتبطة بعملية التقاضي(Messier،٢٠٠٠،p:١٦) وكما هو معروف فإن مهنة المحاسبة والمراجعة تعمل على حل المشاكل المتعلقة بعمليات التقاضي وذلك من خلال القيام بإصلاحيات في القوانين والأنظمة التي تحدد كيفية القيام بهذه العمليات ولذلك فإنه توجد ثلاثة خصائص رئيسية للدعاوي القضائية ضد مراجعي الحسابات هي:(طلبة،٢٠٠٥م،ص٩٩):

أ-إحتمال بأن تكون الإدارة قد أصدرت قوائم مالية مضللة أو غير صحيحة.

ب-إحتمال بأن يكون المراجع قد فشل في إكتشاف القوائم المالية المضللة أو غير الصحيحة أوأنه إكتشف ذلك وقد فشل في التقرير عنه.

ج-وجود خسارة تعرض لها المدعي.

د. كشف المدعي للقضية.

ه. وجود منافع من عملية المقاضاة.

أظهرت نتائج الأبحاث والدراسات تأثير مخاطر التقاضي علي جودة عملية المراجعة من ناحية،وجودة المعلومات والتقرير المالي من ناحية أخري،فالعديد من الدراسات أختبرت العلاقة بين جودة الآداء المهني للمراجعة،وجودة التقرير المالي،وخاصةً الأرباح المحاسبية،ويتم التركيز علي الربط بين أحد بدائل الجودة كحجم مكتب المراجعه مثلا وعناصر الأرباح المحاسبيه، وخاصة منها المستويات المطلوبه،وفقا لأساس الاستحاق الذي يمثل حجر الزاويه في المحاسبه الماليه (اكرم احمد ، ٢٠٠٣) . ويمكن تحديد المحددات الرئيسيه للعلاقه بين مخاطر التقاضي وجودة التقرير المالي في مايلي :

١-يظهر تأثير جودة الآداء المهني من خلال تحفظ رقم الأرباح المحاسبية.

٢-يعتبر دور مراجع الحسابات في تقرير تحفظ الأرباح المحاسبية الذي أعتبر ممثلاً لجودة التقرير عن هذه الأرباح،أحد الإستراتيجيات التي اتبعها المراجع في فترة مابعد ازمة شركة Enron وذلك بهدف التخفيف أو التقليل من مخاطر التقاضي وإعادة بناء سمعتهم .

٣-تؤثر مخاطر وإحتمالات تعرض المراجعين إلي المقاضاه علي الظروف التي تتطلب إعادة

إعداد القوائم الماليه .

٤- تخلق بيئة التقاضي دوافع لدي مراجعي الحسابات للتركيز بشكل اكبر علي إكتشاف الاخطاء غير المقصوده التي تؤدي إلي المبالغه في تقييم أو التقرير عن الآداء المالي ، والتي لا تتسق مع تقرير المراجعه المعياري ، ومع معايير المراجعه المهنيه وأهداف لجنة بورصة الأوراق الماليه.

ثانياً : الجزاءات :

وهي الجزاءات المفروضه من قبل هيئات تنظيميه خاصه أو عامه ، كما هو الحال في لجنة بورصة الأوراق الماليه والهيئات المهنيه، وهذه الجزاءات تسبب أضراراً للمراجع سواء كان ذلك من خلال تحمله تكاليف إضافيه نتيجه للقيام بمراجعه نظير إضافيه ، أو من خلال خطر علي المراجع قبول اي عملاء من تلك التي تخضع الي قوانين بورصة الأوراق الماليه مثلا خلال فتره محدده وتشمل الجزاءات التي تفرض من قبل المنظمات المهنيه كجزاءات أو عقوبات إنضباطية أو تأديبية مايلي (IFAC،١٩٩٨) التأنيب ، الغرامة دفع تكاليف معينه،سحب حقوق الممارسه،الوقف علي الممارسه مؤقتا،الشطب من العضويه وجزاءات أخري تتضن إعادة الاتعاب الي العميل ،تدريب وتعليم اضافي اعمال يجب اتمامها من قبل عضو اخر.

ثالثاً : الأضرار التي تلحق بالسمعه المهنية للمراجع :-

إن الأضرار التي تلحق بسمعة المراجع نتيجه للتقاضي اوللعقوبات الجزائيه التي تتم بحقه أو نتيجة لكليهما معا،كذلك سمعة المراجع تعتبر أحد محددات جودة أدائه المهني،ويتم النظر إلي سمعة مراجع الحسابات بمثابة رأس مال،حيث تقوم مكاتب المراجعه ذات العلامات التجاريه المرموقه للمحافظه عليه والإستثمار فيه،فهذه المكاتب تميز نفسها عن بقية مكاتب المراجعة،من خلال الإستثمار أكثر في سمعتها،كما أن ينظر إليها بأنها تقدم أداء مهنياً ذا جودة أعلي من خلال الإلتزام والإستقلاليه(Khurana and raman،٢٠٠٤،p٤٧٣) . كما أن سمعة مراجع الحسابات أو مكتب المراجعه كدليل أومحدد رئيسي لجودة الآداء المهني،إذ أن أكبر أربعه مكاتب علي مستوى العالم،تقدم أداءاً مهنياً ذا جوده عاليه،وتعزز من الصفات المقدم حول القوائم الماليه مقارنه ببقية مكاتب المراجعه،فالفكره الرئيسيه للربط بين سمعة مكتب المراجعه وجودة الأداء المهني والتقاضي،وجودة التقرير المالي أحياناً،هو أن جودة المراجعه غالباً لاتكون ملحوظه بشكل مباشر من قبل المستخدمين الخارجين للقوائم الماليه.

فمن الصعوبه علي المراجع التحقق من كل عملية أو صفقة.فمن الصعب التأكد بأنه لا توجد أي أخطاء أو تحريفات في مجموعة القوائم المالية التي تمت مراجعتها والصعوبه التي تواجه المستخدمين هي أنه لتقييم جودة المراجعه يجب عليهم أن يكون لديهم ثلاثه أنواع من الحكم :

١- فيما إذا كانت مقدار وطبيعة إعمار المراجعه ملائمه للشركه موضوع المراجعه.

٢- كيفية قيام فريق المراجعة بأعمال المراجعة بشكل ملائم .

٣-وضع أو حالة إستقلالية المراجع.وكيف سيقرر عن الأخطاء أو التحريفات التي لم يتم تسويتها والتي وجدها .

كما أن مستخدمي المعلومات المحاسبيه وخاصة الأطراف الخارجيه ،يعتمدون لفهم جودة الآداء المهني للمراجع علي أساس السمعة المهنية ،حيث يكون هنالك الآلاف من المكاتب ولكن القليل منها يتمتع بسمعه مهنيه ،وبالتالي فأنه من الأسهل والأقل تكلفة بالنسبه لمستخدمي المعلومات المحاسبيه،كما أن يحكموا علي مصداقية المراجع،من أن يحكموا علي مصداقية الإداره. كما أنه يتم الربط بين سمعة مكتب المراجعه وجودة آدائه المهني،إعتماداً علي النظريات الإقتصاديه،التي تربط بين مستوي جودة الخدمات المتقدمه،والأتعاب التي يمكن أن يحصل عليها مراجعوا الحسابات مقابل هذه الجوده العاليه وأن المستخدمون في النهايه،سيعترفون بهذه الجودة العاليه ويكونون مستعدون لدفع أتعاباً اكبر من اجل الحصول علي تلك الجوده،وفي اطار هذه النماذج الإقتصاديه تعتبر الاتعاب التي تحصل عليها مكاتب المراجعة أو التي يمكن أن يكتسبها،محدده من خلال السمعه التي تحققها من عملائها ارتفعت جودة الخدمات المقدمه ،بأنها تخلق سمعه أفضل بالنسبه لمكتب المراجعة (Moizer،2007،p;62).

طبيعة العلاقه بين مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال للمراجعة:

إن مخاطر الأعمال تختلف عن مخاطر المراجعة فإذا كانت مخاطر الأعمال هي إحتمال أن المراجع سيعاني من وجود خسارة أو ضرر في سمعته المهنية،فإن مصالح مخاطر المراجعة يعتبر مفهوماً واسعاً جداً وقد عرف الخطر الذي قد يقدمه المراجع كرأي المراجعة غير ملائم عن القوائم الماليه. وتشتمل مخاطر المراجعه إحتمال أن المراجع سيصدر رأياً غير مقيد علي قوائم ماليه معرفة بشكل مادي،والمراجع قد يقاضي عما إذا كان المراجعة والقوائم المالية تلتزم بالمعايير المهنية (مخاطر المراجعة) إلا ان هذا المفهوم يرتبط بالمعيار الثالث من معايير العمل الميداني ،والذي يتتطلب من المراجع تجميع دليل كافي لتأييد الرأي الذي يقدمه،وهو ينتج من مفهوم الكفايه للحد الأدني او المستوي الأدني من عملية المراجعة أو تجميعه دليل يكون مطلوباً لكل عملية مراجعه تتم بالتوافق مع معايير المراجعه المقبوله قبولاً عاماً،وعلي الرغم من وضوح هذا،إلا أن مفهوم المستوي الأدني المقبول من المراجعة يعتبر شكل رئيس غير محدد. ويري الباحث أن عمليات المراجعة يجب أن تحتوي علي قدر معين من مستوي التأكيد المطلوب طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها،كذلك فان كل رأي يصدر عن المراجع لابد أن يتضمن علي الاقل هذا المستوي من التأكيد،إذ يرتبط هذا المستوي مباشرة بتقييم المستوي المقبول لمخاطر المراجعة،كما أن دقة إجراءات المراجعة المنفذة تعتبر أدلة مباشرة في هذا التقييم علي

أن يوصل هذا الرأي عن كل فترة يصدر عنها رسالة بأنة قد تم الإعدادعلي الأقل لمستوي التأكيد المطلوب.

وتتكون مخاطر المراجعة لمعيار المراجعة الأمريكي رقم(٤٧)من ثلاثة عناصر هي(لطفي،٢٠٠٢،ص ص ٢٧٥ – ٢٧٦):

١/ المخاطر الحتمية ويمثل مدي قابلية تأكيد معين بالقوائم المالية للتحريف الجوهري، وذلك بإفتراض عدم وجود نظام للرقابة الداخلية.

٢/ مخاطر الرقابة وهي مخاطر بأن التحريف الجوهري يمكن أن يحدث في تأكيد معين بالقوائم الماليه،ولن يتم منعه أو إكتشافه من خلال إجراءات الرقابة الداخلية.

٣/ مخاطر الإكتشاف وهي مخاطر عدم قدرة إجراءات المراجعة علي إكتشاف التحريف الجوهري الموجود في تأكيد معين في القوائم المالية.

وتستخدم هذه العناصر الثلاثة مجتمعة فيما يعرف بنموذج المخاطر أو عملية المراجعة إستناداً علي مدخل الخاطر الذي يتبعه المراجعون،للحصول علي تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم الماليه خالية من التحريفات الجوهرية (لطفي،٢٠٠٢م،ص ص ٢٧٥-٢٧٦) ويوضح هذا النموزج العلاقه بين العناصر الثلاثه الرئيسيه لمخاطر المراجعة وذلك كما يلي :

مخاطر المراجعة: المخاطر الحتمية /مخاطر الرقابة/ مخاطر الإكتشاف ويري الباحث أن الربط بين مخاطر المراجعة ومخاطر الأعمال،له تأثير إيجابي علي جودة الآداء المهني للمراجع،ومصداقية التقرير المالي،إذ أن ادراك المراجع لوجود مخاطر أعمال مرتفعة لدي منظمة معينة،يجعلهم اكثر حرصاً علي القيام بعملية المراجعة بشكل اكثر تركيزاً،ممايتطلب اتعاباً أكثر يتحملها العميل،أو يجعلهم يرفضون الأعمال ذات المخاطر العالية.

إستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال :

نظرا لأهمية مخاطر الأعمال في ظل البيئة المعاصرة لممارسة.هنالك مجموعة من الإستراتيجيات التي تعمل علي قياس وضبط مخاطر الأعمال في المراجعة،وذلك من خلال تقسيمها إلي إستراتيجيات تتعلق بقياس مخاطر الأعمال،وإستراتيجيات تتعلق بضبط هذه المخاطر وهذه الإستراتيجيات هي:(عوض:٢٠٠٤م،ص ٧٧،٩٦).

إستراتيجيات قياس مخاطر الأعمال : وهنالك مجموعه من الإستراتيجيات المقترحه لقياس مخاطر الأعمال وهي:

- إستراتيجية رأي المراجع المقيد ، إستراتيجية العسر المالي ،إستراتيجية المخاطر الحتمية ،إستراتيجية تغير المراجع،إستراتيجية الغش.

إستراتيجيات ضبط مخاطر الأعمال: هنالك أربعة أنواع من الإستراتيجيات لمواجهة تزايد تعرض المراجعين إلي مخاطر الأعمال وهذه الإستراتيجيات هي: (Marshallm،etal،2008،p613)

إستراتيجية الإعتماد علي الإرشادات المهنية في إتخاذ القرارات القانونية، إستراتيجية إستجابة وردود أفعال مكاتب المحاسبة والمراجعة. إستراتيجية إصلاح النظام القانوني، ،إستراتيجية تحديد أوجة دفاع المراجع في مواجهه الدعاوي القضائية.

ويرى الباحثان ان هنالك زياده في المسؤوليات القانونية للمراجع، وأنه يجب عليه أن يأخذ إحتياطات أكثر من أجل التقليل من إحتمال تعرضه للدعاوي القضائية،وينبغي وضع نظام التأمين كنظام يمكن الرجوع اليه في حالة عدم قدرته علي تجنب الدعاوي القضائية،ويمكن القول أنه في عصر المقاضاه يعتبر برنامج الوقايه من المسؤوليه ضرورياً وحيوياً والغرض من هذا البرنامج هو زيادة وعي المراجعين بمخاطر التقاضي وحمايتهم من آثارها ونتائجها.

المبحث الثالث

الدراسة التطبيقية

1. مجتمع الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من والمراجعين بمكاتب المراجعة واخرون لهم علاقة بموضوع الدراسة .

2. خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم(١)

البيان	الفئات	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دكتوراة	١٤	٢٨,٠
	ماجستير	٢١	٤٢,٠
	دبلوم عالي	٨	١٦,٠
	بكالوريوس	٦	١٢,٠
	اخرى	١	٢,٠
	المجموع	٥٠	١٠٠,٠
الحالة الوظيفية	مراجع	٤٢	٨٤,٠
	مدير اداري	٣	٦,٠
	مدير مالي	٠	٠
	اخري	٥	١٠,٠
	المجموع	٥٠	١٠٠,٠
المؤهل المهني	زمالة بريطانية	١	٢,٠
	زمالة سودانية	٤	٨,٠
	لا توجد زمالة	٤٥	٩٠,٠
	المجموع	٥٠	١٠٠,٠
سنوات الخبره	٥ سنوات فاقل	٤	٨,٠
	٦-١٠ سنوات	٤٣	٨٦,٠
	اكثر من ١٠ سنوات	٣	٦,٠
	المجموع	٥٠	١٠٠,٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٥ م

– يتبين من الجدول رقم (١) أعلاه، أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم المؤهل العلمي الجامعي (ماجستير) حيث بلغ عددهم (٢١) فرداً وبنسبة (٤٢٪)، ثم يليهم الأفراد من ذوى المؤهل فوق الجامعي (دكتوراة)، حيث بلغ عددهم (١٤) افراد، وبنسبة (٢٨٪)، ثم يليهم الأفراد من ذوى المؤهل فوق الجامعي (دبلوم عالي)، حيث بلغ عددهم (٨) افراد، وبنسبة (١٦٪) وبنفس القدرلحاملي المؤهلات الاخرى ، ثم يليهم الأفراد من ذوى المؤهل فوق الجامعي (بكالوريوس)، حيث بلغ عددهم (٦) افراد، وبنسبة (١٢٪) ، ويمكن القول بأن عينة الدراسة من العينات المؤهلة جامعياً وفوق الجامعي.

–يتبين من الجدول أعلاه المبحوثين حسب الحالة الوظيفية نجد أن معظم افراد العيين محل الدراسة تجت مسمي (مراجع) حيث بلغت بنسبتهم (٦٪) ، ثم يليهم اللذين لديهم وظيفة (مدير اداري) نسبتهم (٣,٢٪) واخيرا وظائف اخرى (١٠٪) .

– يتبين من الجدول أعلاه المبحوثين حسب المؤهل المهني نجد أن (٩٠٪) ليس لديهم زمالات ، كما نجد ان (٨٪) فقط من حاملي الزمالة السودانية و(٤٪) من حاملي الزمالة البريطانية .

–يتبين من الجدول أعلاه، أن هناك (٤) فرد وبنسبة (٨٪) لديهم الخبرة اقل من ٥ سنوات بينما الذين لديهم خبرة(٦–١٠) سنوات بلغ عددهم (٤٣) بنسبة (٨٦٪)، في حين ان هنالك (٣) فرد وبنسبة (٦٪) لديهم خبرةاكثر من ١٠سنوات.

٣ أداة الدراسة الميدانية:

استخدم الباحث استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

١/ وصف الاستبانة:

أرفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في المؤهل العلمي ، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (٥٢) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس « ليكرت» الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (اوافق بشدة، اوافق ، محايد، لااوافق ، لا اوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات على محاور الدراسة كما يلي:

المتغير الأول (لمستقل) احتوى على (٣٠) عبارات، ،المتغير الثاني(المتغير التابع) تضمن (٢٢) عبارات .

٢/الثبات والصدق الظاهري لأداة الدراسة :

من اجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى بغرض التحق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها.حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين.

٣/ الثبات والصدق الإحصائي:

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم اخذ كل عينة الدراسة بحجم (١٥) فرداً وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من هذه العينة بموجب معادلة كرنباخ الفا يوضح الجدول رقم (٢) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (٢)

المقياس	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
كرنباخ الفا	٥٥٪	٤٧٪

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٦م

يتضح للباحث من الجدول رقم (٢) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي وفقا لمعادلة لكرنباخ الفا للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها عالية جداً وتقارب (١٠٠٪) مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

٣ / الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية،.وذلك لاستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.
2. التجزئة النصفية لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.
3. الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة على العبارات.

4. اختبار ت (T – test) لاختبار الفرضيات.

5. تحليل الارتباط الخطي البسيط

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤/التحليل الوصفى لعينة الدراسة الميدانية::

لتطبيق أداة الدراسة لجأ الباحث بعد تحكيم الاستبانة إلى توزيعها على عينة الدراسة المقررة. بعد استلام استمارات الاستبانة من أفراد عينة الدراسة وقد تم تفريغ البيانات في الجداول توطئة إدخالها في البرامج الإحصائي (spss)، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) إلى متغيرات كمية (١،٢،٣،٤،٥) على الترتيب.

١/ تحليل ومناقشة عبارات المحور الاول:

يهدف هذا المحورلمعرفة اراء ذوي الاختصاص المخاطر التنظيمية. ولاختبار عبارات هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته واستخدم الوسط الحسابي لمعرفة نتيجة كل عبارة من عبارات هذا المحور.

جدول رقم (٣) : التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الأول

العبـــــارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تتحمل الادارة كافة المسئوليات المتعلقة بسلامة العمليات المالية	٠	٠	٠	١٣	٣٧	٤,٧٤	.٤٤٣	اوافق
	٠	٠	٠	٢٦,٠	٧٤,٠			
التاكد من قيام ادارة المنساة بترسيخ مبدا التزاماتها تجاه جميع المساهمين	٠	٠	٠	٢٢	٢٨	٤,٥٦	.٥٠١	اوافق
	٠	٠	٠	٤٤,٠	٥٦,٠			
التاكد من قيام ادارة المنساة برسم الاهداف الاستراتيجية والرقابة على على الادارة التنفيذية	٠	٠	١	٢٤	٢٥	٤,٤٨	.٥٤٤	اوافق
	٠	٠	٢,٠	٤٨,٠	٥٠,٠			
التحقق من قيام ادارة المنساة بالمصادقة على انطمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى فاعليتها	٠	٠	١	٣٠	١٩	٤,٣٦	.٥٢٥	اوافق
	٠	٠	٢,٠	٦٠,٠	٣٨,٠			
التحقق من مدى تقيد ادارة المنساة بالخطط الاستراتيجية والسياسات والاجراءات المعتمدة او المطلوبة ارقابة الداخلية ومدى فاعليتها بموجب القوانين والتعليمات	٠	٠	٤	٢٦	٢٠	٤,٣٢	.٦٢١	اوافق
	٠	٠	٨,٠	٥٢,٠	٤٠,٠			
تحقق م ادارة المنساة بالمصادقةبان جميع المحاطر قد تم ادارتها بشكل سليم	٠	٠	٧	٢٥	١٨	٤,٢٢	.٦٧٩	اوافق
	٠	٠	١٤,٠	٥٠,٠	٣٦,٠			
التحقق من الحصول على موافقة مجلس الادارة عند تعيين مدير عام وبعض المدراء التنفيذيين كالمدير المالي ومدير المراجعه	٠	٠	٩	٢٤	١٧	٤,١٦	.٧١٠	اوافق
	٠	٠	١٨,٠	٤٨,٠	٣٤,٠			
تشكل لجنة تتولى مراجعة السياسات واستراتيجيات ادارة المخاطر	٠	٠	١٢	٢٧	١١	٣,٩٨	.٦٨٥	اوافق
	٠	٠	٢٤,٠	٥٤,٠	٢٢,٠			
التخقق من الالتزام في تنفيذ الاعمال داخل المنشاة بالمعايير والاجراءات الدولية والتعليمات ذات العلاقة	٠	٠	١٥	٢٢	١٣	٣,٩٦	.٧٥٥	اوافق
	٠	٠	٣٠,٠	٤٤,٠	٢٦,٠			
المخاطر التنظيمية	٠	٠	٤٩	٢١٣	١٨٨	٤,٣١	.٦٠٧	اوافق
	٠	٠	١٠,٩٪	٤٧,٣٪	٤١,٨٪			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٦م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الاول (المخاطر التنظيمية) نجد أنه حصل على وسط (٤,٣١) أي اوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بالعبارات المكونة لمحور المخاطر التنظيمية.

٢/ تحليل ومناقشة عبارات المحور الثاني: يهدف هذا المحور لمعرفة الاراء حول المخاطر البيئية. ولمعرفة ذلك لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور، واستخدم الوسط الحسابي لمعرفة نتيجة كل عبارة من عبارات هذا المحور.

جدول رقم (٤): التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الثاني

العبـــــارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
يوجد تشريع قانوني يلزم الشركات بالافصاح عم الاداء البيئي	٠	٠	٦	٢٥	١٩	٤,٢٦	.٦٦٤	اوافق
	٠	٠	١٢,٠	٥٠,٠	٣٨,٠			
التاكد من قدرة الادارة على التعامل مع متطلبات البيئة المحيطة	٠	٠	٥	٣٣	١٢	٤,٩٤	٥,٦٦٦	اوافق
	٠	٠	١٠,٠	٦٦,٠	٢٤,٠			
التخقق من وجود معيار محاسبي محدد يعالج الاداء البيئي	٠	٠	٦	٢٩	١٥	٤,١٨	.٦٢٩	اوافق
	٠	٠	١٢,٠	٥٨,٠	٣٠,٠			
التحقق من احتساب وتسجيل اهلاك اصول معالجة التلوث بصورة منفصلة عن باقي اصول الشركة	٠	٠	١	٣١	١٨	٤,٣٤	.٥١٩	اوافق
	٠	٠	٢,٠	٦٢,٠	٣٦,٠			
التاكد من القايم بعمليات التسجيل والاحتساب وتحليل الاداء البيئي	٠	٠	٢	٣٣	١٥	٤,٢٦	.٥٢٧	اوافق
	٠	٠	٤,٠	٦٦,٠	٣٠,٠			
دراسة وتحليل الداء البيئي للشركة وقدرتها على الاستجابة للقوانين الحاليةالخاصة بحماية البيئة	٠	٠	٢	٣١	١٧	٤,٣٠	.٥٤٤	اوافق
	٠	٠	٤,٠	٦٢,٠	٣٤,٠			
التكد منوجود استراتيجيات وخطط تفصيلية للانشطة الماليةوغير المالية تضمن الحفاظ على البيئة	٠	٠	٧	٢٥	١٨	٤,٢٢	.٦٧٩	اوافق
	٠	٠	١٤,٠	٥٠,٠	٣٦,٠			
التاكد من مطابقة النظام المحاسبي وقدرته على على قياس تاثير انشطة المؤسسة على البيئة المحيطة	٠	٠	٨	٣٠	١٢	٤,٠٨	.٦٣٤	اوافق
	٠	٠	١٦,٠	٦٠,٠	٢٤,٠			
التحقق من رغبة المستثمر واصحاب الشركات في المشاركة بفعالية في المحافظة على البيئة	٠	٠	١٢	٢١	١٧	٤,١٠	.٧٦٣	اوافق
	٠	٠	٢٤,٠	٤٢,٠	٣٤,٠			
التاكد من التزام الشركة بالقوانين العامة للبيئة والتي تستند على ضرورة الحفاظ على البيئةة ومواردها	٠	٠	١٢	٢٠	١٨	٤,١٢	.٧٧٣	اوافق
	٠	٠	٢٤,٠	٤٠,٠	٣٦,٠			
التحقق من شمول النفايات والمخلفات للحسابات الختامية والمتكئله بحسابات الدخل والميزانية العمومية	٠	٠	٩	٢٥	١٦	٤,١٤	.٧٠٠	
	٠	٠	١٨,٠	٥٠,٠	٣٢,٠			
المخاطر البيئية	٠	٠	٧٠	٣٠٢	١٧٧	٤,٢٧	١,١٠٠	اوافق
	٠	٠	٪١٢,٨	٪٥٥,٠	٪٣٢,٢			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٦م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الثاني (المخاطر البيئية) نجد أنه حصل على وسط حسابي (٤,٢٧) أي وافق حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بالعبارات المكونة لمحور المخاطر البيئية.

٢/ تحليل ومناقشة عبارات المحور الثالث:

يهدف هذا المحور لمعرفة الاراء حول المخاطر المهنية.ولمعرفة ذلك لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور، واستخدم الوسط الحسابي لمعرفة نتيجة كل عبارة من عبارات هذا المحور.

جدول رقم (٥) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الثالث

العبـــــارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
التاكد من نطاق ونتائج ومدى كفاية المراجع الداخلي	٠	٠	٣	١٦	٣١	٤,٥٦	.٦١١	اوافق
	٠	٠	٦,٠	٣٢,٠	٦٢,٠			
التاكد من نطاق ونتائج ومدى المراجع الخارجي ومدى استغلاليته	٠	٠	٤	٢٣	٢٣	٤,٣٨	.٦٣٥	اوافق
	٠	٠	٨,٠	٤٦,٠	٤٦,٠			
التحقق من القضايا المحاسبية التي لها اثر على البيانات المالية	٠	٠	٥	٢٩	١٦	٤,٢٢	.٦١٦	اوافق
	٠	٠	١٠,٠	٥٨,٠	٣٢,٠			
التحقق من انظمة الضبط والرقابة الداخليه	٠	٠	٣	٣٩	٨	٤,١٠	.٤٦٣	اوافق
	٠	٠	٦,٠	٧٨,٠	١٦,٠			
تقديم توصيات لمجلس الادارة بخصوص تعيين انهاء عمل مكافأت المراجع الخارجي	٠	٠	٥	٣٤	١١	٤,١٢	.٥٥٨	اوافق
	٠	٠	١٠,٠	٦٨,٠	٢٢,٠			
لدى لجنة المراجعة صلاحية الحصول على معلومات من الادارة التنفيذية	٠	٠	٧	٢٧	١٦	٤,١٨	.٦٦١	اوافق
	٠	٠	١٤,٠	٥٤,٠	٣٢,٠			
قدرة مراجعي الحسابات في استثمار قدرتهم المختلفة بافضل صورة واستخدامها الاستخدام الامثل	٠	٠	١٥	٢٠	١٥	٤,٠٠	.٧٨٢	اوافق
	٠	٠	٣٠,٠	٤٠,٠	٣٠,٠			
التعاون مع الادرارت الاخرى في وضع سقف للمخاطر	٠	٠	١٤	٢٤	١٢	٣,٩٦	.٧٢٧	اوافق
	٠	٠	٢٨,٠	٤٨,٠	٢٤,٠			
التحقق من من التزام المراجعين بمعايير المهنة الفنية والاخلاقيه	٠	٠	١٥	٢٤	١١	٣,٩٢	.٧٢٤	اوافق
	٠	٠	٣٠,٠	٤٨,٠	٢٢,٠			
الاستفادة من عمل المراجع الداخلي من تحديد المخاطر	٠	٠	١٠	٢١	١٩	٤,١٨	.٧٤٨	اوافق
	٠	٠	٢٠,٠	٤٢,٠	٣٨,٠			
المخاطر المهنية	٠	٠	٨١	٢٥٧	١٦٢	٤,١٦	.٦٥٣	اوافق
	٠	٠	٪١٦,٢	٪٥١,٤	٪٣٢,٤			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٦م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الثاني (المخاطر المهنية) نجد أنه حصل على وسط حسابي (٤,١٦) أي وافق حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بالعبارات المكونة لمحور المخاطر المهنية.

٢/ تحليل ومناقشة عبارات المحور الرابع:

يهدف هذا المحور لمعرفة الاراء حولجودة المراجعة.ولمعرفة ذلك لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور، واستخدم الوسط الحسابي لمعرفة نتيجة كل عبارة من عبارات هذا المحور

جدول رقم (٦)التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الرابع

العبـــــارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
يبادر المراجعون بتقديم خدمات المراجعة فور طلبها	٠	٠	٠	١٣	٣٧	٤,٧٤	.٤٤٣	اوافق
	٠	٠	.٠	٢٦,٠	٧٤,٠			
يرد المراجعزن على اي استشارات من جانب العملاء بسرعة	٠	٠	٠	٢١	٢٩	٤,٥٨	.٤٩٩	اوافق
	٠	٠	.٠	٤٢,٠	٥٨,٠			
يقدم المراجعون العون والمساعدة المطلوبة من قبل العملاء	٠	٠	٠	٢٦	٢٤	٤,٤٨	.٥٠٥	اوافق
	٠	٠	.٠	٥٢,٠	٤٨,٠			
تفي المعلومات حول خطة العمل باحتياجات مستخدمي المعلومات	٠	٠	١	٣٤	١٥	٤,٢٨	.٤٩٧	اوافق
	٠	٠	٢,٠	٦٨,٠	٣٠,٠			
يشعر العملاء بالثقة والامان باعمال المراجعة	٠	٠	٠	١٤	٣٦	٤,٧٢	.٤٥٤	اوافق
	٠	٠	٠	٢٨,٠	٧٢,٠			
تؤثر قرارت المراجعين في جودة العمليات	٠	٠	٠	٢٦	٢٤	٦,٠٨	٧,٩٣٨	اوافق
	٠	٠	٠	٥٢,٠	٤٨,٠			
يفي مكتب لمراجعة بالوعود التي يعطيها للعملاء في الوقت المحدد ويراعي الاوضاع الخاصة بالعملاء	٠	٠	٠	٢٩	٢١	٤,٤٢	.٤٩٩	اوافق
	٠	٠	٠	٥٨,٠	٤٢,٠			
يحتفظ مكتب المراجعة بسجلات وقيود دقيقة ومنظمة لاعماله	٠	٠	٠	٣٢	١٨	٤,٣٦	.٤٨٥	اوافق
	٠	٠	٠	٦٤,٠	٣٦,٠			
يحرص مكتب المراجعة على ادامة التواصل والاتصال مع العملاء	٠	٠	٠	١٦	٣٤	٤,٦٨	.٤٧١	اوافق
	٠	٠	٠	٣٢,٠	٦٨,٠			
الاداء الجيد للمراجع بعد عملية المراجعة	٠	٠	٠	١٩	٣١	٤,٦٢	.٤٩٠	اوافق
	٠	٠	٠	٣٨,٠	٦٢,٠			

تابع التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الرابع

العبـــــارة	لا اوافق بشدة	لا اوافق	محايد	اوافق	اوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
القدرة على اكتشاف المخالفات المالية	٠	٠	٠	٣٦	١٤	٤,٢٨	.٤٥٤	اوافق
	٠	٠	٠.	٧٢,٠	٢٨,٠			
يتمتع المراجعون بدرجة من المهنية والاحتراف وبمعرفة والمام باصول واجراءات عمل المراجعين	٠	٠	٠	١٩	٣١	٤,٦٢	.٤٩٠	اوافق
	٠	٠	٠.	٣٨,٠	٦٢,٠			
يتحلى المراجعون بالادب والاخلاق الحميدة	٠	٠	٠	٣٠	٢٠	٤,٤٠	.٤٩٥	اوافق
	٠	٠	٠.	٦٠,٠	٤٠,٠			
يحصل المراجعين على الدعم الكافي من الادارة للقيام باعمالهم	٠	٠	٠	١٧	٣٣	٤,٦٦	.٤٧٩	اوافق
	٠	٠	٠.	٣٤,٠	٦٦,٠			
القدرة على التقليل من خطر وجود الاخطاء بالقوائم المالية	٠	٠	٠	٢٠	٣٠	٤,٦٠	.٤٩٥	اوافق
	٠	٠	٠.	٤٠,٠	٦٠,٠			
يحرص المراجعون على توفير الاهتمام الشخصي للعميل	٠	٠	٠	٢٣	٢٧	٤,٥٤	.٥٠٣	اوافق
	٠	٠	٠.	٤٦,٠	٥٤,٠			
يتفهم المراجعون مشكلات العملاء ويبدواهتماما كافيا	٠	٠	٠	٢٤	٢٦	٤,٥٢	.٥٠٥	اوافق
	٠	٠	٠.	٤٨,٠	٥٢,٠			
تفي تقارير المراجعة بمتطلبات العميل والمجتمع	٠	٠	٠	٥	٤٥	٤,٩٠	.٣٠٣	اوافق
	٠	٠	٠.	١٠,٠	٩٠,٠			
الثقة في المستندات والتقارير والقوائم المالية	٠	٠	٠	٥	٤٥	٤,٩٠	.٣٠٣	اوافق
	٠	٠	٠.	١٠,٠	٩٠,٠			
يتم اعداد تقارير المراجعة بالقت المناسب	٠	٠	٠	٣	٤٧	٤,٩٤	.٢٤٠	اوافق
	٠	٠	٠.	٦,٠	٩٤,٠			
المعلومات الواردة في تقارير المراجعة تفيد متخذي القرار	٠	٠	٠	١	٤٩	٤,٩٨	.١٤١	اوافق
	٠	٠	٠.	٢,٠	٩٨,٠			
تساعد تقارير المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية للشركة	٠	٠	٠	٢	٤٨	٤,٩٦	.١٩٨	اوافق
	٠	٠	٠.	٤,٠	٩٦,٠			
جودة المراجعة	٠	٠	١	٤١٤	٦٨٣	٤,٦٩	.٧٦٨	اوافق
	٠	٠	٠.١٪	٣٧,٧٪	٦٢,٢٪			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٦م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الثاني (جودة المراجعة) نجد أنه حصل على وسط حسابي (٤,٦٩) أي وافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بالعبارات المكونة لمحور جودة المراجعة.

ثانيا تحليل ومناقشة نتائج محاور الدراسة :

اولاً : اختبار (ت) (T – Test) : المحور الاول

يهدف هذا المحور لمعرفة مدى اهمية المخاطرالتنظيمية.ولاختبار هذ المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية، استخدام الوسيط واختبار مربع كاي لمعرفة نتيجة كل عبارة من عبارات هذه الفرضية يوضح الجدول رقم (٧) ادناه

الجدول رقم (٧) اختبار (ت) (T – Test) لعبارات المحور الأول

م	العبارة	قيمة اختبار (ت)	درجات الحرية	المعنوية	الوسط	الاتجاه
١	تتحمل الادارة كافة المسئوليات المتعلقة بسلامة العمليات المالية	٢٧,٧٦٨	٤٩	.٠٠٠	٤,٧٤	موافق بشدة
٢	التاكد من قيام ادارة المنساة بترسيخ مبدا التزاماتها تجاه جميع المساهمين	٢١,٩٩٩	٤٩	.٠٠٠	٤,٥٦	موافق بشدة
٣	التاكد من قيام ادارة المنساة برسم الاهداف الاستراتيجية والرقابة على على الادارة التنفيذية	١٩,٢٥١	٤٩	.٠٠٠	٤,٤٨	موافق بشدة
٤	التحقق من قيام ادارة المنساة بالمصادقة على انظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى فاعليتها	١٨,٣٠٨	٤٩	.٠٠٠	٤,٣٦	موافق بشدة
٥	التحقق من مدى تقيد ادارة المنساة بالخطط الاستراتيجية والسياسات والاجراءات المعتمدة او المطلوبة ارقابة الداخلية ومدى فاعليتها بموجب القوانين والتعليمات	١٥,٠٣٧	٤٩	.٠٠٠	٤,٣٢	موافق بشدة
٦	تحقق م ادارة المنساة بالمصادقةبان جميع المحاطر قد تم ادارتها بشكل سليم	١٢,٧٠٨	٤٩	.٠٠٠	٤,٢٢	موافق بشدة
٧	التحقق من الحصول على موافقة مجلس الادارة عند تعيين مدير عام وبعض المدراء التنفيذيين كالمدير المالي ومدير المراجعه	١١,٥٤٨	٤٩	.٠٠٠	٤,١٦	موافق
٨	تشكل لجنة تتولى مراجعة السياسات واستراتيجيات ادارة المخاطر	١٠,١١٩	٤٩	.٠٠٠	٣,٩٨	موافق
٩	التحقق من الالتزام في تنفيذ الاعمال داخل المنشاة بالمعايير والاجراءات الدولية والتعليمات ذات العلاقة	٨,٩٩٣	٤٩	.٠٠٠	٣,٩٦	موافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٦م

يتضح من الجدول رقم (٧) مايلى : بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة على الموافقين بشدة الموافقين على ماجاء بجميع عبارات المحور الاول (المخاطر التنظيمية) بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) لمعظم العبارات المكونة لهذا المحوروهى اقل من مستوى دلالة (٠,٠٥) عند درجة حرية (٤٩) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين .

ثانيا تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني :

يهدف هذا المحور لمعرفة المخاطر المهنية. ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته ، وتم استخدم الوسط الحسابي واختبار (ت) لمعرفة نتيجة كل عبارة من عباراته.

جدول رقم (٨)اختبار (ت) (T – Test) لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	قيمة اختبار (ت)	درجات الحرية	المعنوية	الوسط	الاتجاه
١	يوجد تشريع قانوني يلزم الشركات بالافصاح عم الاداء البيئي	١٣,٤١٣	٤٩	.٠٠٠	٤,٢٦	موافق بشدة
٢	التاكد من قدرة الادارة على التعامل مع متطلبات البيئة المحيطة	٢,٤٢١	٤٩	.٠١٩	٤,٩٤	موافق بشدة
٣	التخقق من وجود معيار محاسبي محدد يعالج الاداء البيئي	١٣,٢٦٧	٤٩	.٠٠٠	٤,١٨	موافق
٤	التحقق من احتساب وتسجيل اهلاك اصول معالجة التلوث بصورة منفصلة عن باقي اصول الشركة	١٨,٢٤٢	٤٩	.٠٠٠	٤,٣٤	موافق بشدة
٥	التاكد من القايم بعمليات التسجيل والاحتساب وتحليل الاداء البيئي	١٦,٨٩٩	٤٩	.٠٠٠	٤,٢٦	موافق بشدة
٦	دراسة وتحليل الداء البيئي للشركة وقدرتها على الاستجابة للقوانين الحاليةالخاصة بحماية البيئة	١٦,٨٩٨	٤٩	.٠٠٠	٤,٣٠	موافق بشدة

٧	التكد منوجود استراتيجيات وخطط تفصيلية للانشطة الماليةوغير المالية تضمن الحفاظ على البيئة	١٢,٧٠٨	٤٩	.٠٠٠	٤,٢٢	موافق بشدة
٨	التاكد من مطابقة النظام المحاسبي وقدرته على على قياس تاثير انشطة المؤسسة على البيئة المحيطة	١٢,٠٥٠	٤٩	.٠٠٠	٤,٠٨	موافق
٩	التحقق من رغبة المستثمر واصحاب الشركات في المشاركة بفعالية في المحافظة على البيئة	١٠,١٩٩	٤٩	.٠٠٠	٤,١٠	موافق
١٠	التاكد من التزام الشركة بالقوانين العامة للبيئة والتي تستند على ضرورة الحفاظ على البيئةة ومواردها	١٠,٢٤٥	٤٩	.٠٠٠	٤,١٢	موافق
١١	التحقق من شمول النفايات والمخلفات للحسابات الختامية والمتكثله بحسابات الدخل والميزانية العمومية	١١,٥١٣	٤٩	.٠٠٠	٤,١٤	موافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٦م

يتضح من الجدول رقم ((٨) ما يلي :

بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة على الموافقين بشدة الموافقين على ماجاء بجميع عبارات المحور الثاني (المخاطر البيئية) بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) لمظم العبارات المكومة لهذا المحور وهى اقل من مستوى دلالة (٠,٠٥) عند درجة حرية (٤٩) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين.

ثالثا: تحليل ومناقشة نتائج المحور الثالث :يهدف هذا المحور لمعرفة المخاطر المهنية. ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته ، وتم استخدم الوسط الحسابي واختبار (ت) لمعرفة نتيجة كل عبارة من عباراتة .

جدول رقم (٩) اختبار (ت) (T – Test) لعبارات المحور الثالث

م	العبارة	قيمة اختبار (ت)	درجات الحرية	المعنوية	الوسط	الاتجاه
١	التاكد من نطاق ونتائج ومدى كفاية المراجع الداخلي	١٨,٠٤٠	٤٩	.٠٠٠	٤,٥٦	موافق بشدة
٢	التاكد من نطاق ونتائج ومدى المراجع الخارجي ومدى استغلاليته	١٥,٣٥٩	٤٩	.٠٠٠	٤,٣٨	موافق بشدة
٣	التحقق من القضايا المحاسبية التي لها اثر على البيانات المالية	١٤,٠٠٩	٤٩	.٠٠٠	٤,٢٢	موافق بشدة
٤	التحقق من انظمة الضبط والرقابة الداخليه	١٦,٨٠٣	٤٩	.٠٠٠	٤,١٠	موافق
٥	تقديم توصيات لمجلس الادارة بخصوص تعيين انهاء عمل مكافأت المراجع الخارجي	١٤,١٨٢	٤٩	.٠٠٠	٤,١٢	موافق
٦	لدى لجنة المراجعة صلاحية الحصول على معلومات من الادارة التنفيذية	١٢,٦٣٢	٤٩	.٠٠٠	٤,١٨	موافق
٧	قدرة مراجعي الحسابات في استثمار قدرتهم المختلفة بافضل صورة واستخدامها الاستخدام الامثل	٩,٠٣٧	٤٩	.٠٠٠	٤,٠٠	موافق
٨	التعاون مع الادرارت الاخرى في وضع سقف للمخاطر	٩,٣٣٣	٤٩	.٠٠٠	٣,٩٦	موافق
٩	التحقق من من التزام المراجعين بمعايير المهنة الفنية والاخلاقيه	٨,٩٨٦	٤٩	.٠٠٠	٣,٩٢	موافق
١٠	الاستفادة من عمل المراجع الداخلي من تحديد المخاطر	١١,١٦٢	٤٩	.٠٠٠	٤,١٨	موافق

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٦م

يتضح من الجدول رقم ((٩) ما يلي :

بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة على الموافقين بشدة

الموافقين على ماجاء بجميع عبارات المحور الثاني (المخاطر المهنية) بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) لمظم العبارات المكومة لهذا المحور وهى اقل من مستوى دلالة (٠,٠٥) عند درجة حرية (٤٩) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين.

رابعا تحليل ومناقشة نتائج المحور الرابع :يهدف هذا المحور لمعرفة جودة المراجعة. ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه اراء افراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته ، وتم استخدم الوسط الحسابي واختبار (ت) لمعرفة نتيجة كل عبارة من عباراته.

جدول رقم (١٠)اختبار (ت) (T – Test) لعبارات المحور الرابع

م	العبارة	قيمة اختبار (ت)	درجات الحرية	المعنوية	الوسط	الاتجاه
١	يبادر المراجعون بتقديم خدمات المراجعة فور طلبها	٢٧,٧٦٨	٤٩	.٠٠٠	٤,٧٤	موافق بشدة
٢	يرد المراجعزن على اي استشارات من جانب العملاء بسرعة	٢٢,٤٠٩	٤٩	.٠٠٠	٤,٥٨	موافق بشدة
٣	يقدم المراجعون العون والمساعدة المطلوبة من قبل العملاء	٢٠,٧٣٧	٤٩	.٠٠٠	٤,٤٨	موافق بشدة
٤	تفي المعلومات حول خطة العمل باحتياجات مستخدمي المعلومات	١٨,٢٢٩	٤٩	.٠٠٠	٤,٢٨	موافق بشدة
٥	يشعر العملاء بالثقة والامان باعمال المراجعة	٢٦,٨١٥	٤٩	.٠٠٠	٤,٧٢	موافق بشدة
٦	تؤثر قرارت المراجعين في جودة العمليات	٢,٧٤٤	٤٩	.٠٠٠	٤,٨٠	موافق بشدة
٧	يفي مكتب لمراجعة بالوعود التي يعطيها للعملاء في الوقت المحدد ويراعي الاوضاع الخاصة بالعملاء	٢٠,١٣٩	٤٩	.٠٠٠	٤,٤٢	موافق بشدة
٨	يحتفظ مكتب المراجعة بسجلات وقيود دقيقة ومنظمة لاعماله	١٩,٨٣٣	٤٩	.٠٠٠	٤,٣٦	موافق بشدة
٩	يحرص مكتب المراجعة على ادامة التواصل والاتصال مع العملاء	٢٥,٢١٠	٤٩	.٠٠٠	٤,٦٨	موافق بشدة

١٠	الاداء الجيد للمراجع بعد عملية المراجعة	٢٣,٣٦٣	٤٩	.٠٠٠	٤,٦٢	موافق بشدة
١١	القدرة على اكتشاف المخالفات المالية	١٩,٩٥٦	٤٩	.٠٠٠	٤,٢٨	موافق بشدة
١٢	يتمتع المراجعون بدرجة من المهنية والاحتراف وبمعرفة والمام باصول واجراءات عمل المراجعين	٢٣,٣٦٣	٤٩	.٠٠٠	٤,٦٢	موافق بشدة
١٣	يتحلى المراجعون بالادب والاخلاق الحميدة	٢٠,٠٠٤	٤٩	.٠٠٠	٤,٤٠	موافق بشدة
١٤	يحصل المراجعين على الدعم الكافي من الادارة للقيام باعمالهم	٢٤,٥٣٠	٤٩	.٠٠٠	٤,٦٦	موافق بشدة
١٥	القدرة على التقليل من خطر وجود الاخطاء بالقوائم المالية	٢٢,٨٦٢	٤٩	.٠٠٠	٤,٦٠	موافق بشدة
١٦	يحرص المراجعون على توفير الاهتمام الشخصي للعميل	٢١,٦٢٩	٤٩	.٠٠٠	٤,٥٤	موافق بشدة
١٧	يتفهم المراجعون مشكلات العملاء ويبدواهتماما كافيا	٢١,٢٩٧	٤٩	.٠٠٠	٤,٥٢	موافق بشدة
١٨	تفي تقارير المراجعة بمتطلبات العميل والمجتمع	٤٤,٣٣٣	٤٩	.٠٠٠	٤,٩٠	موافق بشدة
١٩	الثقة في المستندات والتقارير والقوائم المالية	٤٤,٣٣٣	٤٩	.٠٠٠	٤,٩٠	موافق بشدة
٢٠	يتم اعداد تقارير المراجعة بالقت المناسب	٥٧,١٨٢	٤٩	.٠٠٠	٤,٩٤	موافق بشدة
٢١	المعلومات الواردة في تقارير المراجعة تفيد متخذي القرار	٩٩,٠٠٠	٤٩	.٠٠٠	٤,٩٨	موافق بشدة
٢٢	تساعد تقارير المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية للشركة	٧٠,٠١٥	٤٩	.٠٠٠	٤,٩٦	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٦م

يتضح من الجدول رقم ((١٠) ما يلي :

بلغت قيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة على الموافقين بشدة الموافقين على ماجاء بجميع عبارات المحور الثاني (جودة المراجعة) بلغت قيمة المعنوية (٠,٠٠٠) لمعظم العبارات المكومة لهذا المحور وهى اقل من مستوى دلالة (٠,٠٥) عند درجة حرية (٤٩) ممايدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين.

ثانياً : تحليل الانحدار بين المتغيرين مخاطر الاعمال وجودة المراجعة:

تهدف هذه العلاقة لمعرفة ماذا كان هناك علاقة مخاطر الاعمال وجودة المراجعة .

جدول (١١)يوضح الارتباط بين مخاطر الاعمال وجودة المراجعة

المحور	الارتباط	جودة المراجعة
المخاطر التنظيمية	معامل الارتباط	021.
	المعنوية	887.
	حجم العينة	50
المخاطر البيئية	معامل الارتباط	029.
	المعنوية	841.
	حجم العينة	50
المخاطر المهنية	معامل الارتباط	151.-
	المعنوية	294.
	حجم العينة	50

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٦م

يتضح من الجدول (١١) أن جميع متغرات الدراسة لها علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين بعض متغيرات فرضية توجد ، وان معظم قيم المعنوية ال(p-value) اكبر من (٠,٠٥) مما يعني أن هذه العلاقة بين الفرضية والمتغيرات المكونة ليس ذات دلالة إحصائية.

وعليه مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي تقوم علي أن مخاطر الاعمال وجودة المراجعة) اي لها اثر ضعيف قد تحققت.

الخاتمة

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج:

١ ـ إن مسؤولية إعداد القوائم المالية وسلامتها وخلوها من الاخطاء والغش هي مسؤولية الإدارة وتنحصر مسؤولية المراجع الخارجي في التأكد في صحتها.

٢ـ إلتزام المراجع الخارجي بمعايير مهنة المراجعة يقود إلي جودة المراجعة.

٣ـ إن تقديم توصيات من المراجع إلي للإدارة بخصوص تعيين عمل مكافأت المراجع الخارجي يؤثر علي جودة المراجعة.

٤ـ إن مراجع الحسابات يقوم بدوره علي أكمل وجة في ما يتعلق بالتأكد من قدرة الإدارة في التعامل مع متطلبات البيئة المحيطة بالإضافة علي عملة العادي.

٥ـ إن إدارة المنشأه هي المسؤولة عن المصادقة علي أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدي فاعليتها.

٦ـ كلما قام المراجع الخارجي بالإستفادة من عمل المراجع الداخلي أدي ذلك إلي زيادة جودة المراجعة.

ثانياً: التوصيات:

١ـ ضرورة إلتزام مراجع الحسابات بمعايير المهنة الفنية والأخلاقية للوصول إلي جودة المراجعة.

٢ـ ضرورة تأهيل المراجع الداخلي التأهيل الكافي لكي يستفيد المراجع الخارجي في تحديد المخاطر.

٣ـ ضرورة تعاون الإدارة مع الإدارات الأخري في وضع سقفاً للمخاطر.

٤ـ ضرورة حرص مكاتب المراجعة علي إدامة التواصل والإتصال مع العملاء.

٥ـ ضرورة إيفاء مكاتب المراجعة بالوعود التي تعطيها للعملاء في الوقت المحدد مع مراعاه الأوضاع الخاصة بالعملاء.

المراجع والمصادر

1- Lyon،j.،and Maher،M.،2002،The importance of Business Risk in Setting Audit fees: Evidence form Client Misconduct،، Working paper، The University of south Wales.

٢- محمد عصفور، تقييم العوامل المؤثره في مخاطر تدقيق الحسابات في االأردن،من وجهة نظر المدقق،المؤتمر العلمي المهني الخامس،لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين(٢٠٠٣).

٣- عوض بن سلامه الرحيلي، وعبد الغني عبد الحميد القريقري،دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطه بالمخاطر الحتميه لأغراض تخطيط عملية التدقيق،مجلة الأداره العامه،الرياض،المجلد٤٤،العدد٢.

٤- علي ابراهيم طلبه،قياس تأثير الغروض التنافسيه في مجال التدقيق علي قرارات العملاء والمدقيقين،مجلة الدراسات الماليه والتجاريه،جامعة القاهره،فرع بني سويف،السنه الثانية عشر،العدد الثاني،٢٠٠٢.

٥- علي إبراهيم طلبه،نموزج مقترح لدراسة علاقة مخاطر المقاضاة بجودة المراجعه،دراسه ميدانيه علي مكاتب المحاسبة والمراجعة ،مجلة الدراسات المالية والتجاريه،كلية التجاره بني سويف ،جامعة القاهره، السنة الثانية عشر،العدد الثالث، كانون الأول،٢٠٠٥.

٦- صالح راشد العماري، العوامل البيئية المؤثرة علي خدمات مهنة المراجعة في المشكلة العربية السعودية ، دراسة تطبيقية، مجلة الأدارة العامة، الرياض، المجلد٧٤، العدد٢، ص ص ٦٥-٦٧.

٧- أكرم أحمد عبابنة، تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكاليف،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،أربد الأردن(٢٠٠٣).

٨- محمد علي القري، الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وإنعكاسات ذلك علي ضرورة مخاطرها،بحث مقدم إلي:المؤتمر السنوي الإسلامي السابع.بعنوان:إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،الأردن،عمان،في الفترة من ٢٥-٢٧سبتمبر٢٠٠٤.

٩- arns،A-، and loebbeck، Auditing: An Integrated Abbroach، bed: USA: prentice-Hall Interational، ٢٠٠٤، p: ٤٤.

١٠- محمد مطر، مسؤليات مدقق الحسابات تجاة الطرف الثالث،المؤتمر العلمي

الثالث،جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين،عمان:الأردن،(٢٠٠١).

١١- علي ابراهيم طلبه، مرجع سابق، قياس تأثير الغروض التنافسيه في مجال التدقيق علي قرارات العملاء والمدقيقين،مجلة الدراسات الماليه والتجاريه،جامعة القاهره،فرع بني سويف،السنه الثانية عشر،العدد الثاني، ص٧٥، ٢٠٠٢.

12- Beattie v.etal . Auditor Independence and audit risk in< Areconcep tualisation working paper، university of strling and university of ports mouth،(2000)،p7.

13- Housten،W.Richard،(1999).the effects of fees pressure Risk on audit seniors،time budget decisions،Auditing:A Journal of practice and Theory،Vol.18 No،2،pp10-86.

١٤ - فوزي محمد هيكل ، إطار مقترح لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية بهدف ترشيد مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة المصرية ،العدد الثالث ، ٢٠١٢م ،ص ١٩.

١٥- علي إبراهيم طلبه،نموزج مقترح لدراسة علاقة مخاطر المقاضاة بجودة المراجعه،دراسه ميدانيه علي مكاتب المحاسبة والمراجعة ،مجلة الدراسات المالية والتجاريه،كلية التجاره بني سويف ،جامعة القاهره، السنة الثانية عشر،العدد الثالث، كانون الأول،٢٠٠٥.

١٦- أكرم أحمد عبابنة،مرجع سابق تقييم مدققي الحسابات في الأردن لمخاطر التكاليف،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،أربد الأردن، ص٨،(٢٠٠٣) .

١٧- IFAC،(١٩٩٨)،Rebuliding public Confidence in Financial Reporting: an International perspective.

١٨- Khurana، I.، and Raman، K.،(٢٠٠٤)، Litigation Risk and the Fianancial Reporting Credibility Countries ، The Accounting Review،(Vol ٧٩، No.٢)،pp٤٧٣-٤٩٥.

١٩- Moizer، p.،(٢٠٠٧)، Auditor Reputation: The International Empirioal Evidence، International Journal of Audiying،(Vol ١٥،pp٦١-٧٤).

٢٠- أمين سيد لطفي، المراجعة في عالم متغير، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية) ،ص ص ٢٧٥-

٢٧٩، ٢٠٠٢.

٢١- – أمين سيد لطفي،مرجع سابق، المراجعة في عالم متغير، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية) ،ص ص ٢٧٥-٢٧٩، ٢٠٠٢.

٢٢- عوض بن سلامه الرحيلي، وعبد الغني عبد الحميد القريقري، مرجع سابق، دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطه بالمخاطر الحتميه لأغراض تخطيط عملية التدقيق،مجلة الأداره العامه،الرياض،المجلد٤٤،العدد٢

23Marshall، R.، et al. (2008)، Auditors and the Detection of 69-fraud، Journal of Accountancy، (May)، pp 63

أثر نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية

د . محمد محمد سليمان أباظة
جامعة النيلين
Mohamedabaza465@gmail.com

المستخلص:

تواجه معظم الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية ضغوطاً ملحة لمواجهة التحديات المتعلقة بالتغير التقني، حيث اتضحت التأثيرات التي يمكن أن تحدثها أنظمة المعلومات الحديثة في جميع ميادين التنمية. وتكمن المشكلة في ضعف الأداء الإداري للأجهزة الحكومية التي لم تواكب هذه المتغيرات ولم تحسب لها حساب.

ويهدف البحث إلى دراسة مدى تأثير استخدام وتطبيق نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية، وكذلك رصد الوضع الراهن لتلك الأجهزة من خلال إبراز أهم المشكلات التي تواجهها، وأهم المعوقات التي تحول دون استخدام نظم المعلومات بالشكل الأمثل.

لتحقيق أهدف البحث تناول البحث جوانب عديدة مستخدما المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة مدى تأثير استخدام وتطبيق نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية مع إبراز دور نظم المعلومات والنظم الجزئية في المساهمة في إدارة المؤسسات وزيادة كفاءتها.

توصل البحث الي عدد من التوصيات يمكن تلخيصها في ضرورة استخدام نظم المعلومات بصورة واسعة في المؤسسات الحكومية، بيان دور الاتصال في عملية إرسال واستقبال المعلومات والتنسيق بين الوحدات المختلفة داخل المؤسسات وخارجها. ضرورة زيادة وعي القادة الإداريين بأهمية نظم المعلومات من خلال إبراز دورها في العملية الإدارية، ومساهمتها في الحد من التعقيدات في بيئة العمل داخل المؤسسة.

Abstract

Most government administrative in Arab cities facing pressure to urgently meet the challenges of technical change, as became apparent effects that can be triggered by modern information systems in all fields of development. The problem lies in the weakness of the administrative performance of government agencies that have not kept pace with these changes.

The research aims to study the impact of the use and application of information systems at the government in the Arab city administrative bodies, as well as monitoring the status quo for those devices by highlighting the most important problems they face, and the most important obstacles that prevent the use of information systems optimally.

We aim to achieve research touched on many aspects of the curriculum, using descriptive and analytical study of the impact of the use and application of information systems at the government administrative organs, highlighting the role of information systems and partial systems in contributing to the management of institutions and increasing its efficiency.

The research found a number of recommendations can be summarized in the need to use information systems widely in government institutions, indicate the role of communication in the process of sending and receiving of information and coordination between the various units within the enterprise and beyond. The need to increase awareness of the administrative leaders of the importance of information systems by highlighting its role in the management process, and their contribution to the reduction of complexity in the work environment within the organization.

المقدمة:

ربما تكون أهم مشكلات الدول العربية هي مشكلة الإدارة بشكل عام والإدارة الحكومية بشكل خاص أكثر من كونها مشكلة فقر أو نقص موارد وخلافه، فالموارد الطبيعية والبشرية بها ثرية ومتعددة الجوانب، ولكن الإدارة هي المشكلة الرئيسية على اختلاف أسبابها ومقوماتها، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على المدينة العربية التي تعاني من مشكلات عديدة ومتباينة(عفيفي وآخرون ، ٢٠٠٣م ، ص٢).

ولقد كانت الموارد المادية والكوادر البشرية هي أهم الموارد التي تحتاجها الأجهزة الإدارية الحكومية (الشركات، والمؤسسات، والوزارات) في أعمالها إلى أن ظهر دور المعلومات وبرزت أهميته (قندلجي، السامرائي، ٢٠٠٢م، ص ٤)، حيث تلعب المعلومات دوراً خطيراً في الأجهزة الإدارية الحكومية المعاصرة، فهي أداة من أدوات الإدارة الحديثة، وضرورية لإجراء الاتصال والتنسيق والرقابة، كما أن المشاركة في المعلومات عامل مهم لاتخاذ القرارات. فقد أصبحت المعلومات ونظمها ضرورية للقيام بالعمليات والأنشطة المختلفة داخل تلك الأجهزة الإدارية (برهان، ١٩٩٤م، ص١٢).

ويشهد العالم منذ سنوات قليلة ماضية تطور هائل في نظم المعلومات على مستويات عدة، الأمر الذي يستلزم الأخذ بها واستخدامها تطبيقها في الأجهزة الإدارية الحكومية في الدول العربية، حيث تعتبر أحد الموارد الأساسية لتلك الأجهزة سلاحها الاستراتيجي في التعامل مع الظروف الحالية التي تتصف بالتغير السريع واشتداد حدة المنافسة ليس فقط علي المستوى المحلي وإنما أيضا على المستوى الدولي، وذلك حتى تستطيع تلك الأجهزة التغلب على كافة المعوقات الروتينية من جهة والتواؤم مع طبيعة العصر ومنتجاته الالكترونية مع جهة أخرى (حيدر ، ٢٠٠٢م ،ص ٢٣) .

المشكلة:

مع زيادة عجلة التسارع في ثورة المعلومات وزيادة حدة التنافس بين المؤسسات المختلفة على الصعيد المحلي والإقليمي وإستخدامها لأنظمة المعلومات الحاسوبية في بيئة الأعمال علي الصعيد الآخر صاحب ذلك ضعف في الأداء الإداري للأجهزة الحكومية التي لم تواكب وتستفيد من فوائد استخدام الأنظمة الحاسوبية (نظم المعلومات بكل أنواعها).

الأهمية:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية نظم المعلومات في الأجهزة الحكومية ودورها الفعال في تحسين الأداء الإداري، ولما تحتله الأنظمة الحاسوبية بصفه خاصة من اهتمام محلي وإقليمي وعالمي في ظل ثورة المعلومات.

الأهداف:

يهدف البحث إلى الآتي:
دراسة مدى تأثير استخدام وتطبيق نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية إبراز دور نظم المعلومات والنظم الجزئية في المساهمة في إدارة المؤسسات وزيادة كفاءتها.
الوصول إلى تقييم لوضع نظم المعلومات في الحاضر، وما يمكن أن تكون عليه في المستقبل في المؤسسات الحكومية.
بيان أثر استخدام نظم المعلومات على المستوى التنظيمي والإداري في المؤسسات.
إبراز أهمية نظم المعلومات المتقدمة والنظم الخبيرة في عملية اتخاذ القرارات.
بيان دور الاتصال في عملية إرسال واستقبال المعلومات والتنسيق بين الوحدات المختلفة داخل المؤسسات وخارجها.
محاولة زيادة وعي القادة الإداريين بأهمية نظم المعلومات من خلال إبراز دورها في العملية الإدارية، ومساهمتها في الحد من التعقيدات في بيئة العمل داخل المؤسسة.

الفرضيات:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم المعلومات وتحسين الأداء الإداري للأجهزة الحكومية.
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وعي العاملين وثقافتهم الحاسوبية وتحسين الأداء المهني لهم.

المنهجية:

من أجل معالجة مختلف جوانب البحث تم استخدام منهج الوصف التحليلي، وكذلك استخدام المنهج التاريخي في بعض جوانب البحث.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى خمسة أجزاء رئيسية، حيث يناقش الجزء الأول نظم المعلومات كمدخل لتحقيق تنمية إدارية جيدة. ويتناول الجزء الثاني مظاهر تطبيق نظم المعلومات في الأجهزة الإدارية الحكومية، بينما يرصد الجزء الثالث التأثير المتوقع من تطبيق نظم المعلومات في الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية. ويطرح الجزء الرابع أهم المشكلات التي تواجهها الأجهزة الإدارية الحكومية في سبيل تطبيق نظم المعلومات، ويلقي الجزء الخامس من البحث الضوء على أهم المعوقات التي تحول دون الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا نظم المعلومات في

١-نظم المعلومات مدخل لتحقيق تنمية إدارية جيدة:

نظم المعلومات هي نظم آلية تتكون من مجموعة من المكونات التي تستخدم للقيام باستقبال موارد البيانات، وتحويلها إلى منتجات معلوماتية، والشكل رقم (١) نموذج تصوري لمكونات نظام المعلومات يوضح أهم موارده وأهم أنشطته، وتتعامل نظم المعلومات مع جميع الأنشطة المتصلة بالمعلومات، واتخاذ القرارات لتشغيل الجهاز الإداري بغرض رفع كفاءته وفاعليته عن طريق توفير المعلومات وتدعيم قرارات المسئولين (العبد، ٢٠٠٠م، ص ٤٤).

شكل رقم (١) نموذج مكونات نظام المعلومات

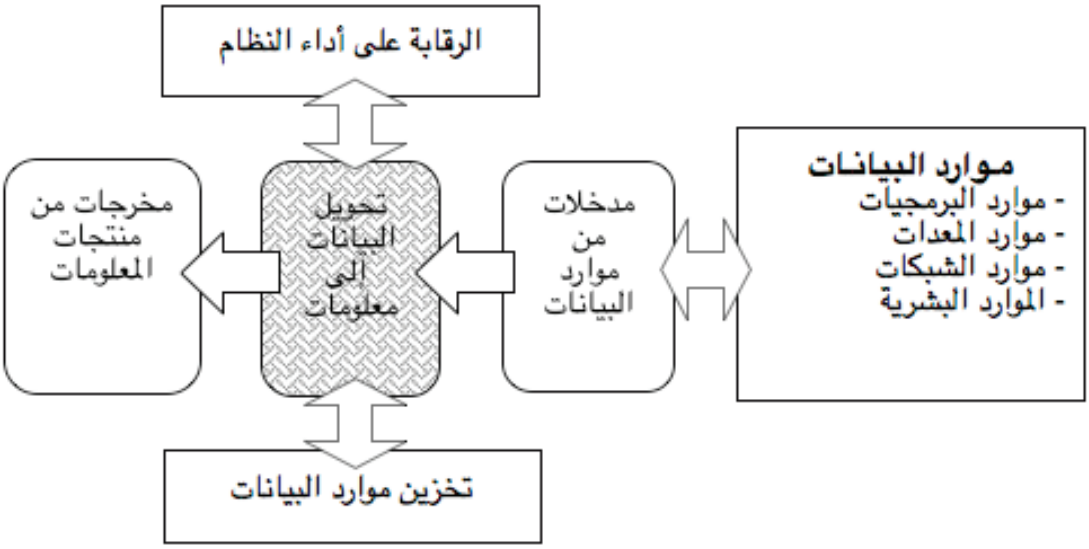

المصدر: (برهان، تقرير صادر عن دائرة التعاون الفني للتنمية بالأمم المتحدة، ١٩٩٤م) .

وتلعب المعلومات دوراً هاماً في تحقيق التكامل بين المتغيرات الخارجية وبين احتياجات وإمكانيات وقدرات الأجهزة الإدارية. وهناك عديد من الاتجاهات في الأجهزة الإدارية تبرز الحاجة إلى ضرورة وجود نظام للمعلومات من أهمها الاتجاه إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل، وظهور أساليب جديدة في اتخاذ القرارات، والاتجاه نحو اللامركزية في الإدارة، والتوظيف المؤقت للاستفادة من مهارات معينة ولأداء مهام محددة، وبروز ظاهرة العولمة والتحول نحو اقتصاد الخدمات (حيدر، ٢٠٠٢م، ص ٢٣).

١-١ أهمية المعلومات للأجهزة الإدارية:

تعتبر الأجهزة الإدارية الحكومية هي المنتج الأساسي للمعلومات الموجهة نحو الاستخدامات العامة، وفي الدول النامية تكون تلك الأجهزة غالبا هي المنتج الوحيد للمعلومات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية (برهان، ١٩٩٤م ، ص ٤٥). ويمكن القول بأن المسئولين في الأجهزة الإدارية ينظرون إلى المعلومات على أنها واحد من ثلاثة: مورد، أو أصل، أو أنها سلعة.

١-١-١ المعلومات كمورد: Information as a Resource

تمثل المعلومات أحد الموارد المستخدمة في تحقيق أهداف مشروع ما، تماما مثل النقود والمواد الخام والآلات وغيرها من الموارد التي يعمل المسئولين على حسن استغلالها والتنسيق بينها بما يحقق صالح المشروع. على سبيل المثال، فإن تزويد المسئولين بمعلومات جيدة عن طلب المستهلكين على منتجات المشروع سوف يمكنهم من جدولة الإنتاج بالشكل الذي يحقق أفضل ربح ممكن، ويقلل من مستويات المخزون السلعي إلى أدنى حد.

١-١-٢ المعلومات كأصل: Information as an Asset

يمكن النظر إلى المعلومات بوصفها أصل من الأصول التي تمتلكها الإدارة، مثلها في ذلك مثل المباني والآلات والخامات التي تسهم في العملية الإنتاجية. ويؤكد هذا على أهمية أن يعامل المسئولين نظم المعلومات كاستثمار من الاستثمارات، الأمر الذي يعطي الجهاز الإداري ميزة نسبية في مواجهة المنافسين في الأسواق.

١-١-٣ المعلومات كسلعة: Information as a Commodity

يمكن اعتبار المعلومات سلعة من السلع التي تنتجها الإدارة، سواء لغرض الاستخدام الداخلي مثل الرقابة وتقييم الأداء أو دعم القرار، أو لغرض البيع في الأسواق مثل إنتاج الأفلام

الإعلامية (Gordon ،1999، p23).

١-٢ أهمية نظم المعلومات للأجهزة الإدارية:

تستخدم نظم المعلومات جميع أنواع التكنولوجيا لتشغيل ومعالجة وتخزين ونقل المعلومات في شكل الكتروني وهو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات التي تشمل الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات. ويقوم نظام المعلومات بتشغيل البيانات وتقديمها للمستخدمين ـ ربما يكون فردا أو مجموعة من الأفراد ـ الذين يقومون بتشغيل مخرجات نظام المعلومات بأنفسهم نتيجة توفر الحاسبات الآلية. وربما تكون مخرجات العديد من النظم مستخدمة بشكل روتيني لأغراض الرقابة على أداء الجهاز الإداري نفسه أو لتبسيط تشغيل أوامر المستخدمين.

وتعتبر القرارات الخاصة بالتكنولوجيا المستخدمة في الجهاز الإداري العنصر الحاكم في نجاح ذلك الجهاز، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية ٥٠٪ من رأس المال المستثمر في الأجهزة الإدارية يتعلق بالمعلومات، كما أن هناك حوالي ٦٣ حاسب آلي لكل ١٠٠ عامل، بينما تقدر بعض المصادر أن واحد من كل ثلاثة من العاملين يستخدم الحاسب الآلي. كما تبلغ نسبة المديرين الذين يستخدمون الحاسب الآلي في أعمالهم حوالي ٨٨٪. وبلغ حجم إنفاق الشركات الأمريكية على تكنولوجيا المعلومات في عام ١٩٩٦م ٥٠٠ مليون دولار، بينما بلغ إجمالي الأموال المنفقة في العالم حوالي واحد تريليون دولار (حيدر، ٢٠٠٢م، ص ١٣).

١-٣ أنواع نظم المعلومات المستخدمة في الأجهزة الإدارية:

يمكن تقسيم نظم المعلومات التي تستخدم داخل الأجهزة الإدارية الحكومية للمعاونة في عمليات المستويات الإدارية المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسية كما يلي:

١-٣-١ نظم معالجة العمليات:

هي نظم للمعالجة الآلية للعمليات الروتينية الأساسية لدعم أنشطة التشغيل المختلفة داخل الجهاز الإداري، وأهم وظائف هذه النظم هي معالجة البيانات وإنتاج التقارير، ومن أمثلة نظم معالجة العمليات: نظام شئون الموظفين، نظام الشئون المالية، نظام المستودعات ومتابعة المخزون (قندلجي ،٢٠٠٢م، ص٢٣).

١-٣-٢ نظم المعلومات الإدارية:

تتألف من مجموعة من العمليات المنتظمة التي تدعم المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري، ومن

أمثلة هذه النظم: نظام معلومات التسويق، نظام معلومات التمويل، نظام معلومات الإدارة العليا (السيد، ٢٠٠٠م، ص١١).

١-٣-٣ نظم دعم اتخاذ القرارات:

تقوم بدعم أنشطة اتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري، حيث تعتبر عملية اتخاذ القرار أساس العملية الإدارية. ويواجه الإداريين في الأجهزة الحكومية العديد من المشكلات المتعلقة بالتخطيط ووضع الخطط، وتحليل البدائل، واختيار أفضل الحلول للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وغيرها (حيدر، ٢٠٠٢م، ص ١٣). وينتج عن هذا التنوع من المشكلات تنوع في طبيعة وشكل المعلومات التي يحتاجها الإداريون، الأمر الذي يستدعي إنشاء نظم معلومات قادرة على تلبية الاحتياجات المعلوماتية المختلفة على كافة المستويات الإدارية، وفي مختلف المجالات الوظيفية خاصا أن اتخاذ قرار سليم أصبح إحدى التحديات التي تواجه مديري اليوم نظراً للتقلبات الهائلة في المجالات الإدارية في ظل الاتجاه نحو عولمة الأجهزة الإدارية وتعقد المتغيرات التي تواجهها (برهان، ١٩٩٤م،ص٢٤).

١-٣-٤ نظم المعلومات المكتبية:

تهدف إلى تحسين كفاءة أعمال السكرتارية والعاملين في الجهاز الإداري عن طريق إمكانية إجراء تعديل أو تغيير في هياكل أنشطة المكاتب، وتستخدم هذه النظم تقنيات حديثة لتسهيل عمليات: تجهيز المعلومات، تخزين واسترجاع المعلومات، نقل المعلومات.

٢-مظاهر تطبيق نظم المعلومات في الأجهزة الإدارية الحكومية:

تمضي نظم المعلومات والاتصالات قدماً وبشكل متسارع وتأتي مع كل يوم بجديد، ويمكننا القول بأنه أصبح للكمبيوتر والاتصالات دوراً رئيسياً في المجتمع بشكل عام وفي تطور أداء الأجهزة الإدارية الحكومية بشكل خاص. ومن المسلم به أنه من الصعب بمكان رسم صورة لنهاية المطاف لهذه التكنولوجيا. ولكن هذه التكنولوجيا لا تزال حتى الآن تتركز بشكل رئيسيي في بلدان العالم المتقدم، وبالتالي فإن دراسة منجزات هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها خاصة في مجال الإدارة الحكومية للأنشطة الحضرية بالمدينة، وكذلك دراسة المشروعات والتصورات المستقبلية في هذه الدول يساهم إلى حد بعيد بوضع النقاط الرئيسية لملامح مجتمع المستقبل (Mitchell، ٢٠٠٠، p١٢).

٢-١ ظهور ما يعرف بالحكومات الالكترونية:

مع تطور مفاهيم نظم المعلومات، وازدهار تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات في النصف

الثاني من القرن العشرين، ظهرت أنواع متعددة من نظم المعلومات المبنية على الحاسبات كل منها يسعى إلى تلبية احتياجات معينة في المجالات الإدارية المختلفة، وكل منها يعمل على الإسهام بشكل أو بآخر في تحسين فاعلية الأداء التنظيمي والإداري. وقد كان لذلك الأثر المباشر على الأجهزة الإدارية الحكومية، من حيث رفع كفاءتها وتحسين وتطوير طريقة أدائها (السيد ،٢٠٠٠م، ص٢٥). وعلى ذلك ظهر ما يعرف بالحكومة الالكترونية التي تأخذ بالأساليب الحديثة من تكنولوجيا ونظم المعلومات بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية في الحصول على الوثائق والقرارات والخدمات الحضرية المختلفة للمواطنين وبالتالي تسيير أعمالهم اليومية المتعلقة بالأجهزة والمؤسسات الحكومية المتعددة من خلال وسائل المعلومات والاتصالات، كما تهدف إلى مساعدة أصحاب القرار في الأجهزة الحكومية على اتخاذ القرار في الوقت المناسب (الفريج، ٢٠٠٣م، ص٢٣).

٢-٢ تفاوت كبير في تطبيق نظم المعلومات:

المتأمل إلى المدن في مختلف أنحاء دول العالم المتقدم يجد تفاوتاً كبيراً من مكان لآخر في مدى استجابة الحكومات للمرحلة التي مرت حتى الآن من عمر ثورة نظم المعلومات والاتصالات. ففي أماكن مثل أوربا الغربية وأمريكا وماليزيا واليابان نجد تصوراً واضحاً للمرحلة القادمة واستعداداً حثيثاً لها، وذلك بمباشرة الحكومات بتطوير البنية التحتية الضرورية لخدمة المرحلة المقبلة وخاصة ما يعرف بطريق المعلومات فائق السرعة The Information Superhighway. وقد بدأت بالفعل التجارب في مدن تلك المناطق على مدى تأثير المفاهيم الناشئة والتصورات المستقبلية لها على طريقة أداء الوظائف الحضرية بها. وعلى سبيل المثال اعتبرت إدارة كلينتون منذ انتخابه ١٩٩٢م أن الثورة الرقمية ـ من ناحية إنشاء البنية التحتية اللازمة لها ـ خاصة موضوع طريق المعلومات فائق السرعة قضية ذات أولوية رئيسية (مصمودي، ١٩٩٨م، ص٢٢). وفي ماليزيا بدأ تنفيذ طريق المعلومات فائق السرعة منذ عام ١٩٩٧م. وينتظر المشروع الماليزي الرائد خطوات عدة من التطور المستقبلي، تشمل تطوير سبع مناطق رئيسية لتنفيذ مشروعات الحكومة الالكترونية والبطاقات الذكية متعددة الأغراض والمدارس الذكية والخدمات الصحية عن بعد (مجلة الثورة، ٢٠١٢م).

وعلى الجانب الآخر في دول العالم الثالث، نلاحظ مدي التخلف عن ركب التقدم والنقص التكنولوجي الواضح في كافة المجالات، فعلى سبيل المثال جاءت النسبة في قارة إفريقيا في مجال عدد خطوط الهواتف بمعدل خط هاتف واحد لكل ١٠٠ فرد عام ١٩٩٥م، بينما كانت النسبة ٥٠ خط هاتف لكل ١٠٠ فرد في أوروبا. ولا يختلف الوضع كثيراً في بعض دول آسيا عن أفريقيا، ففي اندونيسيا بلغت النسبة خطي هاتف لكل ١٠٠ فرد (محمود ، ٢٠٠١م،ص٢٤).

٢-٣ فروق واضحة في توفير الخدمة المعلوماتية:

يلاحظ أن هناك تفاوت في توفير الخدمات المعلوماتية على مستوى المدينة الواحدة، حيث يوجد ضمن المدينة الواحدة مناطق تنعم بكل الخدمات الحضرية ومناطق أخرى محرومة منها. وهذه الفروق موجودة على حد سواء في الدول النامية والمتقدمة. وطالما أن هناك فروقا واضحة بين المدن وعلى مستوى المدينة الواحدة في مدى توفر التكنولوجيا الحديثة (معلومات واتصالات) فهناك أيضا فروقاً في مدى تأثير هذه التكنولوجيا على تطور وتنمية المدينة بشكل عام. بالإضافة إلى أن طبيعة الفترة القصيرة التي تمت بها التغيرات التكنولوجية لم تسمح بظهور تغيرات واسعة النطاق بل بدأت التغيرات بالظهور هنا وهناك. فعلى سبيل المثال استطاعت شركات مثل IBM إغلاق مباني مكتبية كاملة واستعاضت عنها بمكاتب منتشرة في أنحاء المدينة ويعود أحد أسباب ذلك إلى تبني هذه المؤسسة تجربة العمل عن بعد (قندلجي ،٢٠٠٢م ، ص١٢). وقد ظهرت في بعض الدول كاليابان وكوريا مناطق خاصة ذات طابع تكنولوجي مثل مدينة تسوكوبا العلمية قرب طوكيو والتي تضم حوالي ٥٠٪ من مؤسسات البحث العلمي في اليابان، وهي تعتبر من أكبر المجمعات العلمية في العالم. وفي بريطانيا تم إغلاق حوالي ثلث فروع البنوك المحلية منذ عام ١٩٨٥م وحتى الآن بعد تبني مفهوم آلات صرف النقود الالكترونية

ويتعرض الجزء التالي من البحث بدراسة التأثيرات المتوقعة لنظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية، ثم رصد الوضع الحالي لتلك الأجهزة من خلال إبراز أهم المشكلات التي تواجهها تلك الأجهزة، ثم بيان لأهم المعوقات التي تحول دون استخدام نظم المعلومات بالشكل الأمثل، أنظر الشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢) رصد الوضع الحالي للأجهزة الإدارية الحكومية من تطبيق نظم المعلومات

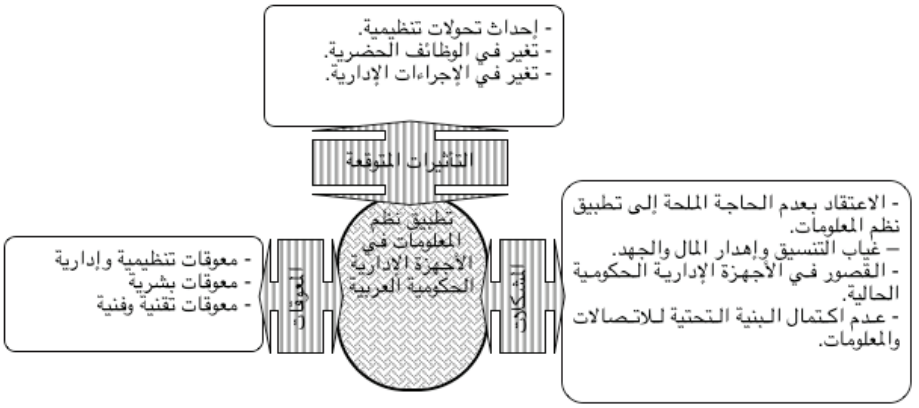

المصدر: محمود، "الثورة الرقمية وتأثيرها على عمارة القرن الحادي والعشرين"،

٢٠٠٤م.

٣-التأثيرات المتوقعة لنظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية:

يتضح مدى إمكانية تأثير نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية في المدن العربية في ثلاثة نقاط هي: إحداث تحولات تنظيمية، وتغير في الوظائف الحضرية، وتغير في الإجراءات الإدارية.

٣-١ إحداث تحولات تنظيمية:

أحد جوانب تأثير تكنولوجيا نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية هو استخدامها لهياكل تنظيمية جديدة، يتم فيها تخفيض عدد المستويات الإدارية، وتوسيع نطاق الإشراف والرقابة، حيث يعتمد أسلوب الإشراف على العاملين على الثقة، ويقل التعامل المباشر والرقابة بين الرؤساء والمرؤوسين وبين الزملاء بعكس ما هو موجود في معظم الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية. ويتم الاعتماد على البريد الالكتروني والبرمجيات في تحقيق التنسيق بين الأفراد الذين يؤدون مهام مشتركة، ويقوم المسئولين بتفويض المزيد من مسئوليات اتخاذ القرارات للمستويات الأدنى مما يجعل الأجهزة الإدارية أكثر استجابة لعملائها ومنافسيها. وتوفر تلك التكنولوجيا إمكانية أن يعمل بعض أعضاء الجهاز الإداري عن بعد وبدون الحاجة للحضور الدائم إلى مكان العمل (حيدر ، ٢٠٠٢م ، ص١٠).

٣-٢ تغير في الوظائف الحضرية:

يتمثل هذا التأثير في تبلور مفاهيم وطريقة أداء المجتمع لوظائفه الحضرية التي بدأت بالظهور بالفعل، وجعل تطبيقاتها أكثر فاعلية. فعلى سبيل المثال سيؤدي وجود طريق المعلومات فائق السرعة ودمج أجهزة الاتصالات، وكذلك إمكانية الاتصالات وتبادل المعلومات دون حدود زمنية ومكانية إلى توسيع وتأكيد مفهوم الحيز الافتراضي وجعل التواجد ضمن هذا الحيز فعالاً لإنجاز كافة الأعمال التي يمكن أن تشملها تطبيقات هذا المفهوم. إن بلورة المفاهيم واكتمال فعالية تطبيقاتها من المؤكد أنه سيؤدي إلى تغيرات جذرية في طريقة أداء الوظائف الحضرية.

وعلى ذلك فإن تطور مفهوم الحيز الافتراضي سيؤدي إلى طريقة جديدة للتعامل مع الأجهزة الإدارية الحكومية - خاصاً الخدمية منها - من المنزل، فمع توفر الاتصالات التفاعلية من المنزل وعبر طريق المعلومات فائق السرعة سيكون بالإمكان إنجاز الخدمة من داخل

المنزل عبر جهاز اتصال تفاعلي يمكن طالب الخدمة من التعامل مع الأجهزة الإدارية المختصة بالخدمات العامة كالكهرباء والتليفون والغاز واستخراج شهادة الميلاد والهوية وجوازات السفر وتصارح السفر، والتعامل أيضا مع الخدمات العمرانية والتعليمية والصحية والاجتماعية، بالإضافة إلى الخدمات التجارية والتجول في متاجر إلكترونية (افتراضية). وكذلك يمكنه طلب توصيل الخدمة إلى المنزل وتسديد قيمتها إلكترونياً (رضوان ، ٢٠٠٢م ، ص١١).

٣-٣ تغيير في الإجراءات الإدارية:

تشير استقراءات العقود الماضية إلى أنه كانت ردود فعل الأجهزة الإدارية الحكومية المعنية بتقديم الخدمات الحضرية في الكثير من الدول النامية والدول العربية بطيئة جداً تجاه المشاكل التي كانت تتعرض لها مدنهم. وكذلك تميزت هذه الإدارات بغياب الديناميكية في تطبيق وتقييم ومتابعة سياسات تمس بصورة مباشرة استخدامات الأراضي وتوزيع الخدمات. فعلى سبيل المثال استغرق إلغاء العمل بسياسة التملك الواسع للأراضي المخصصة لتطوير المدينة ونقل ملكية هذه الأراضي إلى القطاع الحكومي ٤٠ عاما في مدينة نيودلهي و٢١ سنة في مدينة دمشق بعد وضع هذه السياسة موضع التطبيق في كلا المدينتين رغم التأثيرات السلبية التي ظهرت من جراء تطبيق هذه السياسة منذ السنوات الأولى لتبنيها. ولكن مع سرعة التغييرات التكنولوجية الجارية في نظم المعلومات والاتصالات فسوف تتحسن كثيرا الصورة الحالية ويحدث لها العديد من التغييرات النظامية ويكون الاتجاه دوما إلى تبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز لملاحقة ركب التطور والتحديث .

٤-المشكلات التي تواجهها الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية:

تعيش حاليا الأجهزة الإدارية الحكومية في معظم المدن العربية في ظل عدد من التطورات بعيدة المدى في ظل النظام العالمي الجديد الذي فرض على تلك الأجهزة الإدارية أن تستعد لتحمل أدوات ومسئوليات محورية غير تقليدية(١٤). فعلى امتداد سنوات القرن العشرين حدثت تغيرات وتطور في الأفكار والمفاهيم بشأن دور ومكانة الدولة وإسهاماتها المتوقعة في الرخاء والرفاهية للبشرية، وقد صاحب هذا التطور - في دور الدولة - جهود مستمرة لتطوير ورفع كفاءة وقدرات الأجهزة الإدارية والمؤسسات الحكومية.

٤-١ الاعتقاد بعدم الحاجة الملحة إلى تطبيق نظم المعلومات:

إن الانطباع الذي يرسخ في الأذهان للوهلة الأولى أن البيئة الصحيحة لتطبيق نظم المعلومات هي بيئة القطاع الخاص وذلك لأنه يسعى للربحية في أسواق المنافسة، ويعمل في ظل بيئة تتسم بالتغيرات السريعة والفجائية والتي يصعب التنبؤ بها، كما إنه لا يخضع للقيود السياسية والاجتماعية التي تخضع لها الأجهزة الحكومية مما يجعله أكثر حرية في تغيير

اتجاهات حركته ومجالات عمله في أي وقت يشاء. أما في الأجهزة الحكومية فالأمر يختلف، حيث تعمل تلك الأجهزة في ظل بيئة طرفها الأساسي هو الحكومة التي هي أكثر الكيانات استقراراً وسلطة في المجتمع، حيث يسعى المستهلك (طالب الخدمة) إليها خاصة في الدول النامية. وتعتبر تلك الخدمة أساسية ومعروفة، والربح مستبعد كهدف أساسي. وعلى ذلك يسود اعتقاد في الكثير من الدول العربية بعدم الحاجة أو الضرورة لتطبيق الأسس والمبادئ التي تدعو إليها نظم المعلومات (ابوبكر، ٢٠٠١م، ص١١).

٤-٢ غياب التنسيق وإهدار المال والجهد:

إن معظم الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية المعنية بتنمية المعلومات وتطبيق نظم المعلومات تغفل أهمية التنسيق، فكل دولة تضع خططها بمعزل عن جيرانها رغم تماثل المعطيات والظروف الاجتماعية والاقتصادية. فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قد أنشأت مراكز ضخمة للبحوث العلمية، لكن تلك المؤسسات لم تنسق فيما بينها، مما جعلها تبدد أموالها وجهودها بسبب تضارب مشاريعها على مستوى الدول العربية. فعلى سبيل المثال كانت هناك عدة جهات عربية تعمل في وقت واحد على إنجاز مشروع القارئ الآلي العربي لكن العاملين في تلك المشاريع لم يستفيد أي منهم من جهود الآخرين، وقد ظل الجميع ينفقون الجهد والمال في هذا المجال، ثم تخلى الجميع عن مشاريعهم دفعة واحدة عندما حققت شركة صخر خطوتها الرائدة في هذا المشروع.

٤-٣ القصور في الأجهزة الإدارية الحكومية:

تواجه الأجهزة الإدارية في المدن العربية تحديات عصرية عديدة خاصاً الأجهزة الخدمية مثل البلديات التي ترسم حضارة المدينة وتؤدي وظائف حيوية لها. فالمدينة القديمة ذات التاريخ العتيد هي نفسها المدينة التي يجب أن تقدم خدمات القرن الواحد والعشرين، والتي تواجه زيادة مضطردة في السكان، وتطوراً في احتياجات الأفراد من الخدمات المختلفة، بالإضافة إلى إنها تواجه التحدي الصناعي على مشارفها وما يجلبه من مشاكل بيئية. ويشير الواقع إلى أن هذه البلديات لا تقوم بالاستخدام الأمثل للموارد المعلوماتية المتاحة بأفضل الوسائل وأمثلها لتحقيق النتائج التي وجدت من أجلها، وكذلك لم تستفيد إدارات البلديات من تطبيق تقنية نظم المعلومات والمبادئ العلمية الإدارية الحديثة في مواجهة التحديات والمعوقات حتى تتمكن من دفع عملية التطور الإداري في هذه المؤسسات الحيوية (الجعفري، ١٩٨٣م، ص١٢).

٤-٤ عدم اكتمال البنية التحتية للاتصالات والمعلومات:

على الرغم من الجهود الحثيثة للأجهزة الإدارية الحكومية في كثير من المدن العربية لمواكبة التطور التكنولوجي فإن الصورة بشكل عام غير مرضية. ويلخص المستشار الإقليمي للاتصالات

وشبكات الكمبيوتر في اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا وضع المدينة العربية بقوله: «هناك عطش وجوع لكيفية دخول مجتمع المعلومات من باب واسع وليس من باب ضيق لأنه حتى الآن تعتبر أبوابنا ضيقة ونسبة انتشار الإنترنت واستخداماته في الدول العربية هي أقل من معظم دول العالم وهذا يعود لأسباب كبيرة أهمها أن البنية التحتية للاتصالات والمعلومات ليست بالمستوى الذي يجب أن تكون عليه» ، ولابد هنا من الإشارة إلى بعض الاستثناءات لبعض دول الخليج العربي التي خطت قدما إلى الأمام في هذا المجال، فعلى سبيل المثال في الإمارات العربية المتحدة يتم إجراء التجارب على التدريس عن بعد من أجل توسيع حقل التعليم الرسمي وغير الرسمي للسكان في المناطق النائية.

٥-معوقات استخدام نظم المعلومات في الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية:

بالرغـم من أن الكثير من الأجهزة الإدارية الحكومية بالمدن العربية قد تمكنت من اقتناء الأجهزة والنظم المتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات، إلا أن معظمها لا يزال عاجزا عن تحقيق الاستفـادة الكاملـة من امكانات هـذه الأجهزة والنظـم، وتوظيفها كأداة فعالـة في تنمية الموارد المعلوماتية للمجتمع. وتجمع الدراسات والبحوث التي تمت في مجال استخدام هذه التكنولوجيا في مختلف دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية على أن هذه الدول تواجه مجموعة من القيود والمعوقـات التـي تعرقل عملية النقل الفعـال لهذه التكنولوجيا المتطـورة واستخدامها في إحداث تنمية حقيقة (برهان، ١٩٩٩م ،ص٢٣).

ويمكن تصنيف أهم المعوقات المتعلقة باستخدام نظم المعلومات في الأجهزة الإدارية الحكومية بالمدن العربية إلى ثلاثة معوقات رئيسية هي: معوقات تنظيمية وإداريـة، ومعوقات بشرية، ومعوقات تقنية.

٥-١ معوقات تنظيمية وإدارية:

إن أهم المعوقات المرتبطة باستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات في المدن العربية هي انعدام التخطيط والتنسيق والرقابة على الأنشطة المتعلقة باستخدام هذه التكنولوجيا، وذلك كنتيجة لعدم وجود سياسة عامة فنية موحدة على مستوى الدولة في هذا المجال. وما يزال الاهتمام في معظم الدول العربية محدودا بعملية صياغة استراتيجية فنية موحدة تساعد في توحيد مفاهيم وأسس استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة ومقومات الاستخدام الأمثل لامكاناتها الكبيرة. وما يزال الاتجاه السائد هو نحو الحصول على أكثر ما يمكن من طاقات هذه التكنولوجيا بغض النظر عن مدى إمكانية الإدارات المختلفة في الانتفاع منها، مما يؤدي إلى الضياع والهدر في هذه الموارد العامة (Shio، ١٩٨٣،p٢٢).

وفي دراسة ميدانية أجرتها إحدى الشركات الأجنبية على تسعة دول عربية وتضمنها تقرير صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد كل عام في مدينة دافوس السويسرية، حيث تم تصنيف تلك الدول في ضوء علاقتها باستخدام وتطبيق نظم المعلومات داخل أجهزتها الإدارية الحكومية إلى ثلاث فئات كما يلي (حيدر، ٢٠٠٤م ، ص٢٣):

دول ذات نمو سريع وهي الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

دول ناشئة وهي الأردن ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية.

دول نامية وهي سورية وعمان والمغرب.

ويشير الواقع العملي إلى وجود فجوة هائلة بين الفوائد المرتقبة التي يفترض أن تقدمها نظم المعلومات للأجهزة الإدارية بالدول العربية وبين الفوائد التي تم الحصول عليها بالفعل. ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين هما:

أن نظم المعلومات قد تم إدخالها إلى الوحدات الإدارية بدون إجراء أية تغييرات في الهياكل التنظيمية أو في الإجراءات التشغيلية، فقد كان استخدام نظم المعلومات موجها أساسا لأتمتة الإجراءات اليدوية الموجودة.

أنه يتم إدخال تقنية المعلومات في كل إدارة حكومية، وأحيانا في كل قسم من أقسام الإدارة بشكل مستقل عن الأقسام والإدارات الأخرى، ومن النادر وجود سياسة مشتركة بين الإدارات لتنفيذ واستخدام المعلومات في الأجهزة الإدارية.

وعلى ذلك فإن المشكلة الأساسية في معظم الدول العربية هي في الغياب الفعلي للسياسات الوطنية. ولقد أكدت ذلك العديد من الأبحاث في المؤتمرات والندوات التي عقدت في هذا المجال، وأشارت إلى ضرورة الإسراع ـ نظرا للحاجة الملحة ـ بوضع سياسة قومية في مجال نظم المعلومات واستخدام الحاسبات الالكترونية. وبالرغم من قبول هذه الفكرة من مختلف الحكومات في الكثير من الدول العربية إلا أن العدد القليل منها بدأ بنشاط فعال في هذا المجال (برهان، ١٩٨٥م ، ص٢٣).

٢-٥ معوقات بشرية:

يعتبر العنصر البشري هو أهم العناصر في أي نظام، إذ بدون هذا العنصر لا يمكن لأي نظام أن يحقق أهدافه المرجوة، فالمعدات والآلات والأجهزة وكل وسائل التقنية الحديثة ما هي إلا عناصر خاملة بدون العنصر البشري. وعلى الرغم من أن الدول العربية تتمتع برصيد بشري يبلغ حوالي ٢٧٣ مليون نسمة أكثر من نصفهم في سن العمل (١٥–٦٠ سنه) إلا أنهم لا يساهمون بشكل فاعل في تطوير واستخدام نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية في الأجهزة الإدارية(٢٠)، وذلك نظرا للخصائص التالية التي تشترك فيها معظم الدول العربية في هذا المجال وهي:

نسبة الأمية العالية في الدول العربية والتي تصل إلى حوالي ٣٩٪ في مقابل ٢٢,٥٪ على المستوى العالمي حسب تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢م(١٠).

ندرة الكوادر الفنية المتخصصة في هذا المجال، وخاصة بالنسبة للكوادر التطويرية كالمحللين والمبرمجين ومهندسي الصيانة وغيرهم، حيث أن هذه الكوادر هي وحدها القادرة على الارتقاء بمستوى استخدام تكنولوجيا نظم المعلومات بشكل علمي وفعال. ولا تقتصر ظاهرة الندرة هذه على الدول العربية بل تمتد لتشمل معظم الدول النامية.

الفجوة الكبيرة الفاصلة بين الفنيين العاملين في مجال نظم المعلومات وبين المستفيدين من هذه التكنولوجيا مما يجعل الاتصال والتفاهم بين هاتين الفئتين ضعيفا. ونتيجة لذلك يتم تصميم أنظمة لا تلبي حاجة المستفيدين في معظم الحالات، وهذا يعني هدر المزيد من الوقت والموارد. ولذلك يجب التركيز على تأمين الاتصال المناسب لإيجاد التنسيق المستمر والتعاون خلال جميع مراحل بناء الأنظمة منذ الدراسة الأولية وحتى الانتهاء من عملية التنفيذ والاختيار لضمان الوصول إلى أنظمة فعالة تلبي الاحتياجات الفعلية (برهان، ١٩٨٥م، ص٢٣).

تواجه استخدام نظم المعلومات في الأجهزة الإدارية الحكومية في بعض الدول العربية ـ خاصا ذات العمالة الكثيفة العدد ـ مشكلات ذات طابع اجتماعي نظرا لما تسببه الميكنة من تقليص فرص العمل وإلغاء الكثير من الوظائف، مما يؤدي إلى مقاومة العاملين لأي تكنولوجيا جديدة، ويخلق العديد من القضايا الاجتماعية.

إمكانيات استخدام هذه التكنولوجيا في تهديد الحريات الشخصية للأفراد وغيرها من العوامل الاجتماعية سيكون له كبير الأثر في مقاومة استخدام هذه التكنولوجيا. وتشير بعض الدراسات إلى أن الشبكات الخاصة بالشركات والمؤسسات تتعرض للانتهاك بمعدل يتراوح من ١٢ إلى ١٥ مرة كل عام، وكلكما زاد التقدم التكنولوجي كلما أصبح من الصعب حماية شبكات المعلومات وكلما زادت تكلفة تلك الحماية، الأمر الذي يتطلب التخطيط لمواجهته والإعداد الثقافي والاجتماعي لتقبل هذه التكنولوجيا (حيدر، ٢٠٠٢م ، ص).

اللجوء إلى استخدام الكوادر الأجنبية والاعتماد عليها في بعض الدول العربية وبشكل خاص تلك التي ذات إمكانات مالية وفيرة، وغالبا ما تكون هذه الكوادر أقل اهتماما ـ نتيجة لعدم الانتماء ـ بالتعرف على المتطلبات والاحتياجات الحقيقية للجهات التي تستخدم نظم المعلومات، بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن صعوبة الاتصال والتفاهم بين الكوادر الأجنبية والوطنية (الفريج، ٢٠٠٣م، ص١٠).

٥-٣ معوقات تقنية وفنية:

تتمثل المعوقات التقنية والفنية في ضعف انتشار تقنية نظم المعلومات والاتصالات في الكثير من الدول العربية، فبعض هذه التقنيات دخلت إلى الدول العربية في وقت متأخر نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة، كما أن المحتوى العربي على الانترنت قليل نسبياً والتعامل مع أسماء مواقع الانترنت يكون باللغة الإنجليزية، الأمر الذي ساهم في إيجاد حاجز لدى اللذين لا يجيدون غير اللغة العربية. وللتغلب على ذلك لابد من إيجاد المزيد من المواقع العربية ودعم إيجاد

مواصفات قياسية لوضع أسماء مواقع الانترنت باللغة العربية. ومن أسباب ضعف انتشار تقنية نظم المعلومات والاتصالات أيضا قلة الوعي العام بما توفره هذه التقنيات من خدمات، وهناك حاجة بلا شك في توعية الشعوب العربية بذلك. وعند مقارنة إحصائيات الدول العربية بإحصائيات الدول المتقدمة في مجال انتشار الهواتف الثابتة، كما في الشكل رقم (٣)، أو في مجال انتشار الحاسبات الشخصية، كما في الشكل رقم (٤)، أو في مجال انتشار الانترنت، كما في الشكل رقم (٥)، نجد أن معظم الدول العربية لم تتجاوز المعدلات العالمية ولا تزال تحتاج إلى اتخاذ خطوات سريعة وجادة لزيادة هذه النسب، وذلك من اجل اللحاق بركب الدول المتقدمة، في حين أن بعض دول الخليج العربي قد تجاوزت المعدلات العالمية وتسير بخطى جادة في هذا المجال (الاتحاد الدولي للاتصالات).

إن عدم توفر البنية التحتية المناسبة التي تضمن تقديم تلك الخدمات المعلوماتية بالشكل الجيد والتي تغطي جميع أنحاء الدول وبتكلفة مناسبة هو أيضا من الأسباب التي تعيق انتشار هذه التقنيات في بعض الدول العربية. ويقارن الشكل رقم (٦) تكلفة خدمة الاتصال الهاتفي بالانترنت في بعض الدول العربية وبعض الدول المتقدمة، ونلاحظ أن تكلفة هذه الخدمات تعتبر عالية نسبياً في معظم الدول العربية، وخاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار أن متوسط دخل الفرد في الكثير من الدول العربية يقل عن مثيله في الدول المتقدمة (الفريح ، ٢٠٠٣م ، ص٢٢).

ويمكن إجمال أهم المعوقات التقنية والفنية التي تواجه عملية الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الحاسبات في الأجهزة الإدارية الحكومية بالدول العربية فيما يلي:

صعوبة اختيار الأجهزة المناسبة نظرا للتعدد الكبير في الأنواع والنظم المختلفة، وعدم وجود أسس واضحة للمفاضلة بينها، بالإضافة إلى سرعة تطور هذه الآلات. ويزيد الأمر تعقيدا شدة المنافسة في سوق الحاسبات مما يجعل الاختيار صعبا. وقد تفرض أحيانا بعض الأنواع والأنظمة نفسها في السوق على عكس ما يرغب المستخدم في الحصول عليه.

مشكلات تتعلق بتشغيل الأجهزة، كالأعطال وسرعة الإصلاح وإجراء عمليات الصيانة الوقائية ومسئولية الشركات الموردة والتزامها في تنفيذ التعهدات المختلفة. وكذلك المشكلات الناتجة عن عدم انتظام التيار الكهربائي وغيرها من المشكلات المرتبطة بظروف العمل كالرطوبة والحرارة وغيرها .

السرعة الكبيرة لتقادم أجهزة الحاسبات الالكترونية، مما يؤدي في معظم الحالات إلى تغييرات كبيرة في الأنظمة القائمة، حيث يتطلب ذلك موارد مالية وفترة زمنية كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إجراء تقييم صحيح أو دراسة حقيقية للجدوى أو غير ذلك من القرارات الهامة.

عدم إتباع الطرق العلمية لتحديد الاحتياجات اللازمة لمختلف وحدات وتجهيزات الحاسبات الالكترونية، وهذا لا يمكن أن يتم إلا عن طريق القيام بدراسة للجدوى من الناحيتين الفنية والاقتصادية، مما يؤدي في النهاية إلى عدم التطابق بين الإمكانيات المتوفرة والاحتياجات الفعلية(١٩).

شكل رقم (٣) انتشار أجهزة الهواتف الثابتة في بعض الدول عام ٢٠١١م

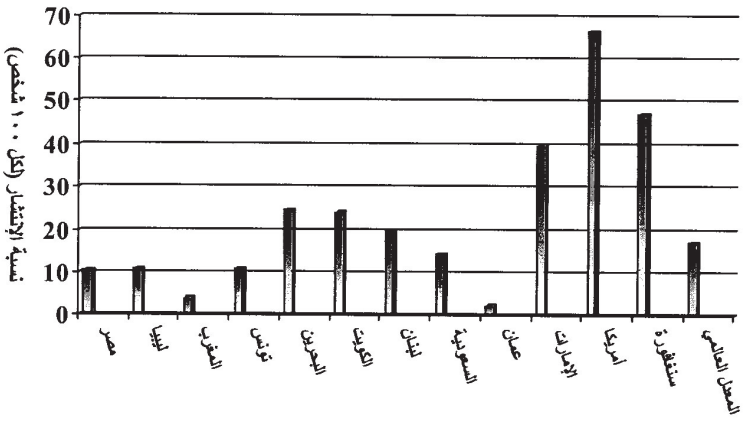

شكل رقم (٤) انتشار الحاسبات الشخصية في بعض الدول عام ٢٠١١م

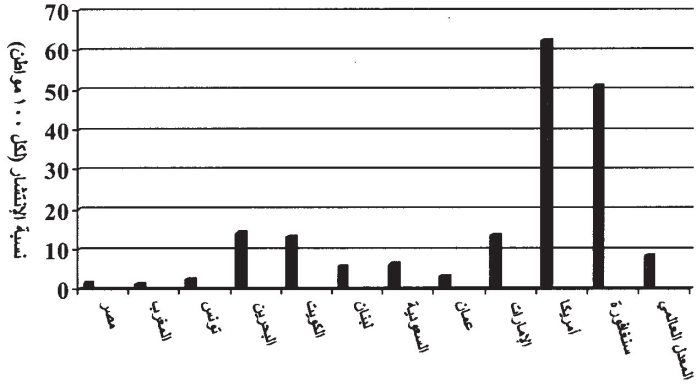

شكل رقم (٥) انتشار الإنترنت في بعض الدول عام ٢٠١١م

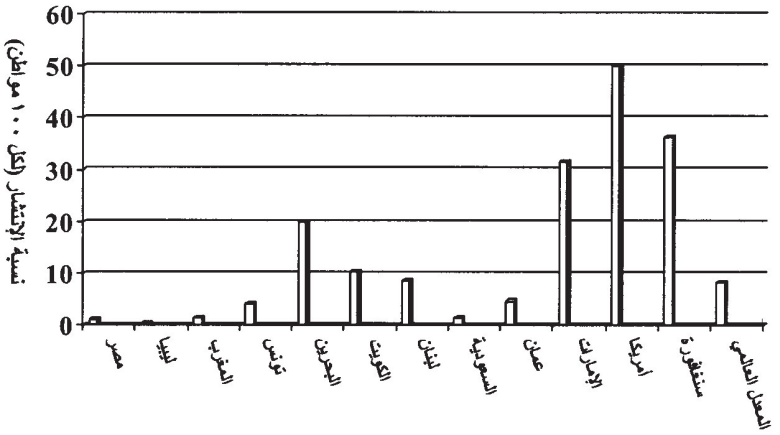

المصدر: الشكل رقم ٣،٤،٥ من الاتحاد الدولي للاتصالات ITU .

الخلاصة:

تعتبر المعلومات أحد الموارد الاستراتيجية في أي جهاز إداري، حيث لا يمكن أداء العديد من العمليات الأساسية أو اتخاذ أي قرار بدون الاعتماد على المعلومات، كما تعد المعلومات في الأجهزة الإدارية استثمارا يمكن استغلاله استراتيجيا للحصول على ميزة تنافسية. وعلى ذلك أصبحت الأجهزة الإدارية تنظر إلى نظم المعلومات كمجال يمكن من خلاله خلق الفرص أو إضافة قيمة لديها.

ولا شك أنه من الضروري إدراك التأثير الهائل للتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا ونظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية العربية، وانعكاس ذلك على الأنشطة الحضرية بالمدينة العربية. فسوف تتغير الكثير من أساليب تأدية تلك الأجهزة لأعمالها، ومن وسائل تحقيق تلك الأجهزة لأهدافها، وسوف يصاحب ذلك تغيير الكثير من المعتقدات التنظيمية السائدة. لقد أصبح لزاماً في ظل تكنولوجيا ونظم المعلومات أن تعيد الأجهزة الإدارية الحكومية في معظم المدن العربية اكتشاف نفسها، وتراجع تقييم خدماتها، والتركيز على طالب الخدمة، والهيكلية التنظيمية، واستخدام التكنولوجيا. وسوف يتوقف نجاح تلك الأجهزة على نحو أكثر من ذي قبل على فهم طبيعة التغير واستباق التكنولوجيا واستخدامها على نحو يوظف مزاياها.

التوصيات:

يوصي الباحث من خلال ما توصل اليه البحث بضرورة الاتي

ضرورة استخدام نظم المعلومات بصورة واسعة في المؤسسات الحكومية.

بيان دور الاتصال في عملية إرسال واستقبال المعلومات والتنسيق بين الوحدات المختلفة داخل المؤسسات وخارجها.

ضرورة زيادة وعي القادة الإداريين بأهمية نظم المعلومات.

إبراز دور نظم المعلومات في العملية الإدارية، ومساهمتها في الحد من التعقيدات في بيئة العمل داخل المؤسسة.

تبني أنظمة معلوماتية جديدة قادرة علي تحسين الأداء الإداري في كافة المؤسسات.

يجب على الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية أن تقوم برسم سياسات واستراتيجيات لتطوير موارد المعلومات.

توفير الدعم الفعال للتنمية العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في المدينة العربية من خلال دعم التحول للمعلوماتية .

المصادر والمراجع:

عفيفي، أحمد كمال الدين & يوسف، وائل محمد، «المدينة العربية في ظل الحكومة الالكترونية»، ندوة الحكومة الالكترونية ـ الواقع والتحديات، مسقط، سلطنة عمان، مايو ٢٠٠٣م.

قنديلجي، عامر إبراهيم & السامرائي، إيمان فاضل، "تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها"، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٢م.

برهان، محمد نور، "إدارة أنظمة المعلومات الحكومية ـ عناصر الاستراتيجيات والسياسات"، (مترجم)، تقرير صادر عن دائرة التعاون الفني للتنمية بالأمم المتحدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، ١٩٩٤م.

حيدر، معالي فهمي، "نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م

العبد، جلال إبراهيم & الكردي، منال محمد، "مقدمة في نظم المعلومات الإدارية: النظرية ـ الأدوات ـ التطبيقات"، مطابع الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

محمود، حاتم محمود فتحي، "الثورة الرقمية وتأثيرها على عمارة القرن الحادي والعشرين"، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة جنوب الوادي، أسوان، ٢٠٠٤م.

Gordon، Judith R. & Gordon، Steven R.، "Information Systems: A Management Approach"، 2nd ed.، New York: Harcourt Brace College publishers، The Dryden Press، 1999.

السيد، سمير إسماعيل، "نظم المعلومات الإدارية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2000م.

Mitchell، "E-topia: The Future of Cities in the Digital Age"، Public lecture، web site: www.builtenvironment.com، Amman، February 2000.

الفريح، إبراهيم صالح، "انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات في الدول العربية وأثرها على مشاريع الحكومة الالكترونية"، ندوة الحكومة الالكترونية ـ الواقع والتحديات، مسقط، سلطنة عمان، مايو ٢٠٠٣م.

مصمودي، مصطفي، "العالم العربي وعصر المعلومات في ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة بالعالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨م.

مجلة الثورة، مؤسسة الوحدة للصحافة والنشر، العدد ١١٤٧٤، دمشق، ٩ أيار ٢٠٠١م

محمود، زكريا الشيخ، "استخدامات الأرضي والتصميم الحضري في مدن المستقبل"، ندوة مدن المستقبل، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، ١٠-١٢ نوفمبر٢٠٠١م.

رضوان، عبد السلام، " ثورة الانفوميديا ـ الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك"،

عالم المعرفة، عدد يناير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م.
درويش، إبراهيم، "التنمية الإدارية»، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٨٢م.
أبو بكر، فاتن أحمد، "نظم الإدارة المفتوحة ـ ثورة الأعمال القادمة للقرن الحادي العشرين»، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١م.
يوسف، حسن، "المنطقة العربية والفجوة الرقمية"، مجلة بي سي العربية، ١ مايو ٢٠٠٣م.
الجعفري، عبد الرحمن أحمد، "التحليل الإداري بداية الانطلاق لتطوير المدينة العربية"، المؤتمر السابع لمنظمة المدن العربية: أساليب الإدارة والتنظيم في خدمة المدن العربية المعاصرة، الجزائر، ١٩٨٣م.
برهان، محمد نور، "استخدام الحاسبات الالكترونية في الإدارة العامة في الدول العربية ـ نظرة تحليلية ومستقبلية"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٥م.
Shio، Martin J.، "An Approach to Design of National Information Systems for Developing Countries"، Information Systems in the Public Administration، North–Holland Pub. Co.، Amsterdam، ١٩٨٣. .

المتولي، محمد، تأهيل الكوادر البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية، ندوة الحكومة الالكترونية ـ الواقع والتحديات، مسقط، سلطنة عمان، مايو ٢٠٠٣م.
الاتحاد الدولي للاتصالات (www.ituarabic.org ITU).

أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان

١٩٨٠ - ٢٠١٤م

دراسة قياسية

د. حسن توكل أحمد فضل

المستخلص

تناولت الدراسة أثر السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التطورات المستمرة التي شهدها السودان في الثلاثين عاماً الماضية، وتفاقم عدد من المشكلات الاقتصادية مثل زيادة معدلات التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام واختلال وضعية ميزان المدفوعات وتذبذب سعر الصرف، كل هذه المشكلات والاختلالات أثّرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية. وتمثلت أهمية الدراسة في موضوع الأثر الجامع لعوامل أساسية من أدوات السياسة النقدية والمالية، وعوامل فنية لعدم استقرار أسعار الصرف وأثر ذلك في الاستقرار الاقتصادي في السودان. وهدفت الدراسة إلي استعراض خصائص الاقتصاد السوداني، وخصوصية تجربته في تطبيق أدوات السياسة النقدية والمالية، ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في عدم تحقيق الاستقرار في سعر الصرف السوداني في فترة الدراسة. وقياس أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف في فترة الدراسة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي والمنهج الاقتصادي القياسي الذي استخدمه الدراسة في تحليل وتقدير النموذج المقترح. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ضعف السياسات النقدية والمالية وعدم فاعليتها بدرجة عالية يرجع إلى ضعف الأسواق النقدية والمالية وضيق نطاقها، الأثر المتزايد لبعض المؤسسات المالية غير المصرفية، مما يجعل المصرف المركزي ووزارة المالية لا يستطيعان توجيه نشاط هذه المؤسسات بما يتلاءم مع وسائل السياسات النقدية والمالية. وكان لقصور البيانات الرسمية للسلاسل الزمنية لمتغيرات النماذج القياسية المقدرة أثر سلبي في التقدير، حيث أن بعض النتائج لم تتطابق الواقع الاقتصادي.

وتميزت فترة الدراسة بوجود سياسات اقتصادية كلية (نقدية ومالية) مخططة مركزياً بحجم كبير من الاستثمارات وبمشاكل في إنجاز المشاريع المبرمجة أدى ذلك إلى اللجوء المفرط إلى الخارج للاقتراض بالإضافة إلى الإصدار النقدي من البنك المركزي دون مقابل في الإنتاج. وأوصت الدراسة بضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية، والعمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع. وتشجيع الصادرات خارج المحروقات. وضرورة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية في تحديد الأهداف النقدية وأن يتولى البنك المركزي صياغة واختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه السياسة. والحفاظ على استقرار سعر الصرف المعوم، ودوره كهدف كلي.

الكلمات الافتتاحية:

السياسة النقدية، السياسة المالية، سعر الصرف، المعادلات الآنية، استقرار السلاسل الزمنية، منهجية التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، الاقتصاد السوداني.

Abstract

Study examined the impact of the financial and monetary policies in stabilizing the exchange rate in the Sudan, The problem of the study is come from the ongoing evolution happened in the Sudan in the last thirty years, especially with regard to the matter to exacerbate some of the economic problems, such as increasing inflation and unemployment rates and the increasing of the external debt and debt service disruption the status of the balance of payments and exchange rate fluctuations, all of these problems and imbalances have affected the macroeconomic indicators .The importance of the study is come from the impact of the whole factors essential instrument of monetary and financial policy, and technical factors for the instability of exchange rates and the impact on economic stability in the Sudan .The study aimed to review the characteristics of the Sudanese economy, and the privacy of its experience in the application tools for monetary and financial policies, and to study the most important internal and external factors that contributed the failure to achieve exchange rate in the study period . The impact of monetary policy tools and financial stability in the exchange rate in the study period .The study used the descriptive method , in some parts of the study, and analytical approach in others to explain and analyze various economic phenomena and analytical data and

statistics related to the exchange rate in the Sudan, also used the historical method, as well as the curriculum standard for the analysis and assessment of the proposed model for measuring the impact of monetary policy tools and financial stability in the exchange rate .The study found many results the most important results is ,that the weakness of monetary and financial policies and ineffective high degree due to the weakness of the monetary markets, and its narrow scope, the increasing impact of the financial non-banking institutions, making the Central Bank and Ministry of Finance not to directing the activity of these institutions in line with the means of the monetary and financial policies. it was a lack of official data for time series variables standard models estimated negative impact on the appreciation, as the results did not match with the hypotheses to the study period, the existence of macroeconomic policies (monetary and financial) planned center large investments and problems in the completion of projects programmed led to excessive borrowing from abroad in addition to monetary issuance of central bank without charge in production. The study recommended the need to conduct research and studies to know the reasons for the low toll revenues from non-tax revenue collection and regular work hard to spread awareness of taxation among the community .Encouraging the non-oil exports. And the need for coordination with the Central Bank and Ministry of Finance in setting the cash goals and assume the central bank and the Ministry of Finance to formulate and choose the right tools for the implementation the policies. And to maintain the stability of the floating exchange rate and its role as a wholly target.

المقدمة:

يحتل الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة كأهم غاية يسعي الاقتصاد الكلي لتحقيقه، والاستقرار في أسعار الصرف بصورة خاصة أهمية كبيرة في المدارس الاقتصادية لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي، وقد ازدادت هذه الأهمية بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩ – ١٩٣٣م التي عصفت بالمنظومة الرأسمالية والتي تساقطت معها المسلمات الكلاسيكية كاستحالة وجود بطالة دائمة وآلية عمل اليد الخفية والدور الحيادي للدولة وسيادة قانون ساي Say›s Low في الأسواق. وقد آلت هذه الظروف إلى ظهور المدرسة الكينزية لتنتشل الرأسمالية من هذه الأزمة لتلاقي رواجا بين الاقتصاديين.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل دولة من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاثة، الاقتصادية والمالية والنقدية. إن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي. وفى إطار هذا الدراسة يمكن النظر إلى الفكر المنظومى باعتباره إطاراً للتحليل والقياس والتخطيط يُمكّننا من التقدم نحو أهداف واجبة التحقيق وإيضاح أهمية التكامل والتناسق والتفاعل المتوازن لمنظومة هذه السياسات المتنوعة بهدف تحقيق أو تدعيم الاستقرار الاقتصادي عبر استخدام النماذج القياسية .

استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية والمالية في مختلف الدول، وذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساساً لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملتها لتجنيب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاظم هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضه للأزمات والمشاكل الخارجية ، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيها. وشهد السودان خلال الأربعة عقود الأخيرة تدهوراً كبيراً في قيمة العملة الوطنية وعدم استقرار في سعر الصرف والسياسات المتعلقة به. وقد أدي ذلك إلي تعرض قيمة الأصول إلي التآكل نتيجة للتدهور المستمر في قيمة العملة السودانية مقابل الدولار الأمريكي. ويعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية لأنه يؤثر ويتأثر بالمؤشرات الاقتصادية الأخري. بالإضافة إلي تأثره بالأوضاع الداخلية والخارجية، ونتيجةً للتبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول نشأ مفهوم سعر الصرف، لذا تولي السلطات النقدية سياسات سعر الصرف إهتماماً كبيراً خاصة الدول التي تعاني من شح في مواردها من العملات الأجنبية، لأن قوة الإستقرار الاقتصادي لأي بلد ترتبط إرتباطاً وثيقاً بسعر

الصرف العملة الوطنية أمام العملات الأخري.

المشكلة:

أن السياسة المالية والنقدية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد القومي، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسات (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة وأهمها استقرار سعر الصرف، فهل تمكنت السلطة المالية والنقدية من خلال إدارتها للسياسة المالية والنقدية من تحقيق المستويات الثابتة والمستقرة لأسعار الصرف في السودان في فترة الدراسة؟. والتطورات المستمرة التي شهدها السودان في الثلاثين عاماً الماضية، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية والاقتصادية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازني واختلال وضعية ميزان المدفوعات وتذبذب سعر الصرف. كل تلك الاختلالات أثّرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية وأدّت إلى اختلاف الأفكار، هذا ما نتج عنه بزوغ مظهر جديد للسياسة النقدية والمالية، وقد كان لهذا المظهر أثر كبير على إبراز تزايد أهمية قدرة السلطات النقدية والمالية للتأثير على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وهنا يثور تساؤل رئيسي حول دور وأثر أدوات السياسة النقدية والمالية المطبقة خلال الفترة محل الدراسة في تحقيق الإستقرار بسعر الصرف في السودان، فهل تمكنت السلطة النقدية والمالية من خلال إدارتها للسياسة النقدية والمالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تحقيق الإستقرار بسعر الصرف، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن العام للاقتصاد؟

أهمية الورقة:

في ظل تبني السودان لبرامج التصحيح الاقتصادي منذ العام ١٩٩٢م والاقتصاد السوداني يشهد تحولات هامة في السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية وتمثلت في معظمها بتخلي الإدارة الاقتصادية عن سياسات الحماية، وتشجيع الانفتاح على الخارج من خلال تشجيع الصادرات والتحول نحو اقتصاد السوق المفتوح بشكل مباشر، وقد أدت هذه التحولات إلى سلسلة من الآثار. وتتلخص أهمية هذه الدراسة في أن السياسة المالية والنقدية لهما أهمية كبرى في تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف في السودان، فهما يؤثران في مستويات التوظيف، والادخار وفي الاستراد والتصدير، وفي الإنتاج والاستهلاك في مستوى الأسعار.

أهداف الورقة:

هدفت الورقة إلى محاولة الكشف عن اثر السياسات النقدية والمالية المطبقة في السودان في تحقيق الإستقرار بسعر الصرف الجنيه السوداني، وتسعي الدراسة إلي الوصول إلي الأهداف التالية:-

1. التعرف على (الإطار النظري) مفهوم وأنواع ومحددات سعر الصرف، واستعراض خصائص الاقتصاد السوداني، وخصوصية تجربته في تطبيق أدوات السياسة النقدية والمالية، ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في عدم تحقيق الاستقرار في سعر الصرف السوداني في فترة الدراسة.

2. قياس أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف في فترة الدراسة.

3. الخروج بتوصيات قد تسهم في علاج الإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد القومي وكيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإستقرار بسعر الصرف الجنيه السوداني.

أسئلة الورقة:

ويشتق من صميم السؤال الرئيسي (هل تمكنت السلطة النقدية والمالية من خلال إدارتها للسياسة النقدية والمالية في السودان من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تحقيق الإستقرار بسعر الصرف، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟)، أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها، وإن الإجابة عن السؤال الرئيسي مر عبر الإجابة عن جملة الأسئلة الفرعية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. هل اسهمت السياسات النقدية والمالية التي طبقتها الدولة في التعرّف علي العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في مشكلة عدم استقرار سعر الصرف السوداني في فترة الدراسة؟.

2. ماهو أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في فترة الدراسة من الناحية النظرية والتطبيقية؟.

3. ما هو أثر السياسات النقدية والمالية في تلافي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها الارتفاع والانخفاض في سعر الصرف في الاقتصاد السوداني في فترة الدراسة.

4. ماهي أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحدد وتُفسّر وتؤثر في وعلي نموذج سعر الصرف في السودان؟.

فرضيات الورقة:

وضعت الورقة فرضية رئيسية مفادها أن السياسة النقدية والسياسة المالية ساهمت (إلى جوار بعض السياسات الأخرى) المطبقة بأدواتها المختلفة في علاج بعض المشكلات الاقتصادية

التي واجهت الاقتصاد السوداني ومن ثم المساهمة في تحقيق التوازن واستقرار سعر الصرف في المدى المتوسط والمدي القصير خلال الفترة محل الدراسة ١٩٨٠-٢٠١٤م وعجزت عن الاستقرار في المدي الطويل.

وفرضيات فرعية هي:-

1. عدم كفاءة وفعالية تطبيق السياسات النقدية والمالية المتبعة في السودان أثرت سلباً علي استقرار سعر الصرف الجنيه السوداني في فترة الدراسة.
2. حققت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها الدولة في القضاء علي تذبذب سعر الصرف في فترات وعجزت في فترات أخر.
3. يتأثر نموذج سعر الصرف في السودان في فترة الدراسة بكل أدوات السياسة النقدية والمالية، بالإضافة إلي بعض متغيرات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

منهجية الورقة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، في بعض أجزاء الدراسة، يتناول فيها الإطار النظري لظاهرة سعر الصرف من حيث مفهومها وأنواعها وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن عدم استقراره، ووسائل علاج تذبذبه وفق أدبيات الاقتصاد القياسي والنماذج القياسية، كما اتبعت المنهج التحليلي في بعض أجزاء الدراسة لشرح وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والبيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، كما تم استخدم المنهج التاريخي من خلال عرض العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت عدم استقرار سعر الصرف في السودان للفترة من ١٩٨٠ – ٢٠١٤م. وكذلك التحليل القياسي الذي استخدمه الدراسة في تحليل وتقدير النموذج المقترح لقياس أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

النموذج القياسي المقترح:

١ معادلة سعر الصرف $$EX = C_1 + C_2 INF + C_3 MS + C_4 DOP + C_5 F + C_6 R + C_7 X + C_8 M + U$$

٢ معادلة حجم الصادرات $$X = C_9 + C_{10} EX + C_{11} INF + C_{12} DOP + C_{13} XT + U$$

٣ معادلة حجم الواردات $$M = C_{14} + C_{15} EX + C_{16} MT + C_{17} GDP + C_{18} INF + C_{19} DOP + C_{20} LAGM + U$$

٤ معادلة معدل التضخم $$INF = C_{21} + C_{22} EX + C_{23} RGDP + C_{24} RMS + U$$

٥ معادلة عرض النقود $$MS = + C_{25} + C_{26} EX + C_{27} INF + C_{28} GDP + U$$

٦ معادلة الاحتياطي من النقد الأجنبي $$R = C_{29} + C_{30} X + C_{31} F + C_{32} LAGR + U$$

حيث أن:

سعر الصرف	EX
معدل التضخم	INF
تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية	F
الاحتياطي النقد الاجنبي	R
الصادرات	X
الواردات	M
ضرائب الصادرات	TX
ضرائب الواردات	TM
درجة الانفتاح	DOP
حجم الصادرات في السنة السابقة	LAGX
حجم الواردات في السنة السابقة	LAGM

معدل نمو الناتج المحلي RGDP

معدل نمو عرض النقود RMS

حجم الاحتياطي من النقد الاجنبي في السنة السابقة LAGR

عرض النقود Ms

المتغيرات العشوائية U_6 ، U_5 ، U_1 ، U_2 ، U_3 ، U_4

٣- أدوات الورقة:

أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في الدراسة، فسيعتمد الباحث في دراسته على الأدوات التالية:

1. أدوات التحليل القياسي والاقتصادي، نظرًا للطبيعة الاقتصادية للظاهرة محل الدراسة.
2. الإحصاءات المتعلقة بالاقتصاد السوداني، وبصفة خاصة الإحصاءات النقدية والمالية وغيرها من الإحصاءات التي تساعد الباحث في تقدير النموذج الكامل (نموذج المعادلات الآنية) المقترحة لمعرفة أثر السياسات النقدية والماالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف في السودان.
3. القوانين والقرارات المرتبطة بتنفيذ السياسات النقدية والمالية خلال فترة الدراسة.
4. مختلف الدراسات والندوات والدوريات والورش وبحوث المؤتمرات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تناولت بالدراسة والتحليل للظاهرة محل الدراسة.

المحور الأول

السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) وأدبيات سعر الصرف

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية، مفهومها وأدواتها:

المفهوم العام للسياسة الاقتصادية ينطوي تحته مجموعة من السياسات المكونة لها السياسة المالية، السياسة النقدية، وغيرها، وتعتبر السياسة النقدية والسياسة المالية من أهمها نظرا لما نالته من اهتمام من طرف المحللين الاقتصاديين وهذا لتأثيرها على حجم النشاط الاقتصادي والائتماني وما تحدثه من آثار على الاستثمارات الداخلية والكتلة النقدية واستقرار سعر الصرف.

وإن كان موضع سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية هو أمرا هاما وضروريا لحسن استخدام الموارد وتنميتها وتوفير العدالة والاستقرار، فليس ذلك يعني أن تقوم الدولة بإدارة العلاقات الاقتصادية والتدخل المستمر بشكل مباشر، إنما المقصود بذلك هو قيامها بتنظيم إدارة الموارد الاقتصادية في اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة، وأن تكون للدولة القدرة على منع أي انحراف من شأنه أن يهدد مصالح المجتمع (حازم الببلاوي، ١٩٩٨، ،ص٢٠٢.)

أولاً: تعاريف ومفاهيم السياسة الاقتصادية:

تستعمل كلمة سياسة في لغة العرب مصدرا لساسة يسوس، وتطلق بإطلاقات كثيرة ومعناها في جميع إطلاقاتها يدور حول تدبير الشيء و التصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد بها تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب عليه الإحسان، ويقصد بها منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها أنها طريقة الحكم، كما عرفت أيضا بأنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الإقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية.

ثانياً: أدوات السياسة الاقتصادية وكيفية إعدادها:

١ - أدوات السياسة الاقتصادية:

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي عبر السياسات الاقتصادية إلى المجموعات أو السياسات التالية (السيّد عطية عبد الواحد، ١٩٩٣م، ص ص ١٥-١٦.):

أ. أدوات السياسة النقدية.

أ. أدوات السياسة المالية.

ب. نشاط الأعمال العام.

ج. التدخل المباشر من خلال الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص.

والمعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث يحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية والسياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار والصادرات والواردات والصرف الأجنبي والاجور١. فالسياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية والسياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية التي هي جزء منها وتختص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الاجنبي، وسياسات أسعار الصرف (أحمد جامع، ١٩٩٠م، ،ص٢٤١).

٢- أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية:

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي:

أ. تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، لمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

ب. تحديد البدائل: بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، فإنّ راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل: فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض، وخفض الإنفاق الحكومي، كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العرض النقدي.

ه. تحليل البدائل: عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلاّ أن يختار الحل المناسب،

المطلب الثاني: مفاهيم وتعاريف السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة. فقد ظهر مصطلح السياسة النقدية مع بداية القرن التاسع عشر، وتطور مدى الاهتمام به منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنظرية الكمية للنقود من المفهوم الحيادي إلى المفهوم غير الحيادي ذو التأثير الأقل أهمية بالمقارنة بالسياسة المالية، ثم إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي و ذلك وفقا للمرحلة الثالثة من مراحل تلك النظرية (سمير محمود معتوق، ١٩٨٩م، القاهرة ص ص١٤٤-١٤٩).

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية جزءا من السياسة الاقتصادية، ذلك لأنها تساهم في تحقيق أهدافها العامة، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وتختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات. ومن ما سبق يتضح أن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمحور حول الأهداف التالية (طارق لحاج، ١٩٩٩م، ص٢٠١.).

١. استقرار المستوى العام للأسعار:

تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار، والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة لما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة. إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، مساعدة على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.

٢. التوازن في ميزان المدفوعات:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة. أما في حالة تحقيق ميزان المدفوعات عجز تلجأ الدولة الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة، حتى تشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية علما بأن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

٣. تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية:

تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية، بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة ومن ثم الوصول إلى الأهداف المحددة، حيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوى مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية سلطته النقدية هو أحد أهم الأهداف لدى السلطة النقدية والتي تسعى لتحقيقها.

٤. تحقيق التنمية الاقتصادية:

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في توجيه السياسة الإستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة، إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونموه، حيث أن تحقيق التنمية الاقتصادية يعني رفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار. فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثماراً إذا الهدف هو هدف تمويل الاستثمار بمعنى آخر تمويل التنمية الاقتصادية٢ والتمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا.

المطلب الرابع: مفاهيم وتعاريف السياسة المالية:

اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية «Fisc" و تعني حافظة النقود أو الخزانة٣. وكانت السياسة المالية يُراد في معناها الأصلي كلاًمن المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب «السياسة المالية و دورات الأعمال» للبروفيسور Alain. H. HANSEN، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه ، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثمَّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة و ضمان توازنها، ولكن نظراً لأنَّ اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس و مفهوم السياسة المالية.

وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى (نفس المرجع مباشرةً، ص ص ٤٥٤ – ٤٥٦.).

المطلب الخامس: أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة. فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، ولذلك فإن السياسة المالية تعمل علي تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو الآتي (سلوى سليمان، ١٩٧٣م، ص١٦٢.):

أولاً: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما٤.

أ- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار.

ب- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار.

المطلب السادس: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

يمكن أن يجمع المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحيات الاقتصادية، أما المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية فيجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاث للتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود، والترخيص)، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني مثل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار، والصادرات، والصرف الأجنبي والأجور٥، وعليه فان السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع

يمكن أن تضم السياسة النقدية والمالية وبالطبع السياسة التجارية تندرج تحت السياسة الاقتصادية فهي جزء منها وتتخصص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي وغيرها (احمد جامع، المرجع السابق- ص ٢٤١.).

أولاً: السياستان النقدية والمالية كأهم أدوات الإدارة المالية العامة:

الإدارة المالية العامة في إطارها العام، مصطلح واسع يضم مجموعة التشريعات المالية، ومتطلبات تنفيذها والإجراءات وأساليب العمل التي تستخدمها في تصريف الأمور المالية للدولة٦. يقع على عاتق الإدارة المالية في الأجهزة الحكومية ثلاث مسؤوليات رئيسية أولها تقديم النصح أو المشورة المالية، وثانيها توفير المعلومات المالية وأخيراً الرقابة المالية.

ويدخل في إعداد اختصاصات ومسؤوليات الإدارة المالية العامة التشريعات الضريبية والجمركية، إدارة الملكية العقارية للدولة، الإجراءات المالية والمحاسبية المتعلقة بالجباية والصرف، والتوثيق المالي والمحاسبي، النظم المحاسبية المتبعة بما في ذلك الأسس المحاسبية ونظم المعلومات وأساليب الرقابة الداخلية والخارجية (حنارزوقي الصائغ، ١٩٨٧م، ص٥).

فالدراسات في الإدارة المالية العامة لا تنصب أساسا على الزاوية المالية بقدر ما تنصب على الزاوية الإدارية، حيث يتمركز نشاطا في هذا الشأن على ثلاث محاور جوهرية هي (على العربي وعبد المعطي عساف، ١٩٩٢م، ص٤-٥):

أ. تحصيل الإيرادات.

ب. توزيع النفقات.

ج. الرقابة على الموارد المالية، وضمان الاستخدام الأمثل لها.

وفي سبيل ممارستها لهذه المهام المختلفة تظل الإدارة المالية محكومة بإطار عام ينظم ويضبط تحركها وهو ما يسمى بالسياسة المالية للدولة والتي تقع بدورها في إطار أكثر شمولية يسمى بالسياسة العامة للدولة، واهم ما تمارسه الإدارة المالية العامة في مجال تحصيل وتعبئة الموارد المالية ما يلي:

1- المساهمة في دراسة وتحديد مصادر تمويل النشاطات الحكومية المختلفة.

2- المساهمة في دراسة وتحديد الحجم الكلي للإرادات العامة المطلوبة.

3- القيام بتحصيل الأموال التي تم تحديدها خلال الفترة الزمنية المحددة مع القيام على صيانتها والمحافظة عليها.

ثانياً: أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

(ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سابق- ص ص ٣٢١- ٣٢٥.):

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها وهي في ذلك تستند إلى سياسة اقتصادية عامة بهدف بلوغ تلك الأهداف، من مكونات السياسة الاقتصادية نجد المالية والسياسة النقدية التي تمثل احد الركائز الأكثر دعامة لها وغالبا ما تضع الدولة أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين.

نظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فان التنسيق بينها وبين أهداف كل منها، أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين (النقدية والمالية) أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها. إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظر الوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي و للتخفيض من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير.

المطلب السادس: مفاهيم وتعريف سعر الصرف:

سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخري،أو هو نسبة مبادلة عملتين. ولا يوجد إتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر الي سوق الصرف الأجنبي وتحديد وحدة القياس في هذة العلاقات التقابلية بالعملات المختلفة. وتقوم أغلب الدول علي حساب العملات الأجنبية بوحدات قياس من العملات الوطنية. وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في كل وحدات من العملة الوطنية.غير أن هناك دول أخري تري أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة في شكل وحدات من علمة أجنبية معينة. ومن الواضح أنه لاخلاف بين الطريقتين. وككل ثمن فإن سعرالصرف عرضة للتقلب الإرتفاع والإنخفاض ، لكن درجة هذا التقلب إما تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع (زينب حسين عوض الله، ٢٠٠٤م، ص ٤٤.)٧.

ويمكن تعريف سعر الصرف ايضاً بانه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية (جنيه سوداني) مثلاً ، التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملات الأجنبية (دولار أمريكي)، ومن زاويه اخري يمكن النظر إلي سعر الصرف باعتباره ، عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملات الوطنية (سامي عفيفي، ٢٠٠٥م، ص ٢٣).

إن سعر الصرف هو ببساطة نسبة عملة مقيمة مقارنة بعملة أخرى. ويشار إلى العملة

الأولى على أنها العملة الأساسية والعملة الثانية على أنها العملة المقابلة أو عملة العرض. في حال الشراء، فإن سعر الصرف يحدد المبلغ الذي يتعين دفعه بالعملة المقابلة أو بعملة العرض للحصول على وحدة واحدة من العملة الأساسية. وفي حال البيع، فإن سعر الصرف يحدد المبلغ الذي يتم الحصول عليه بالعملة المقابلة أو بعملة العرض عند بيع وحدة واحدة من العملة الأساسية.

المطلب السابع: أدوات وأهداف سعر الصرف:

أولاً: أدوات سعر الصرف:

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:-

١. تعديل سعر صرف العملة:

لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

- إتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج للصادر العالمي.

- ضرورة إتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للإرتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن إرتفاع الصادرات.

1. ضرورة توفر إستقرار في الأسعار المحلية.
2. عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
3. استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.
4. الاستجابة لشروط مارشال – ليرنر والقاضي بأن تكـــون: $(e_m+e'_m<1)$ أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح (عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ١٣٤-١٣٥).

٢. إستخدام إحتياطات الصرف:

في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند إنهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

٣. إستخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر إنهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

٤. مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم إستخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية في هذه الأداة:-

أ. منع التسوية القبلية للواردات.

ب. الإلتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.

ج. تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة.

د. حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.

ومن هنا نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد إنتشار ظاهرة التعويم.

٥. إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو إعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه

ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي (المرجع السابق، ص ١٣٦-١٣٧).

ثانياً: أهداف سعر الصرف:

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

١. مقاومة التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

٢. تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي «الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية» إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم إستيرادها.

٣. توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي مثل (المواد الأوليةفي الزراعية) نتيجة إنخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور.

٤. تنمية الصناعة المحلية:

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام ١٩٤٨ م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام بإعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات (المرجع السباق، ص ١٣٦-١٣٧).

المحور الثاني

الدراسة القياسية لسعر الصرف في السودان في الفترة من

(١٩٨٠ - ٢٠١٤م)

تمهيد:

تعد النماذج القياسية أو (نماذج الاقتصاد القياسي) من الأساليب المستخدمة في عمليات رسم وإعداد السياسات الاقتصادية وتخطيط ومتابعة أنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ أنها تعتمد على تحليل الظواهر التي تتحكم في تحديد أدوات هذه السياسات وتكوين الفعاليات والأنشطة الاقتصادية ودراسة التفاعل فيما بينها مستندة بذلك على النظريات الاقتصادية والأساليب الإحصائية والمنطق الرياضي على حد سواء. وإن بيان خطوات بناء النموذج القياسي وإعطاء صورة واضحة عن منظومة المعادلات الآنية وأنواعها ومشكلة التشخيص بالإضافة إلى استعراض طرق التقدير لمعالم منظومة المعادلات الآنية استنادا إلى نوع تشخيصها من أهم خطوات العمل وفق الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: توصيف النموذج وفق منهجية الاقتصاد القياسي:

ان عملية بناء أي نموذج قياسي بشكل عام هي صياغة او وصف للنظريات الاقتصادية في شكل معادلات خطية او غير خطية والعمل على تحويل تلك المعادلات الموصّفة (Specified Equations) الى الشكل التصادفي (Stochastic) وتطبيق النظريات القياسية عليه.

يعد التوصيف أول مرحلة من مراحل البحث القياسي وهو توصيف وصياغة النموذج الرياضي ويطلق عليه صياغة الفرضيات المؤكدة (Formulation of the maintained Hypothesis). حيث يعمل التوصيف للتعبير عن النظرية الاقتصادية بمصطلحات رياضية وبشكل معادلة او معادلات ويدعى هذا النشاط بناء نموذج (Model Building). كما يمكن ان نعني بالتوصيف على الأقل أربعة أشياء هي:

1- اختيار المتغيرات التوضيحية لشرح الظاهرة المعينة.

2- اختيار شكل الدالة.

3- والإشارات المسبقة لكل معالم النموذج.

4- توصيف العمليات العشوائية.

المطلب الثاني: اختيار المتغيرات المؤثرة لنموذج سعر الصرف في السودان:

إن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة كما تعتمد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية. وخصوصية الظاهرة بالدرجة الثالثة أي المعلومات المتاحة عن الظاهرة. وتم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال إحتوائه علي المتغيرات التالية:-

أولاً: المتغيرات الداخلية:

وهي عبارة عن المتغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج. أو وهي المتغيرات التي تتحدد اختلافاتها عن طريق النموذج الاقتصادي قيد البحث بمعني ان اختلافات المتغيرات الداخلية تتحدد بعد معرفة قيم معالم النموذج وقيم المتغيرات الاخري . وتتمثل في الآتي:-

١ - سعر الصرف (EX):

هو عبارة عن معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية. وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة

٢ - حجم الصادرات (X):

هيي عبارة عن جملة السلع المصدرة إلي الخارج.

٣ - حجم الواردات (M):

هي عبارة عن جملة السلع التي تستوردها الدولة من الخارج.

٤ - معدلات التضخم (INF):

يقصد به الإرتفاع الواضح والمستمر في الرقم العام للأسعار (وليس زيادة الأسعار)، فالتضخم هو معدل التغير النسبي للرقم القياسي لنفقة المعيشة بين فترتين زمنيتين (فترة الأساس وفترة المقارنة) منسوب للرقم القياسي في فترة الأساس.

أي أن:

$$F = \frac{CPI_{(t+1)} \square CPI_{(t)}}{CPI_{(t)}} * 100$$

حيث أن:

معدل التضخم F

الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الفترة الزمنية (t+١) $CPI_{(t+1)}$

الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الفترة الزمنية (t) $CPI_{(t)}$

٥ – عرض النقود (MS):

هي الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع الاقتصادي أو هو الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية المتوفرة في المجتمع. ومصادرها هي: أولاً: الدولة حيث تقوم بإصدار النقود بجميع فئاتها عن طريق البنك المركزي والذي يلتزم بدورة بمعايير صارمة في عملية الإصدار، أهمها المحافظة على استقرار الاسعار وقيمة النقود. ثانياً: الجهاز المصرفي فمثلا في البنوك التجارية حيث يقوم بعملية توليد النقود للمجتمع من خلال الاعتماد على نظام الاحتياطي الجزئي والذي يسمح لها بالاحتفاظ بجزء من الودائع واقراض الجزء الاخر .

ثانياً: متغيرات محددة مسبقاً:

وهي متغيرات تتحدد قيمتها بعوامل خارجة عن النموذج وتنقسم بدورها إلي قسمين:-

١ - متغيرات خارجية:

وهي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج الاقتصادي، وإنما تتحدد بعوامل خارجية خارجة عن النموذج. وتتمثل في الآتي:-

أ. درجة الانفتاح علي العالم الخرجي (DOP):

ويعني مدي إنفتاح الدولة علي العالم الخارجي. ويتم التعبير عنه بقسمة إجمال الصادرات والواردات علي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

أي أن:

$$\mathrm{DOP} = \frac{X + M}{GDP}$$

حيث أن:

مدي انفتاح الدولة علي العالم الخارجي	DOP
إجمال الصادرات	X
إجمال الواردات	M
الناتج المحلي الإجمالي	GDP

ب. احتياطات النقد الأجنبي (R):

وهي جملة الاحتياطات التي تحتفظ بها الدولة لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية.

ج. تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (F):

ويقصد بها مستوي التدفقات الرأس مالية لداخل الدولة وخارجها.

د. ضرائب الصادرات (XT):

هي عبارة عن الرسوم الجمركية التي يتم فرضها علي السلع عند تصديرها إلي خارج الدولة.

هـ. ضرائب الواردات (MT):

هي عبارة عن الرسوم الجمركية التي يتم فرضها علي السلع عند استيرادها من خارج الدولة.

و. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (RGDP):

هو المعدل الذي ينمو به الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. ويتم التعبير عن بالصيغة التالية:-

$$RGDP = \frac{GDP_n \square GDP_0}{GDP_0} * 100$$

حيث أن:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	$RGDP$
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس	GDP_0
الناتج المحلي الإجمالي لسنة المقارنة	GDP_n

ح. معدل نمو الكتلة النقدية (عرض النقود) (RMS):

هو المعدل الذي ينمو به الكتلة النقدية سنوياً. ويتم التعبير عن بالصيغة التالية:

$$RMS = \frac{M_n - M_0}{M_0} * 100$$

حيث أن:

معدل نمو الكتلة النقدية (عرض النقود) RMS

عرض النقود (الكتلة النقدية) لسنة الأساس M_0

عرض النقود (الكتلة النقدية) لسنة الأساس M_n

٢ – متغيرات ذات فترات إبطاء: وهي المتغيرات التي تنتمي إلي فترة زمنية سابقة وتشمل الآتي:-

أ. حجم الصادرات في الفترة السابقة (LAGX):

وهي عبارة عن جملة السلع التي تصدرها الدولة إلي الخارج في السنة السابقة.

ب. حجم الواردات في الفترة السابقة (LAGM):

وهي عبارة عن جملة السلع التي تستوردها الدولة من الخارج في السنة السابقة.

ثالثاً: المتغيرات العشوائية (Ui):

وهي المتغيرات التي تتولد قيمتها بفعل عوامل عشوائية وبالتالي يحكمها قانون إحتمالي. أيب أن المتغير العشوائي عبارة عن حد الخطأ والذي يمثل كل المتغيرات التي تؤثر في وعلي النموذج ويصعب أخذها في الإعتبار. وتتمثل في المتغيرات(i=١،٢،٣،.....،n) حسب عدد معدلات النموذج.

المطلب الثالث: اختيار العلاقات الرياضية التي تربط بين تلك المتغيرات (الشكل الدالي الرياضي للنموذج):

الشكل الرياضي للنموذج هو عدد المعادلات التي يحتويها النمذج (فقد تكون معادلة واحدة او عدد من المعادلات) ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي او غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) .فالنظرية الاقتصادية

لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وانما قد توضح في بعض الاحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج .

تحديد الإشارات المسبقة للمعالم (التوقعات القبلية لإشارات المعالم):

وفي هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن اشارة وحجم معلمات النموذج بناءاً علي ما تقدمة النظرية الاقتصادية او المصادر السابقة من معلومات أو وفق خصوصية الظاهرة المدروسة.

٢- صيغة المعادلات الآنية لنموذج سعر الصرف في السودان في فترة الدراسة:

المعادلات السلوكية لنموذج سعر الصرف في السودان تشتمل علي متغيرات ذات مواقع متبادلة، تظهر تارة متغيرات خارجية وتارةً أخري متغيرات داخلية في النموذج، وتحويل المعادلات الهيكلية إلي صيغة معادلات آنية هو تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية في النموذج وفي كل معادلة بحيث أن معاملات كل متغير مستقل يتضمن الأثر التجميعي للمتغيرات في النموذج ككل. ونموذج سعر الصرف في السودان يتكون من ١٧ متغير منها ١١ متغيرات خارجية و٦ متغيرات داخلية وهي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١)

تصنيف المتغيرات المضمنة في النموذج وفق أدبيات منظومة المعادلات الآنية:

المتغيرات الداخلية للنموذج	المتغيرات الخارجية للنموذج
((EX	(DOP)
((X	(F)
(M)	(R)
(INF)	(XT)
(MS)	(LAGX)
((R	(MT)
	(GDP)
	(LAG M)
	(RGDP)
	(RMS)
	(LAGR)

المصدر: من إعداد الباحث

وتشمل المتغيرات الخارجية الآتي:-

- ✓ متغير خارجي قطعي Strick Erogeneity Variable مثل متغير ضرائب الصادر XT. ومتغير ضرائب الوارد MT.
- ✓ متغيرات خارجية محددة مسبقاً Predeterminedness Variables وهي حجم الصادرات في الفترة السابقة (LAGX) وحجم الواردات في الفترة السابقة (LAGM) والاحتياطي من النقد الأجنبي في السنة السابقة.

المطلب الرابع: فحص بيانات نموذج سعر الصرف في السودان في فترة الدراسة

١ - استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

تعتبر اولى خطوات التحليل القياسى هو التحليل الاولى للبيانات ، وخاصة اذا كانت بيانات السلاسل الزمنية ، اذ ان معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها ، وقد اوضحت عدد من الدراسات النطبيقية منها على سبيل المثال دراسة (Nelson and Polsser،1982) ودراسة (Stock and Watson،1989) أن اغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة فى مستوياتها

(غير ساكنة) أى انها تحتوى على جذر الوحدة (Unit Root) ، ويؤدى وجود جذر الوحدة الى وجود ارتباط زائف ومشاكل فى التحليل والاستدلال القياسى (Phillips،1986) ، لذا لابد من التأكد من سلامة البيانات بأجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية .

تطبيق استقرار بيانات نموذج سعر الصرف في السودان في فترة الدراسة باستخدام برنامج (E□Views):

تطبيق استقرار بيانات السلاسل الزمنية نموذج سعر الصرف في السودان لفترة الدراسة وذلك بإجراء اختبار ديكي – وفللر المدمج ADF وفليبس بيرون (PP) لاختبار مدى استقرار مكونات السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة باستخدام برنامج E-views وذلك لأن اختبار ADF يأخذ في الاعتبار أن الأخطاء مرتبطة جوهرياً. وتم تقسيم النتائج علي هذا النحو:-

١ - سلاسل ذات اتجاه عام مستقر TS:

عادةً إذا كانت بيانات السلاسل الزمنية جميعها مستقرةTrend Stationary فهي بالتالي ذات اتجاه عام "تحديدي" مما يعني أن لها جزر وحدة بمعني أنها متكاملة، ففي نموذج سعر الصرف في السودان فإن المتغيرات ذات الاتجاه العام المستقر هي:

الاحتياطي من العملات الحرة (R).

ضرائب الصادرات (XT).

الصادرات في الفترة السابقة ($LAGX_{-1}$ or X).

٢ - سلاسل ذات فرق مستقر DS:

بعض متغيرات نموذج سعر الصرف في السودان ذات فرق أول مستقر وأخري ذات فرق ثاني. فالسلاسل المستقرة **في الفرق الأول هي**:

معدل التضخم (INF).

الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

التدفقات النقدية (F).

حجم الواردات (M).

ضرائب حجم الواردات (MT).

درجة الانفتاح علي العالم الخارجي (DOP).

عرض النقود (MS).

عرض النقود الحقيقي (RMS).

٣- أما المتغيرات المستقرة في الفرق الثاني هي:

سعر الصرف (ER).

الصادرات (X).

حجم الواردات في السنة السابقة ($LAGM\ or\ M_{-1}$).

٤- أما المتغير المستقر في اختبار فيلبس بيرون هو:

الناتج المحلي الحقيقي (RGDP) حيث استقر هذا المتغير في الفرق الثاني لاختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron).

تم إعداد جدول يوضح استقرار متغيرات الدراسة، وفي هذا الجدول استعرضت الدراسة نوع الاختبار ومستوي استقرار المتغيرات وقيمة إحصائية ديكي – فولر ومستوي المعنوية المحدد وهو ٥٪.

جدول رقم (٢)

نتائج ADF التي تم الحصول عليها عبر برنامج E-views:

المتغير	نوع الاختبار	استقرار المتغير	إحصائية الاختبار	مستوي المعنوية ٥٪))
ER	ADF	٢ST Difference	-٤,٩٥٨٤٢٨	-٢,٩٧٠٥
INF	ADF	١ST Difference	-٣,٩٢٥٤٣٧	-٢,٩٦٦٥
GDP	ADF	١ST Difference	-٤,٠٠٤٣٢٠	-٢,٩٦٦٥
R	ADF	Level	-٣,٣٠٣٨٣٠	-٢,٩٦٢٧
F	ADF	١ST Difference	-٣,٥٢٧٦٩٣	-٢,٩٨٥٠
X	ADF	٢ST Difference	-٣,٨٨٣٥٤٩	-٢,٩٧٠٥
M	ADF	١ST Difference	-٣,٣٦٣٤٦٦	-٢,٩٦٦٥
XT	ADF	Level	-٣,٠٣٦٠٠٨	-٢,٩٦٢٧
MT	ADF	١ST Difference	-٤,٢٩٣٩١٢	-٢,٩٦٦٥
DOP	ADF	١ST Difference	-٤,٦٤٥٨٤٠	-٢,٩٦٦٥
M	ADF	٢ST Difference	-٥,٨٢٠٢٨١	-٢,٩٧٥٠
X	ADF	Level	٣,٤٤٠٩٣٧	-٢,٩٦٦٥
R	ADF	Level	-٣,٥٠٨٢١٤	-٢,٩٦٦٥
Ms	ADF	١ST Difference	-٥,٤٢٩١١٥	-٢,٩٦٦٥
RMS	ADF	١ST Difference	-٦,٦٦٢٣٤١	-٢,٩٦٦٥
RGDP	PP	٢ST Difference	-٣,٠٢٩٤١٢	-٣,٠١١٤

المصدر: إعداد الباحث من نتائج اختبار السببية باستخدام برمجة E_Views 20121

٢ - التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة:

يعتبر التكامل المشترك من قبل العديد من الاقتصاديين اهم تطور فى المنهج التجريبى للنمذجة الاقتصادية القياسية، واهم ما يميزه بساطة حسابه واستخدامه لأنه يتطلب فقط الالمام بطريقة المربعات الصغرى العادية. ان كلمة متكاملة integrated تطلق على السلسلة الواحدة إذا كانت غير ساكنة فنقول ان السلسلة X متكاملة من الرتبة الأولى أو متكاملة من الرتبة الثانية، أما كلمة تكامل متساوى cointegrated فتطلق على أكثر من سلسلة غير ساكنة، فنقول ان السلاسل غير الساكنة X، Y، متساوية التكامل إذا تضمنت العلاقة بين هذه السلاسل على مكون خطى ساكن The stationary linear combination واحد على الأقل. وهذا المكون الخطى الساكن يسمى معادلة التكامل the cointegrating equation (ويرمز لها بالرمز r) ويتم تفسير هذا المكون أيضا على انه علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات X، Y،.

تطبيق التكامل المشترك لبيانات نموذج سعر الصرف في السودان في فترة الدراسة باستخدام برنامج (E□Views)

اختبار التكامل المشترك لجوهانسون – جويللر لمنظومة المعدلات الآنية لسعر الصرف في السودان لفترة الدراسة ويتضح من نتائج التقدير رفض فرضية العدم القائلة بوجد أي متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوي دلالة معنوية ٥٪، حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية (LR) في التقدير (٣٠٧,٣٧) تزيد عن القيمة الحرجة (١٢٤,٢٤) بمستوي دلالة معنوية ٥٪، فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود متجه للتكامل المشترك.

وكذلك القيمة المحسوبة لـ(LR) كانت تساوي (١٧٥,٢٤) تزيد عن القيمة الحرجة (٩٤,١٥) بمستوي دلالة معنوية ٥٪ لذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص علي وجود متجهين للتكامل المشترك. ثم القيمة المحسوبة لـ(LR) كانت تساوي (٨٧,٦٦) تزيد عن القيمة الحرجة (٦٨,٥٢) بمستوي دلالة معنوية ٥٪ لذلك يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص علي وجود ثلاث متجهات للتكامل. أما القيمة المحسوبة لـ(LR) كانت تساوي (٣٩,٢٨) تقل عن القيمة الحرجة (٤٧,٢١) بمستوي دلالة معنوية ٥٪ لذلك يتم قبول فرض العدم والذي ينص علي عدم وجود متجه للتكامل. مماسبق يتضح ان كل معادلات النموذج الكامل بها تكامل مشترك من الرتبة الأولي.

المطلب الخامس: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ.

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق الأول والفرق الثاني، ومن ثم التحقق من أنها جميعاً متكاملة تكاملاً مشتركاً، يتضح أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين نموذج سعر الصرف ومحدداته. وحسب (Engle and Granger ١٩٨٧) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظي بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف.

تطبيق نموذج تصحيح الخطأ لبيانات نموذج سعر الصرف في السودان في فترة الدراسة باستخدام برنامج (E□Views).

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة الثالثة والأخيرة والمتعلقة ببناء وتصميم وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ويتم تقدير هذا النموذج بإستخدام طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) وبالإستعانة بالاختبارات الإحصائية منها وأهمها معامل التحديد (R^2) واحصائية فيشر(F_Test) لإختبار جودة النموذج والإستعانة كذلك بمؤشرات ومقاييس الكشف عن مشاكل القياس كمشكلة الارتباط الخطي المتعدد ومشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ومشكلة إختلاف التباين وأهم هذه المؤشرات والمقاييس القياسية إحصائية ديربن ـ واتسون (D.W).

١ – نموذج تصحيح الخطأ لكل معادلات النموذج الآني لسعر الصرف:

يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لمعادلة سعر الصرف في السودان في فترة الدراسة وإدخال متغير البواقي المستخرجة من معادلة التكامل المشترك لجوهانسون كمتغير مستقل إضافةً إلي المتغيرات المؤثرة والمفسرة لحركة سعر الصرف هكذا لكل المعادلات السلوكية لسعر الصرف:-

$$EX= C_0+C_1 INF+C_2 MS+C_3 DOP+C_4 F+C_5 R+C_6 (X-M)+C_7 LAGRESIDEX$$

$$X=C_0+C_1 EX+C_2 INF+C_3 DOP+C_4 XT +C_5 LAGRESIDX +C_6 AR(1)$$

$$M= C_0+C_1 EX+C_2 MT+C_3 GDP+C_4 INF+C_5 DOP+C_6 LAGM+C_7 LAGRESIDX$$

$$INF= C_0+C_1 EX+C_2 RGDP+C_3 RMS +C_4 LAGRESIDX$$

$$MS= C+_{1}C_{2}EX+C_{3}R\,INF+C_{4}\,GDP+C_{5}LAGRESIDX$$

$$R=C+_{1}C_{2}X+C_{3}F+C_{4}\,LAGR+C_{5}LAGRESIDR$$

وبالنظر إلي النتائج يتبين أن قيمة معامل التكييف (Ψ) التي تمثل المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ جاءت تساوي (٠,٧٢٣) وهي تمثل معدل تغير معامل تكييف حد الخطأ في معادلة سعر الصرف وتعني أن الإنحراف الفعلي علي التوازن بين المتغيرات المفسرة وسعر الصرف يصحح كل عام بمقدار ٧٢٪. وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طردية وكما تعني أن التراجع إلي القيمة التوازنية مرتفعة.

وبملاحظة أن القدرة التفسيرية لنموذج تصحيح الخطا جيدة جدا حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^{2}) ٨٤٪ وهذا يؤكد أن المتغيرات المؤثرة في النموذج تفسّر التغيرات التي تحدث في سعر الصرف بنسبة ٨٤٪ والباقي من الأثر يرجع غلي أثر المتغيرات العشوائية الغير مضمنة في المعادلة. وهذا يؤكد جودة توفيق وتمثيل النموذج. ويتبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن النموذج يخلو من مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقي حيث جاءت إحصائي ديربن ـ واتسون ($D.W$) تساوي (٢,١٨) وهي مقبولة. أما معنوية معلمة التصحيح فهي أقل من مستوي المعنوية المحدد (٠,٠٥).

ونلاحظ كذلك معنوية معامل التصحيح (Ecm) عند مستوي معنوية (٥٪) مع الإشارة الموجبة الغير متوقعة وهذا تأكيد علي جود علاقة توازنية طويلة الأجل في النموذج المصحح لمعادلة سعر الصرف. وتشير قيمة معامل حد الخطأ المصحح (٠,٧٢٣) إلي أن سعر الصرف يتعّدل قيمته نحو التوازن بنسبة (٧٢٪)، وبعبارة أخري أنه عندما تنحرف قيمة سعر الصرف علي المدى القصير في الفترة ($t-1$) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يصحح ما يعادل (٧٢٪) من هذا الانحراف أو الاختلال. وهذا التصحيح يعكس تعديل منخفض نحو التوازن بمعني أن سعر الصرف يستغرق ما يقارب (١,٨) سنة باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج الكامل) نتيجة للتغير في محدداته أو المتغيرات المؤثرة فيه.

المحور الثالث

تقدير نموذج سعر الصرف في السودان باستخدام نموذج المعادلات الآنية

تمثل منظومة المعادلات الآنية Simultaneous equations system)) وجود العلاقة السببية باتجاهين من المتغير المستقل (Independent variable) إلى المتغير التابع (Dependent variable) وكذلك من المتغير التابع إلى المتغير المستقل وهذا التأثير المتبادل يجعل الفرض الذي يتعلق باستقلال المتغير العشوائي عن المتغير المستقل غير صحيح وبالتالي فان مقدرات المربعات الصغرى الاعتيادية تكون متحيزة Biased)) وغير متسقة (Inconsistence) وبالتالي فان وجود تأثير ذو اتجاهين في الدالة يعني في حد ذاته ضرورة وجود معادلتين أو مجموعه من المعادلات لوصف العلاقة بين متغيرين فالمتغير التابع في المعادلة الأولى قد يوجد ضمن مجموعة المتغيرات المستقلة في المعادلة الثانية وعن ذلك يؤدي دوراً مزدوجاً إذ يكون هو الأثر في المعادلة الأولى والمؤثر في المعادلة الثانية ومن هنا تبرز أهمية البحث تقدير وبيان العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد السوداني ومعرفة العلاقة بينها من خلال بناء وتقدير منظومة المعادلات الآنية لسعر الصرف حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (Two stage least square) وطريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاثة Three stage least square)) في التقدير وقد تم استخدام برنامج الاقتصاد القياسي (E-Views3.1) للحصول على النتائج.

تقدير النموذج باستخدام الدالة اللوغريثمية الكاملة بطريقة 3sls:

في هذه المرحلة تم استخدام الدالة اللوغريثمية الكاملة أيضاً باستخدام اللوغريثمات لكن بطريقة 3sls وكانت النتائج متقاربة وان لم تكن متطابقة مع النموذج النصف لوغريثمي. وتم التقدير بغرض المقارنة وكانت النتائج علي هذا النحو:-

Log(EX) = -7.760.43-*log(INF)+0.10* log(F)-0.43*log(R)-0.24*log(X)-0.08*log(M)

Std.Error = (0.68) (0.102) (0.06) (0.12) (0.13) (0.05)

Prob = (0.000) (0.001) (0.010) (0.042) (0.000) (0.000)

R^2 = 0.94 R^{-2} = 0.93 D.W = 1.64

Log(X) = 10.37 + 1.18*log(EX) +0.012*log(INF) + 0.58*log(DOP) +0.020*log(XT)

Std.Error = (0.0366) (0.196) (2.43) (7.51) (0.003)

Prob = (0.000) (0.046) (0.000) (0.000) (0.000)

R^2 = 0.82 R^{-2} = 0.80

D.W = 1.89

Log(M) = -1.01 – 0.04* log(EX)+0.01* log(MT) + 1.008* log(GDP)+0.0901+ log(INF)+1.01*log(DOP)

Std.Error = (0.391) (0.040) (0.022) (0.037) (0.030) (0.021)

Prob = (0.036) (0.000) (0.021) (0.010) (0.021) (0.381)

R^2 = 0.91 R^{-2} = 0.90

D.W = 1.92

Log(INF) = -0.24 – 0.08*log(EX) + 1.06*log(RGDP) +10.37*log(RMS)

Std.Error = (0.052) (0.059) (0.146) (0.606)

Prob = (0.000) (0.002) (0.000) (0.019)

R^2 = 0.67 R^{-2} = 0.64

D.W = 1.70

Log(MS) = – 0.69 –0.022*log(EX) –0.001*log(INF) + 0.92*log(GDP)

Std.Error = (1.40) (0.17) (0.23) (0.104)

Prob = (0.094) (0.087) (0.000) (0.033)

R^2 = 0.96 R^{-2} = 0.96

D.W = 1.64

Log(R) = –1.59 + 0.44*log(X) +0.29*log(F)

Std.Error = (0.74) (0.17) (0.11)

Prob = (0.000) (0.021) (0.015)

R^2 = 0.80 R^{-2} = 0.77

D.W = 2.08

يلاحظ علي هذه التقديرات الآتي:

أظهرت نتائج تحليل هذه المرحلة تحسناً كبيراً في معاملات النموذج وتغيراً في بعض إشارات المعالم وجودة في النموذج من حيث معاملات التحديد (R^2) ومعاملات التحديد المعدل (R^2-).

في معادلة سعر الصرف للتدفقات النقدية لرؤوس الأموال الأجنبية أثر في تحيق الاستقرار بسعر الصرف وهذه النتيجة تدعم أهداف الدراسة المتعلقة بوجود أثر لأدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار بأسعار الصرف في السودان.

درجة الانفتاح علي العالم الخارجي يؤثر في سعر الصرف وهذا الأثر يدعم أهداف الدراسة في تأثير أدوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار بأسعار الصرف في السودان. في معادلة عرض النقود تبين أن لسعر الصرف تأثير واضح علي عرض النقود وهذه النتيجة تدعم أهداف الدراسة المتمثلة في التأثير المتبادل لأدوات السياسة النقدية ومن أهمها كمية النقود المعروضة لدي الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: تقييم نموذج المعادلات الآنية لسعر الصرف في السودان:

بعد تقدير نموذج المعادلات الآنية لسعر الصرف في السودان يجب أن تخضع النموذج للتقييم وفق المعايير الإحصائية والاقتصادية والقياسية حتى يتم تفسير الدلالات أو تحديد أثر المتغيرات الخارجية «المستقلة» علي المتغيرات الداخلية في النموذج. وبما أن المنهج الذي تم إتباعه في هذا البحث هو التحليل المكثف للبيانات وفق متطلبات دراسة السلاسل الزمنية لا بد أن يستمر نهج التقييم الإحصائي للتأكد من اجتياز النموذج للمعيار الإحصائي ومن ثم المعيار الاقتصادي والمعيار القياسي، فهذا لا يقلل من أهمية النظرية الاقتصادية أو يضعف دورها في هذا النموذج. إلا أن الهدف الرئيسي هو أن يكون اعتماد النتائج اقتصادياً بعد التحقيق من مشاكل بيانات السلاسل الزمنية من عدم الاستقرار ومما يترتب عليها من انحدار زائف، وكذلك اجتياز المعيار القياسي وخلو مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي والارتباط الخطي المتعدد للمتغيرات ومشكلة اختلاف التباين.

أولاً: تقييم النموذج وفق المعيار الاقتصادي:

تقييم إشارات معالم معادلات النموذج الآني لسعر الصرف:

إشارة القدرة الذاتية للمعادلات السلوكية لسعر الصرف أغلبها مطابقة لمنطوق النظرة الاقتصادية باستثناء معادلة الإحتياطي من النقد الأجنبي جاءت سالبة وهذا من واقع البيانات وواقع الاقتصاد السوداني الذي يعتمد علي الاستدانة من الجمهور والاقتراض. أما

إشارات معامل المعادلات السلوكية لكل النموذج (النموذج ككل) جيدة وتتفق مع واقع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني.

ثانياً: تقييم النموذج وفق المعيار الإحصائي:

يعتبر هذا المعيار من المعايير الهامة في دراسة العلاقات الاقتصادية وذلك للتعرف علي معنوية التقديرات ومدي مطابقتها مع منطوق النظرية الاقتصادية وتمثيلها للمجتمع الذي تمثله. وينقسم إلي نوعين رئيسين من الإختبارات هما إختبار جودة التوفيق، وإختبار المعنوية.

١ - اختبار جودة التوفيق:

أو ما يعرف بمقدرة النموذج علي التفسير هو معامل التحديد (R^2) فكلما كانت قيمة (R^2) عالية دل ذلك علي قوة الأثر. فقد كانت قيمة (R^2) لكل معادلة سلوكية من معادلات نموذج سعر الصرف في السودان كما يلي:

جدول رقم (٣)

المتغيرات المضمنة في كل معادلة وقيمة معامل التحديد (R٢) ومعامل التحديد المعدل (R-٢):

المعادلة	المتغيرات المضمنة فيها	قيمة R٢	قيمة R-٢
معادلة سعر الصرف	LOG(INF)، LOG(F)، LOG(X)، LOG(M)،LOG(DOP)	٠,٩٤	٠,٩٣
معادلة معدل التضخم	LOG(EX)، LOG(RGDP)، LOG(RMS)	٠,٦٧	٠,٦٤
معادلة الصادرات	LOG(EX)، LOG(INF)، LOG(DOP)،LOG(XT)	٠,٨٢	٠,٨٠
معادلة الواردات	LOG(EX)، LOG(MT)، LOG(GDP)، LOG(INF)، LOG(DOP)	٠,٩١	٠,٩٠
معادلة عرض النقود	LOG(EX)، LOG(INF)، LOG(GDP)	٠,٩٨	٠,٩٦
معادلة الإحتياطي	LOG(X)، LOG(F)	٠,٨٠	٠,٧٧

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- بإستخدام E-views

يلاحظ من الجدول أعلاه الآتي:

أن المتغيرات المضمنة في معادلة سعر الصرف هي (LOG(F)، LOG(INF)، LOG(DOP)،LOG(M)، LOG(X)) تفسر ٩٤٪ من المتغيرات بينما بقية الأثر ٦٪ يمكن إرجاعه لمتغيرات لم تضمن صراحةً في النموذج وتم جمعها في عامل الخطأ ولذا فإن جودة توفيق النموذج تعتبر عالية جدا.

أن المتغيرات المضمنة في معادلة التضخم هي (LOG(RGDP)، LOG(EX)، LOG(RMS)) تفسر ٦٧٪ من المتغيرات بينما بقية الأثر ٣٣٪ يمكن إرجاعه لمتغيرات لم تضمن صراحةً في النموذج وتم جمعها في عامل الخطأ ولذا فإن جودة توفيق النموذج تعتبر عالية جدا.

أن المتغيرات المضمنة في معادلة حجم الصادرات هي (LOG(INF)، LOG(EX)، LOG(XT)،LOG(DOP)) تفسر ٨٢٪ من المتغيرات بينما بقية الأثر ١٨٪ يمكن إرجاعه لمتغيرات لم تضمن صراحةً في النموذج وتم جمعها في عامل الخطأ ولذا فإن جودة توفيق النموذج تعتبر عالية جدا.

أن المتغيرات المضمنة في معادلة حجم الواردات هي (LOG(MT)، LOG(EX)، LOG(DOP)، LOG(INF)، LOG(GDP)) تفسر ٩١٪ من المتغيرات بينما بقية الأثر ٩٪ يمكن إرجاعه لمتغيرات لم تضمن صراحةً في النموذج وتم جمعها في عامل الخطأ ولذا فإن جودة توفيق النموذج تعتبر فوق المتوسط.

أن المتغيرات المضمنة في معادلة عرض النقود هي (LOG(INF)، LOG(EX)، LOG(GDP)) تفسر ٩٨٪ من المتغيرات بينما بقية الأثر ٢٪ يمكن إرجاعه لمتغيرات لم تضمن صراحةً في النموذج وتم جمعها في عامل الخطأ ولذا فإن جودة توفيق النموذج تعتبر فوق المتوسط.

أن المتغيرات المضمنة في معادلة الإحتياطي هي (LOG(F)،LOG(X)) تفسر ٨٠٪ من المتغيرات بينما بقية الأثر ٢٠٪ يمكن إرجاعه لمتغيرات لم تضمن صراحةً في النموذج وتم جمعها في عامل الخطأ ولذا فإن جودة توفيق النموذج تعتبر فوق المتوسط.

٢- اختبار اعتماد تأثير المتغيرات الداخلية:

وتشمل اختبارات F ، Z ، T وذلك لاعتماد تفسير المتغيرات في النموذج كأساس جيد لعلمات المجتمع. وترتبط المفاضلة بين Z Test ، T Test بعدد البيانات وتباين المجتمع فإذا كانت حجم البيانات أكثر من ٣٠ وتباين المجتمع معلوم حينها يتم استخدم قيمة Z وإلا سيتم استخدام T.

يلاحظ من التقدير النهائي لنموذج المعادلات الآنية لسعر الصرف في السودان في فترة الدراسة أن المتغيرات المضمنة في نموذج سعر الصرف في السودان يمكن اعتماد تأثيرها إحصائياً ذلك لأن قيمة (Prob of T) أقل من ٠,٠٥ عدا متغير سعر ضريبة الواردات في معادلة حجم الواردات.

ثالثاً: تقييم النموذج وفق المعيار القياسي:

١ - مصفوفة الارتباطات الخطية لمتغيرات النموذج:

تحدد النظرية الاقتصادية ونظرية الاقتصاد القياسي بعض الأسس والمعايير حتي يتم إعتماد النموذج قياسيا، ومن هذه الأسس أو الفرضيات عدم وجود إرتباط خطي بين المتغيرات المستقلة. وعند دراسة مصفوفة الارتباطات لنموذج سعر الصرف في السودان. ونلاحظ من الملحق وجود درجة ارتباط عالية جداً بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود حيث كانت قيم R تساوي (٩٦٪)، وتم حذف متغير (GDP) الناتج المحلي الإجمالي من معادلة سعر الصرف كأحد أدوات حل مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

٢ - الارتباط الذاتي للأخطاء « البواقي»:

تفترض طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) أن معاملات الأخطأ عشوائية وغير مترابطة زمنياً. طبيعة متغيرات الاقتصاد تجعل إحتمال وجود إرتباط ذاتي كبير سيما عند إستخدام بيانات سلاسل زمنية في مجموعة متعددة للمتغيرات، كذك قد يؤدي حذف متغير هام إلي وجود ظاهرة الإبطاء. وعند تقدير نموذج سعر الصرف في السودان في المرحلة النهائية كانت نتائج إحصائية ديربن – واتسون (D.W) في كل معادلة.

جدول رقم (٤)

يوضح إحصائية ديربن – واتسون (D.W) لكل معادلة سلوكية من معادلات النموذج في المرحلة النهائية وذلك علي هذا النحو:

المعادلة	إحصائية ديربن – واتسون «D.W" للمرحلة الأولي
سعر الصرف	١,٦٤
معدل التضخم	١,٧٠
حجم الصادرات	١,٨٩
حجم الواردات	١,٩٩
عرض النقود	١,٩٢
الاحتياطي	٢,٠٨

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات– باستخدام E-views

من الجدول نلاحظ أن قيمة إحصائية ديربن – واتسون «D.W» في المعادلات السلوكية لنموذج سعر الصرف في السودان تحسنت بصورة واضحة حيث أصبحت كل الإحصائيات الخاصة بـ ديربن – واتسون «D.W» تقترب من القيمة المعيارية (٢) إذن نموذج سعر الصرف في السودان المكون من المعادلات السلوكية الست يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطأ "البواقي" في مرحلة التقدير الأولي.

٣- مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity:

تفترض طريقة المربعات الصغري العادية (OLS) أن تباين الأخطأ العشوائية ثابت أي أن متوسط الفرق بين المشاهدات المتجاورة يجب ألا يزيد أو ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن. وتوجد عدة طرق لإختبار فرضية ثبات التباين منها إختبار وايت – وآرش، وبعض تطبيق إختبار وايت – وآرش علي نموذج سعر الصرف في السودان كانت النتائج علي هذا النحو.

جدول رقم (٥)

يوضح إختبار وايت – وآرش علي معادلات النموذج للمرحلة النهائية للتقدير:

المعادلة	قيمة إحصائية F	Prob of «F»	قيمة إحصائية R^2	Prob of « R^2 "
سعر الصرف	٤,٨٨	٠,٠٨١	٢١,٩٩	٠,٠٧٥
معدل التضخم	١,٨٤	٠,١٣٨	٩,٦٧	٠,١٣٩
حجم الصادرات	٢,٨٨	٠,٢٠٢	١٦,٠٣	٠,٠٨٤
حجم الواردات	٢,٢٢	٠,٠٥٩	١٦,٤٥	٠,٠٨٧
عرض النقود	٠,٧٤٤	٠,٦١٩	٤,٨٦	٠,٥٦١
الاحتياطي	٠,٧٦١	٠,٥٧١	٣,٤٦٨	٠,٤٨٢

المصدر: إعداد الباحث من نتائج تحليل البيانات- باستخدام E-views

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوي معنوية اختبار (F) لكل من معادلة من المعادلات السلوكية الست في نموذج سعر الصرف في السودان أكبر من (٥٪) وهذا يدل وفق اختبار وايت أن النموذج اللوغريثمي الكامل لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

الخاتمة

والنتائج والتوصيات

أولا : النتائج

1. السياسة النقدية والسياسة المالية لهما مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة. حيث أن السياسة النقدية والسياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج.

2. عند معالجتنا لعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية تبين لنا أن التنسيق بين السياستين أمراً حتمياً والذي يتضمن برمجة الأطر النقدية أو الاتفاق على إتباع مزيج سياسات متفق عليه من خلال لجان تنسيق مشتركة، ويكون هذا التنسيق يوم بيوم وذلك في مرحلة تصميم السياسات وتنفيذها والرقابة ومتابعة التنفيذ والتعديل وقت اللزوم.

3. اتفقت معظم الدراسات النظرية على وجود أهمية شديدة لتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية ومنها السودان بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما وعدم إعاقة إحداهما للأخرى في الوصول إلى هذه الأهداف. وأهمها استقرار سعر الصرف. وإن كل من السياسات النقدية والمالية تأثر في أهداف السياسات الأخرى.

4. إن تحويل مزاد البنك المركزي كسوق مركزية وجعله بعهدة الحكومة وتسيير آلياته من خلال واحدة من مصارفها التجارية سيغير من طبيعة النظام النقدي حالاً وتحويله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف مرن تتغير فيه أسعار الصرف طبقاً للعرض والطلب في السوق النقدية. إلا انه بالرغم من ذلك سيسمح للسلطة النقدية بالتدخل بين الحين والآخر لضبط أسعار الصرف وضمان استقرارها وفقا للحلول المرسومة لها.

5. تُحّول عمليات السوق المفتوحة لضبط مناسيب السيولة كأداة من أدوات الأهداف التشغيلية للسياسة النقدية و باتجاه الأوراق المالية أدى إلى تعميق السوق النقدية وبناء أسس قوية للوساطة المالية خارج الآليات الراهنة التي ربطت الوساطة المصرفية بالتوسط في بيع وشراء العملة الأجنبية لتغلب على عملياتها.

6. أثر أداء بنك السودان والمؤسسات المالية علي الاقتصاد السوداني فيما يختص بتحقيق استقرار الاقتصادي واستقرار سعر الصرف وخلق بيئة اقتصادية مواتية لمسيرة القطاع المصرفي والمالي كان ضعيفاً خلال معظم سنوات الدراسة، يرجع السبب في ذلك إلي أن سياسات بنك السودان النقدية والتمويلية والسياسات المالية لوزارة المالية لم تكن

فاعلة خلال معظم الفترة ولم تكن أيضاً مدعومة بإصلاحات هيكلية ومصرفية.

ثانيا: التوصيات:

وأوصت الدراسة بالآتي:

1. ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة، وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري.

2. ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية، والعمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.

3. تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية. وضرورة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية في تحديد الأهداف النقدية وأن يتولى البنك المركزي صياغة واختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه السياسة.

4. رفع كفاءة إدارة الاقتصاد، وذلك عبر إدارة سياسات الاقتصاد الكلية، أو تصميم وإدارة الخطط التنموية لكونها الأدوات الوحيدة التي يمكن بها معالجة الإختلالات البنيوية، وتهيئة الاقتصاد السوداني لمرحلة النمو المستدام.

5. العمل علي الاستقرار الاقتصادي وذلك بإتباع السياسات المتكاملة والتي تتضمن إصلاحات هيكلية وإصلاحات في القطاع النقدي والمالي ورفع لفعالية السياسة النقدية والمالية في نفس الاتجاه.

6. منظومة المعادلات الآنية هي الآلية الملائمة والمناسبة للتعبير عن بيئة الظواهر والمتغيرات الاقتصادية خاصة موضوعات الاقتصاد الكلي.

7. بناء النماذج الاقتصادية القياسية لم تجد من يهتم بها، في حين أنه الأمر الأهم في تكيّف الظاهرة ووصف أبعادها مما يجعلها ترتبط بواقع الاقتصاد المعني وتداخل متغيراته.

8. دقة المخرجات أو النتائج ومصداقيتها لأي نموذج تعتمد علي دقة المدخلات أو البيانات المستخدمة، لذلك توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بجمع وتبويب وعرض بيانات كافة الظواهر الاقتصادية، وإعداد التقارير بصورة علمية وعملية ونشرها.

المصادر والمراجع:

1. حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨،ص٢٠٢.
2. السيّد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الإجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ١٥-١٦.
3. أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة ١٩٩٠،ص٢٤١
4. حودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، ١٩٨٣، ، ص١٤٩.
5. سمير محمود معتوق- النظرية و السياسات النقدية – الدار المصرية اللبنانية ١٩٨٩ القاهرة ص ص١٤٤-١٤٩
6. طارق لحاج، المالية العامة، ط١، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص٢٠١.
7. سلوى سليمان، السياسة الإقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٣، ص١٦٢.
8. جودة عبد الخالق- الاقتصاد الدولي، ط١، دار النهضة- القاهرة ١٩٨٣- ص١٤٩.
9. حنارزوقي الصائغ- الإدارة المالية العامة ودرها في التنمية الإدارية، ط١، المنظمة العربية للعلم الاقتصادية- عمان – ١٩٨٧- ص٥
10. على العربي وعبد المعطي عساف، الإدارة المالية العامة، ط١، دار عالم الكتب- الرياض- ١٩٩٢- ص٤-٥.
11. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، ط١،دارالنهضة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٤٤.
12. سامي عفيفي، الأقتصادالدولي، ط١، دارالنهضة، القاهرة، ٢٠٠٥م ص ٢٣
13. Philip . A. klein، the Management of Market، Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company، Belmont، California، 1973، p176.

دور نظم التجارة الإلكترونية في تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية

دراسة ميدانية في المصارف السودانية

أ. سارة عبدالرحمن داؤد

كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص

تناول هذا البحث دور نظم التجارة الإلكترونية فى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية بالمصارف السودانية. وذلك للتعرف على مدي مواكبة المصارف السودانية للتجارة الإلكترونية وتكمن مشكلة هذه الدراسة في مدى تاثير نظم التجارة الإلكترونية في تخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية في السودان ومدى جاهزية الموارد البشرية لذلك ، بينما هدفت الدراسة على التعرف إلى اي مدى واكبت المصارف السودانية للتطورات التقنية السريعة والوقوف على موضوع نظم التجارة الإلكترونية من حيث التطبيق وأثره الفعلي على تقليل تكاليف الخدمات المصرفية ، ومدى تاهيل الموارد البشري في المصارف السودانية لمواكبة التجارة الإلكترونية ، وتم اختبار الفرضيات الاتية: استخدام المصارف السودانية لنظم التجارة الإلكترونية يقلل تكاليف الخدمات التي يقدمها، تؤثر نظم التجارة الإلكترونية علي فعالية الخدمات المصرفية للمصارف السودانية، ضعف الوعي البشري بموضوع التجارة الإلكترونية و ضعف الإمكانيات المادية والبنية التحتية تعيق عملية الدخول في التجارة الإلكترونية،واثبتت الدراسة صحة كل الفروض. تم استخدام المنهج الاستنباطي والإستقرائي والتاريخي لتناول الجانب النظري في الدراسة ،والوصفي من

خلال اسلوب دراسة الحالة، فتم اختبار عينة عشوائية من مجتمع البحث واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات كما استخدم كذلك برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات.

اختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج منها تطبيق المصارف السودانية لنظم للتجارة الإلكترونية يقلل تكاليف الخدمات التي يقدمها، تؤثر نظم التجارة الإلكترونية على فعالية ونشاط الخدمات المصرفية. ومجموعة من التوصيات منها ضرورة تطبيق نظم التجارة الإلكترونية لان تطبيقها يؤدي إلى انخفاض التكلفة مقارنة بأنشطة التجارة التقليدية إلى حد كبير، ضرورة تطبيق نظم التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية لانها تؤدي إلي تطوير الخدمات المصرفية وتبسيطها وتسهيلها، ولجعل الخدمة المصرفية دقيقة وسريعة.

Abstract

This research dealt with the role of e-commerce systems in reducing banking costs in Sudanese banks، to identify to what extent that Sudanese banks keep up with e-commerce. The problem of this study lies in the impact of e-commerce systems to reduce the costs of providing banking services in Sudan and the readiness of human resources for that. The study aimed at identifying the extent to which Sudanese banks accompanied the rapid developments and technology shedding lights on the subject of e-commerce in terms of the application and its actual impact on reducing banking costs، and human resources rehabilitation in Sudanese banks to keep up with e-commerce، the following assumptions are chosen: the application of e-commerce in Sudanese banks reduces the costs of its services، e-commerce affects the effectiveness of Sudanese banking services for banks، the weakness of human awareness about e-commerce and the weakness of the material resources and infrastructure hinder the process of getting into e-commerce، the study proved the validity of all the hypotheses.

The deductive inductive and historical approaches were used to address the theoretical aspect of the study، and the descriptive approach through the case study style. A random sample of the research community was used. A Questionnaire was used as a tool to collect data، as well as the Statistical Package for Social Sciences program (SPSS) to analyze the data.

The study was concluded with a set of conclusions، including: the application of e-commerce in Sudanese banks، reduces the cost of its services، e-commerce impinge on the effectiveness and activity of banking services. And a range of recommendations، including: the need for e-commerce application because the application leads to a lower cost compared to traditional trading activities by far، the need the application of e-commerce in Sudanese banks because it leads to the development of banking services، simplifying and facilitating it، and to make banking service accurate and fast.

أولا: الاطار العام

1) الإطار المنهجى

أدى التطور الهائل المتسارع في تقنيات الاتصال والحاسوب والانتشار الواسع لشبكة الإنترنت إلى خلق نوع جديد من النشاطات الاقتصادية وهو مايعرف بالتجارة الإلكترونية، و منذ سنوات ليست بالبعيدة كان الحديث عن الخدمات المصرفية الالكترونية الحديثة أمراً بعيد المنال وحلما من الأحلام. فالواقع المتمثل في وجود مصارف تابعة للدولة مثقلة بالإجراءات ومزدحمة بالموظفين ومعزولة عن البيئة المصرفية الدولية لم يقدم للمواطن سوى خدمات بدائية الشكل والمضمون، ولكن عالم الكمبيوتر والإنترنت والإتصالات أو ما يسمي بعالم نظم المعلومات أصبح يلعب دوراً رئيسياً بالغ الإهمية في جميع مجالات العمل اليوم و التطور التقني المتسارع اليوم لم يترك أي مجال أو قطاع من قطاعات المجتمع أو فرع من فروع المعرفة إلا وأحدث فيه أثراً واضحاً ، لذلك أصبحت من غير المعقول أن تقف دولة السودان مكتوفة الأيدي عما يدور حولها من تقدم تقني واقتصادي وتكنلوجيى حديث، بل أصبح من الضروري أن تجد لها مكاناً في هذا العالم متسارع الخطى نحو التكنلوجيا الحديثة، بل صار من اهم مطلوبات المرحلة إنزال تطبيقات التكنلوجيا الحديثة بما في ذلك الإنترنت في واقع مؤسساتنا السودانية ،المصرفية منها والتجارية.

و التوسع في إستخدام الإنترنت لتقديم الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلي وتكلفة أقل يؤدي إلي الإستفادة القصوي من ثورة العلم والتكنلوجيا في تجويد العمل المصرفي.

مشكلة الدراسة :-

تتمثل المشكلة في التحديات الدولية التكنولوجية و مدي مواكبة المصارف في السودان و مسايرة التطورات التقنية الحديثة المتمثلة في التجارة الإلكترونية وما مدي جاهزية العنصر البشري من هذه المصارف فى التعامل مع التجارة الإلكترونية وسوف تحاول هذه الدراسة الإجابة علي التساؤلات التالية:

-هل يمكن للتجارة الإلكترونية تقليل تكاليف الخدمات المصرفية في السودان ؟

-هل تؤثر التجارة الإلكترونية علي فعالية ونشاط الخدمات المصرفية في السودان ؟

- هل هناك معوقات لإنطلاق التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية ؟

أهمية الدراسة العلمية والعملية:

تتمثل أهمية الدراسة العلمية في أن التجارة الإلكترونية موضوع حديث من حيث ظهوره وتناوله ، وقلة الدراسات البحثية المقدمة في هذا المجال ، وتستمد الدراسة أهميتها العملية من الأهمية الاقتصادية والمحاسبية للتجارة الإلكترونية في ما تختصره من تكاليف ومسافات

وزمن وما تحققه من أرباح وأهمية تجويد وتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وضرورة زيادة الوعي والثقافة بالتجارة الإلكترونية .

أهداف الدراسة :-

- دراسة أثر تطبيق التجارة الالكترونية على تكاليف الخدمات المصرفية.
- الوقوف على اثر التجارة الالكترونية على فعالية الخدمات المصرفية.
- بيان العوامل التي تعيق المصارف من الدخول في التجارة الالكترونية.

فرضيات الدراسة :

لتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تمت صياغة الفروض التالية:-

- استخدام المصارف السودانية لنظم للتجارة الإلكترونية يقلل تكاليف الخدمات التي يقدمها.
- تؤثر نظم التجارة الإلكترونية علي فعالية الخدمات المصرفية للمصارف السودانية.
- ضعف الوعي البشري باستخدام نظم التجارة الإلكترونية و ضعف الإمكانيات المادية والبنية التحتية تعيق عملية الدخول في التجارة الإلكترونية.

منهج الدراسة :-

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحديد المشكلة وصياغة الفروض، والمنهج الإستقرائى وذلك لاختبار فروض البحث، والمنهج التاريخى لإستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، والمنهج الوصفى التحليلى فى الدراسة الميدانية.

اعتمد الباحث في جمع البيانات الأولية على الإستبيان ، أما المصادر الثانوية فهى المراجع والكتب والدوريات والرسائل العلمية التقارير الرسمية والإنترنت.

حدود الدراسة :-

حدود البحث الزمانية :-٢٠١٥ م – ٢٠١٦م

حدود البحث المكانى :- عينة من المصارف العامله بولاية الخرطوم

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات ذات صلة بموضوع الدراسة منها:

- دراسة :اوفال أدوك أمون أبيك ٢٠٠٦:

هدفت الدراسة الى معرفة كيفية تاثير العولمة علي تسويق الخدمات المصرفية في السودان والمتمثلة في تزايد استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في تسويق الخدمات في البنك الزراعي. وتوصلت الدراسة الى وجود اهتمام من جانب إدارة البنك بتدريب الموظفين لرفع مستوياتهم في تقديم الخدمات المصرفية، لا يهتم البنك الزراعي بنظم جمع المعلومات عن نشاطات العميل في

البنك، كما لا توجد منهجية واضحة متبعة لتحديد مدي جودة الخدمة في البنك.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها لم يأخذ في الحسبان دور التجارة الإلكترونية كتكنولوجيا جديدة ودورها في تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتجويدها.

- دراسة محمد الماحي سليمان (٢٠٠٧م):

هدفت الدراسة إلي دراسة ومعرفة التجارة الإلكترونية والمزايا التي توفرها في التسويق والإعلان وشراء وبيع الأسهم، بالإضافة إلي مساهمتها في تخفيض تكاليف التسويق والبيع والعمولات والإعلان في سوق الخرطوم للأوراق المالية. توصلت الي أن تطبيق التجارة الإلكترونية في سوق الخرطوم للأوراق المالية يزيد من كفاءة هذا السوق. والتجارة الإلكترونية تخفض تكاليف الشراء والبيع والتسويق وجميع معاملات الأسهم، تطبيق التجارة الإلكترونية يخفض تكاليف الحملات الإعلانية التي يقوم بها سوق الخرطوم للأوراق المالية سنوياً.

تتفق الدراسة مع هذه الدراسة في أنها تناولت أهمية التجارة الإلكترونية في تخفيض تكاليف (البيع والشراء والتسويق والمعاملات للأسهم والسندات) لكن يختلف معها في أنها أختصرت الدراسة في سوق الخرطوم للأوراق المالية فقط ولم يتناول أهميتها في تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتجويدها.

- دراسة عايدة محمد إسماعيل (٢٠٠٦):

هدفت الدراسة الي معرفة مدي التأثير المتوقع للعولمة المصرفية علي أداء وكفاءة وفعالية القطاع المصرفي في السودان وما يمكن أن يواجهه هذا القطاع من تحديات تحتم علي ضرورة أن يضع في إعتباره كثيراً من القواعد المصرفية العالمية وتطبيقها لزيادة هذه الفعالية وتوصلت الى ان تحديد التجارة في الخدمات المصرفية وما يترتب عليه من منافسة البنوك الأجنبية للبنوك الوطنية دور قد يؤدي في حالات كثيرة إلي حدوث تحسين كبير في مستوي الأداء والخدمات وهو ما يجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وإستقراراً. صغر حجم رؤوس أموال المصارف في السودان مقارنة بالمصارف الأوربية والأسيوية والأمريكية والعربية، ركزت الدراسة علي معرفة أثر العولمة المصرفية علي أداء وفعالية القطاع المصرفي في السودان ومعرفة مدي نجاح هذا القطاع في تطبيق المعايير العالمية لتفعيل أدائه وزيادة كفاءته لمواجهة التطورات العالمية ومدى إمكانية تطبيق ونجاح النظام المصرفي المزدوج بعد إتفاقية السلام في السودان ، ولم يتناول دور التجارة الإلكترونية في تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية بإعتبارها الخطوة قبل الأخيرة في التجارة الإلكترونية.

- دراسة محمد عبد المنعم بخيت عبد الله ٢٠٠٦:

هدفت الدراسة لمعرفت أثر التجارة الإلكترونية على تكاليف البيع والتسويق للخدمات التأمينية.

تناولت هذه الدراسة مشكلة أن شركات التأمين تنفق الكثير من التكاليف من العمولات للمنتجين

والعمولات التسويقية من أجل تسويق وبيع خدماتها التأمينية هذه التكاليف لا تدخل في تحديد سعر هذه الخدمات وتوصلت الدراسةالى ان تطبيق التجارة الإلكترونية بصورة تدريجية متناسقة مع تدريب الكوادر البشرية، والإهتمام بموضوع التشريعات والقوانين اللازمة ، ونوعية المجتمع وتدريسها في الجامعات عمل مواقع إلكترونية لشركة التأمين وتنميتها بصورة تدريجية مع مراعاة قاعدة التكلفة والمنفعة، تعرض الباحث في الدارسة علي أثر التجارة الإلكترونية علي تكاليف البيع والتسويق مما تخفضه من تكاليف يمكن تجنبها بتطبيق التجارة الإلكترونية ولكن أختصر الباحث الدراسة على الخدمات التأمينية ولم يتناول دور نظم التجارة الإلكترونية في تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية باعتباره العتبة قبل الأخيرة في التجارة الإلكترونية.

ثانياً: التجارة الإلكترونية

تعتبر التجارة الإلكترونية E-trading واحدة من المصطلحات الحديثة و يمكن تقسيم التجارة الإلكترونية إلى مقطعين، الأول وهو "التجارة"، والتي تشير في مفهومها ومضمونها إلى نشاط اقتصادي يتم من خلال تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد وتحكمه عدة قواعد وأنظمة ،أما المقطع الثاني الإلكترونية ، أي هي نوع من التوصيف لطريقة ممارسة النشاط الاقتصادي، ويقصد به هنا أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية، وحيث تعتبر الإنترنت والشبكات العالمية والمحلية أهم هذه الوسائط. ". (عبد الحميد بسيونى وعبد الكريم عبد الحميد بسيونى ٢٠٠٣م، ص٥٣)

عرفت بأنها(تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى.) (رأفت رضوان ١٩٩٩م، ص١٤)

كما عرفتها لجنة التجارة الإلكترونية للشبكة العربية للاتصالات المصرية "بأنها تنفيذ بعض أو كل المعاملات التجارية من السلع والخدمات التي تتم بين جهة تجارية وأخرى أو بين مستهلك وجهة تجارية بإستخدام تقنية المعلومات الإتصالات" (رأفت غنيم٢٠٠٠، ص٤.).

مما سبق ترى الباحثة بأن التجارة الإلكترونية هى مجموعة متكاملة من عمليات أنتاج وتوزيع وتسويق وبيع المنتجات والخدمات باستخدام الوسائط الإلكترونية ، فهي تجارة لأنها تتضمن تبادل السلع والخدمات بالنقود وهي إلكترونية لأنه يتم إنجاز كل أو بعض الصفقات من خلال وسائط إلكترونية حاسوبية عبر شبكات الإنترنت العامة أو عبر الشبكات الخاصة مثل (شبكات البنوك، شبكات البورصات، شبكات الطيران).

تتمثل أنواع التجارة الإلكترونية فى الأتى:

١- تجارة إلكترونية بين منشأة أعمال ومنشأة أعمال أخرى

٢- تجارة إلكترونية بين منشأة أعمال والمستهلك

٣- التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال والحكومة

٤- التجارة الإلكترونية بين المستهلكين والحكومة.(طارق عبدالعال حماد،العدد٢٩، ٢٠٠٢م، ص١١)

تفيد التجارة الألكترونية الشركات والمؤسسات بأن الشركة تستطيع من خلال موقعها على الإنترنت تحقيق تسويق أفضل لمنتجاتها وأكثر فعالية من خلال الوصول إلى عدد هائل من المستهلكين على مستوى العالم ولمدة ٢٤ساعة يومياً حيث يمكنها تلقي طلبات المستهلكين في أي ساعة من ساعات الليل أو النهار والرد عليها في الحال. وتوسع نطاق السوق إلى نطاق دولي وعالمي. (مبارك بالأسود مبارك العدد٢٩، ٢٠٠٠م، ص٣٢-٣٤).

وتخفض تكاليف أنشاء ومعالجة وتوزيع وحفظ واسترجاع المعلومات الورقية. القدرة على أنشاء تجارات متخصصة جداً. والفترة الزمنية ما بين دفع الأموال والحصول على المنتجات والخدمات. (طارق عبدالعال حماد ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، ص٢٦٦)

ترى الباحثة ان التجارة الالكترونية تحسن صورة الشركة وتحسين خدمة الزبائن وإيجاد شركاء تجاريين جدد وتسهيل العمليات وتقليل الفترة الزمنية لإرسال المنتجات والخدمات ورفع الإنتاجية والتخلص من الأوراق وخفض تكاليف المواصلات وأخيرا زيادة المرونة في التعامل

من فوائد التجارة الإلكترونية للمستهلكين إنها تعطي الخيار للمستهلك بالتسوق في أي يوم من السنة ومن أي مكان على سطح الأرض، وتقدم الكثير من الخيارات للمستهلك، وتقليل الوقت، وسرعة الإرسال خصوصاً مع المنتجات الرقمية مثل الكتاب عن طريق التجارة الإلكترونية و تشجيع المنافسة. (طارق عبدالعال حماد ص٢٦٩.)، وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع ككل، وتسمح للناس الذين يعيشون في الدول العالم الثالث أن يمتلكوا منتجات وبضائع غير متوفرة في بلدانهم الأصلية، تيسر توزيع الخدمات العامة من مثل الصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية بسعر منخفض وبكفاءة أعلى(رأفت غنيم ، ٢٠٠٠م ، ص١-٠٢).

ترى الباحثة ان التجارة الالكترونية اختصرت الوقت والتكلفة وتوفر كثير من السلع البديلة للمستهلك وبسعر مناسب حسب امكانيته وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للمجتمع ككل.

ثالثاً: تكاليف الخدمات المصرفية

تلقى محاسبة التكاليف في قطاع المصارف اهتماماً كبيراً من المنظمات والمصارف وذلك للاستفادة من المنافع التي تقدمها محاسبة التكاليف في مجال قياس تكلفة الخدمات المصرفية وتحقيق الرقابة عليها واتخاذ القرارات الإدارية الملائمة، و استخدام التقنيات والآلات الحديثة والسريعة لتجويد الخدمة المصرفية وتقديمها بأقل تكلفه ممكنه بما يحقق أرباحاً مرتفعة للمصرف من جهة ويكسبه قدرة تنافسية أعلى من جهة أخرى، ويسمح له بتطوير الخدمات المصرفية وتنويعها.

عرفت محاسبة التكاليف على انها احد فروع المحاسبة التي تهتم بقياس التكلفة الفعلية لوحدة النشاط وكذلك إمداد إدارة المنشأة ببيانات التكلفة المختلفة والتي تساعدها على التخطيط و الرقابة وحل المشاكل واتخاذ القرارات.(محمد محمود عبد ربه، ٢٠٠٠م ، ص ١٠٦.)

أي إن محاسبة التكاليف تعني معرفة تكلفة كل وحدة من المنتج من خلال تحليل المنتج إلى عناصر التكاليف التي أسهمت في تكوينه.

وعناصر التكاليف هي المواد، الأجور، المصاريف الصناعية الأخرى (ثابتة ، متغيرة) و إن حساب تكلفة المنتجات بشكل دقيق يساعد بشكل كبير في استمرار المنشأه في السوق بأسعار مناسبة بالإضافة إلى مساعدة إدارة المنشأه في التخطيط السليم وإعداد الموازنات بشكل سليم وبالتالي عدم وقوع المنشأه في أزمات خانقة قد تنهيها.

من خصائص محاسبة التكاليف بالمصارف ربط العميل بين جودة أداء الموظف وبين جودة الخدمة المقدمة له، كما يصعب الفصل بين تكلفة إنتاج الخدمة وتكلفة تسويقها لتداخل عملية الإنتاج والتسويق، وطبيعة الخدمة البنكية حيث تباع للعميل أولاً ثم تُنتج وتُستهلك في الوقت نفسه وعدم وجود مخزون .(بلخير أحمد إبراهيم،ب. ت، ص١٤) ، ومعظم تكاليف إنتاج الخدمات المصرفية تُعد من التكاليف الثابتة، مثل الأجور وأقساط الاستهلاك ومصاريف الصيانة الدوري.(منال الخطيب ٢٠٠٣، ص٨٧)، وتغير حجم معاملات المصرف: فهناك تقلب دائم في حجم العمليات، وحجم النشاط وبالتالي هناك تغير دائم في حجم التكاليف المتغيرة، إمكانية تتبع تكاليف المصارف إلى الأنشطة المختلفة بسهولة نسبياً، إذ يمكن ربط تكاليف المصرف بالأنشطة المختلفة، وبذلك يمكن تحويل معظم بنود التكاليف غير المباشرة إلى مباشرة بعد ربطها بمراكز التكلفة.(جعفرعبد الإله نعمة ٢٠٠٢م، ص١٣)

تتمثل طبيعة نظام محاسبة تكاليف المصارف فى طبيعة النظام فهو نظام تكلفة إحصائي. لا يستدعي وجود مستندات أو سجلات أو دورة مستنديه خاصة به.(ابوزيد، الدسوقي حامد ٢٠٠٣م،ص١٦) ، وارتباط نظام محاسبة تكاليف المصارف بنظام محاسبة التكاليف الصناعية

وقياس التكلفة على مستوى الفرع وعلى مستوى المصرف ككل.(عبد الهادي، أحمد متولي حسين، العدد ١٥، (ب.ت)، ص١٤.)

القواعد والمبادئ التي تشكل الإطار العام لمحاسبة التكاليف في المصارف فيما يلي :

– الاستحواذ على عناصر التكاليف: تتمثل تكلفة الاستحواذ على عناصر التكاليف في جميع المبالغ أو المطالبات النقدية ، للحصول على خدمة أو منفعة معينة للمصرف .

– استخدام عناصر التكاليف : يتم استخدام عناصر التكاليف خلال فترة معينة، فمقابلة أحد العملاء للمسؤول عن بحث طلب الائتمان يستغرق فترة زمنية، تحسب تكلفة الأجور لها من خلال راتب هذا المسئول عن الشهر مقسوماً على عدد ساعات عمله.

تحميل عناصر التكاليف على الخدمة المؤداه : لتحديد التكلفة التي يستلزمها تقديم كل خدمة بدرجة عالية من الدقة لابد من تحميل عناصر التكاليف على الخدمة المؤداه.

من وظائف نظام محاسبة التكاليف في المصارف فى الأتى:

– تحديد تكلفة وحدة النشاط : ذلك من خلال تحديد الأقسام المختلفة، وتحديد تكلفة الأنشطة داخل الأقسام عن طريق تقسيم المصرف إلى مراكز وأقسام مختلفة، ومن ثم تحديد الأنشطة داخل كل قسم وذلك بغرض حصر التكاليف وتحميلها على الأنشطة لتحديد تكلفة كل نشاط. ويقدم نظام التكاليف البيانات والمؤشرات الكافية عن تكلفة الخدمة المصرفية التي تقدم للعملاء حيث تُمثل تكلفة الخدمة المصرفية الحد الأدنى أو هامش الحماية أمام إدارة البنك ، بحيث لاينبغي على البنك تسعير الخدمة المصرفية بأقل من التكلفة. (منال الخطيب، مرجع سابق، ص٨٧)

– الرقابة على التكلفة: يقصد بها التحقق من حسن سير العمل وفقاً للإجراءات التي تضعها إدارة المنشأة من أجل إنجاز الأهداف المحددة بكفاءة وفعالية. وتتضمن تلك الإجراءات الإشراف المستمر على مراحل العمليات المختلفة وقف التسيب بين العاملين، ومراجعة النتائج الفعلية ومعالجة أي انحرافات تظهر من خلال المقارنة، ومقارنة التكاليف الفعلية لفترات زمنية مختلفة مع بعضها البعض للتعرف على سلوك التكاليف ارتفاعاً وهبوطاً وأسباب ذلك الارتفاع والهبوط.(الطيب محمد زين، ٢٠٠٨م،ص٦) وبالتالى يتمثل الهدف النهائي لكل من الرقابة على التكاليف وتخفيض التكاليف هو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة في المنشأة .

– ترشيد القرارات الإدارية: تسعى محاسبة التكاليف إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تحتاجها الإدارة من أجل ترشيد القرارات الإدارية المختلفة للقيام بالتخطيط لمصادر الأموال واستخداماتها وتخطيط ربحية المصرف، تقويم الأداء للتعرف على ربحية الأنواع

المختلفة للودائع والقروض. اتخاذ القرارات، في ضوء تقويم الأداء. (جعفرعبد الإله نعمة ، مرجع سابق، ص١٣.)

يهتم مصمم نظام التكاليف في المصرف ببعض الدراسات التفصيلية للمصرف، منها دراسة هيكل التنظيم الإداري للبنك ،دراسة الدورة المستندية المستخدمة في المصارف، دراسة نظم الرقابة الداخلية في البنك ووسائل تنفيذها، ونظم تقييم الأداء وتعد هذه الدراسة بمثابة مدخلات لنظام التكاليف. (ابو زيد، الدسوقي حامد ، مرجع سابق،ص٦١)

يرى الباحث إن أحد أهم الأسباب التي تحقق ميزة تنافسية للمصرف هو تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية بما يحقق أرباحاً مرتفعة للمصرف من جهة ويكسبه قدرة تنافسية أعلى من جهة أخرى ، ويسمح له بتطوير الخدمات المصرفية وتنويعها.

رابعاً: الدراسة الميدانية

بدأت الخدمة المصرفية في السودان في العقد الثالث من هذا القرن وكانت خدمتها محدودة ويقوم بالخدمة مصرفيون أجانب وفي بداية الحرب العالمية الثانية تم تدريب كادر وطني يقوم بهذه الخدمة ومنذ ذلك الوقت ظل السودانيون يؤدون تلك الخدمة بكل كفاءة. وتمتد مرحلة ما قبل الحوسبة من الثلاثينات الى نهاية السبعينات وكانت الأليات المستخدمة هى الآلية اليدوية خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات، ثم ظهرت مرحلة الحوسبة في عام ١٩٧٨م عندما قام بنك الاعتماد الوطني بإستخدام الحاسب الألى، ثم مرحلة الحزم الجاهزة بعد تجربة بنك فيصل الإسلامي ونجاحها الذى شجع الكثير من البنوك، (د. يوسف أبو فارة، موقع الكتروني WWW.Yusuf-abufara.net) ثم مرحلة استخدام شبكة المعلومات في بداية النصف الثاني من تسعينات القرن الماضى حيث قامت المصارف بالاستفادة من التقدم التقني في مجال الاتصالات والتي تسمح لكل فروع البنك الواحد أن تكون مربوطة بشبكة تسمح بتبادل البيانات بين الفروع ،الشئ الذي يحقق الاستفادة من الوقت ، وبالرغم من التكلفة العالية لربط الفروع عن طريق هذه الشبكة الا أنها أصبحت ضرورة قصوى وذلك لتوفر السرية فيها. (عوض حاج على احمد، العدد ١٨ ، ١٩٩٩م،ص٣٧ – ٤٣)

أما مرحلة انظمة الدفع الإلكترونية: تمت تأسست شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المحدودة)شامخ) بمبادرة من اتحاد المصارف السوداني وبدعم من بنك السودان في نهاية العام ١٩٩٩ وهي عبارة عن شركة مساهمة بين بنك السودان والشركة السودانية للاتصالات والبنوك السودانية وبدأت في تنفيذ مشروعاتها في بداية العام ٢٠٠١ م. ونجحت الشركة في تأمين اشتراك المصارف في شبكة سويفت للتحويلات المالية، و تأمين التدريب للكادر المصرفي على استخدام شبكة سويفت ورسائل سويفت المتنوعة. وقامت الشركة بتصميم مشروع شبكة المعلومات المصرفية ومن خدماتها المصرفيه خدمة أنظمة الدفع الالكتروني والبطاقات المصرفية

و أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والمقاصة الالكترونية(شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المحدودة موقع الإلكتروني: www.htp.ssit.sd)

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع تتمثل في عدد من فروع البنوك العامله بالسودان الدراسة حيث شملت بعض الموظفين العاملين في كل من بنك التنمية التعاوني الاسلامي وبنك امدرمان الوطني وبنك الشمال الاسلامي والبنك الفرنسي السوداني وبنك تنمية الصادرات كبنوك تجارية ، وبنك الخرطوم كبنك اجنبي والبنك الزراعي السوداني كبنك متخصص. وتم توزيع عدد (١٥٠) مائة وخمسون استبانة ، واستجاب ١٥٠ اي مانسبته ١٠٠٪ تقريباً حيث أعاداو الإستبانة بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة .

جدول رقم (١)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الأولى: استخدام المصارف السودانية لنظم التجارة الإلكترونية يقلل تكاليف الخدمات التي يقدمها.

م	العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	التفسير
١.	تكلفة تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أقل من تكلفة الخدمات التقليدية	٤	٠,٨٧	أوافق
٢.	استخدام نظم التجارة الإلكترونية يؤثر على القوي العاملة من ناحية العدد ويؤدي إلى قاله تكلفة الخدمة المقدمة	٤	٠,٩٢	أوافق
٣.	تقديم الخدمة المصرفية عبر الصراف الآلي والهاتف المصرفي أقل من تكلفة الخدمات المصرفية التقليدية	٤	٠,٩٤	أوافق
٤.	إستخدام تقنية نهاية نقطة البيع في المحلات التجارية يقلل تكلفة الخدمات المصرفية	٤	٠,٨٢	أوافق
٥.	تكلفة المقاصة الإلكترونية أقل من تكلفة المقاصة العادية	٤	٠,٩١	أوافق

المصدر: إعداد الباحثه من واقع بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٥م

يتضح من الجدول رقم (١) ما يلي:

- **بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الأولى (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن تكلفة تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أقل من تكلفة الخدمات التقليدية.**
- **بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الثانية (٤)، وتعني هذه**

القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن تطبيق التجارة الإلكترونية يؤثر على القوي العاملة من ناحية العدد ويؤدي إلى قاتها.

- ∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الثالثة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن تقديم الخدمة المصرفية عبر الصراف الآلي والهاتف المصرفي أقل من تكلفة الخدمات المصرفية التقليدية.
- ∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الرابعة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن إستخدام تقنية نهاية نقطة البيع في المحلات التجارية يقلل تكلفة الخدمات المصرفية.
- ∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الخامسة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن تكلفة المقاصة الإلكترونية أقل من تكلفة المقاصة العادية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، حيث أن هنالك أفراد محايدين وغير موافقين على ذلك، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم إستخدام إختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين إجابات عبارات الفرضية الأولى مجتمعة، الجدول رقم (٢) يلخص نتائج الإختبار لهذه العبارات مجتمعة.

جدول رقم (٢)

نتائج إختبار مربع كآي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى مجتمعة

التكرارات والنسب المئوية			الوسط وقيمة كآي والقيمة الاحتمالية	
العبارة	التكرار	النسبة المئوية	المقياس	القيمة
أوافق بشدة	٤٣٧	٥٨,٣	الوسط الحسابي	٤
أوافق	٢٢٩	٣٠,٥	الإنحراف المعياري	٠,٨٩
محايد	٣٣	٤,٤	قيمة الإختبار	١٧٤,٤
لا أوافق	٤٢	٥,٦	درجة الحرية	٤
لا أوافق بشدة	٩	١,٢	القيمة الاحتمالية	٠,٠٠
المجموع	٧٥٠	١٠٠,٠٪		

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٥م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه:

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ٨٨,٨٪ من جملة المبحوثين يوافقوان على أن تطبيق المصارف السودانية لنظم التجارة الالكترونية يقلل التكاليف التي تقدمها بينما نسبة ٤,٤٪ محايدون، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن ٦,٨٪ من جملة المبحوثين في الدراسة لا يوافقوان على ذلك، كما نلاحظ أن قيمة إختبار جودة حسن الموافقة (مربع كآي) بلغت ١٧٤,٤ وأن القيمة الاحتمالية لها (٠,٠٠) أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) أي أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات المبحوثين على العبارات المختلفة (أوافق بشدة ، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لعبارة دون غيرها، وبالرجوع للوسط الحسابي الفعلي لعبارات الفرضية الأولى مجتمعة بلغ (٤) وهو أكبر من الوسط الفرضي (٣) وهذا يدل على أن إجابات المبحوثين على هذه الفرضية كانت إيجابية وتتحيز لعبارة الموافقة، ومنه نستنتج أن الفرضية الأولى التي تنص على « تطبيق المصارف السودانية للتجارة الالكترونية يقلل التكاليف التي تقدمها» محققة.

٢- عرض ومناقشة نتائج عبارات الفرضية الثانية:

التي تنص على أن: « يؤثر استخدام نظم التجارة الالكترونية على فعالية ونشاط الخدمات المصرفية».

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء المبحوثين بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لإجابات الأفراد المبحوثين على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة.

جدول رقم (٣): الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	التفسير
١.	استخدام نظم التجارة الإلكترونية يؤدي إلى تطوير الخدمات المصرفية وتبسيطها وتسهيلها	٥	٠,٦٨	أوافق بشدة
٢.	استخدام نظم التجارة الإلكترونية يؤدي إلى جذب العملاء وزيادة الودائع	٤	٠,٨٩	أوافق
٣.	زيادة استخدام تطبيقات نظم التجارة الالكترونية يؤدي إلى زيادة الإيرادات بالمصرف	٤	٠,٩٢	أوافق

٤.	تطبيق نظم التجارة الإلكترونية يجعل الخدمة المصرفية دقيقة و سريعة	٥	٠,٦٧	أوافق بشدة
٥.	تطبيق نظم التجارة الالكترونية يؤدي إلى زيادة جودة الخدمة المقدمة بواسطة البنك	٥	٠,٥٨	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية بإستخدام برنامج SPSS ٢٠١٥م

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

- ∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الأولى (٥)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين بشدة على أن استخدام نظم التجارة الإلكترونية يؤدي إلى تطوير الخدمات المصرفية وتبسيطها وتسهيلها.
- ∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الثانية (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن استخدام نظم التجارة الإلكترونية يؤدي إلى جذب العملاء وزيادة الودائع.
- ∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الثالثة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن زيادة استخدام تطبيقات نظم التجارة الالكترونية يؤدي إلى زيادة الإيرادات بالمصرف.
- ∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الرابعة (٥)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين بشدة على أن تطبيق نظم التجارة الإلكترونية يجعل الخدمة المصرفية دقيقة و سريعة.
- ∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الخامسة (٥)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين بشدة على أن تطبيق نظم التجارة الإلكترونية يؤدي إلى زيادة جودة الخدمة المقدمة بواسطة البنك.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، حيث أن هنالك أفراد محايدين وغير موافقين على ذلك، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم إستخدام إختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين إجابات عبارات الفرضية الثانية مجتمعة، الجدول رقم (٤) يلخص نتائج الإختبار لهذه العبارات مجتمعة.

جدول رقم (٤)

نتائج إختبار مربع كآي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية مجتمعة

التكرارات والنسب المئوية			الوسط وقيمة كآي والقيمة الاحتمالية	
العبارة	التكرار	النسبة المئوية	المقياس	القيمة
أوافق بشدة	٤٣٣	٥٧,٨	الوسط الحسابي	٥
أوافق	٢٤٧	٣٢,٨٧	الإنحراف المعياري	٠,٧٤
محايد	٣٩	٥,٢	قيمة الإختبار	١٣٧,٤
لا أوافق	٣٠	٤,٠	درجة الحرية	٤
لا أوافق بشدة	١	٠,١٣	القيمة الاحتمالية	٠,٠٠
المجموع	٧٥٠	١٠٠,٠٪		

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠١٥م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه:

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ٩٠,٦٧٪ من جملة المبحوثين يوافقوان على أنه تؤثر نظم التجارة الالكترونية على فعالية ونشاط الخدمات المصرفية بينما نسبة ٥,٢٪ محايدون، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن ٤,١٣٪ من جملة المبحوثين في الدراسة لا يوافقوان على ذلك، كما نلاحظ أن قيمة إختبار جودة حسن الموافقة (مربع كآي) بلغت ١٣٧,٤ وأن القيمة الاحتمالية لها (٠,٠٠) أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) أي أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات المبحوثين على العبارات المختلفة (أوافق بشدة ، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لعبارة دون غيرها، وبالرجوع للوسط الحسابي الفعلي لعبارات الفرضية الثانية مجتمعة بلغ (٥) وهو أكبر من الوسط الفرضي (٣) وهذا يدل على أن إجابات المبحوثين على هذه الفرضية كانت إيجابية وتتحيز لعبارة الموافقة بشدة، ومنه نستنتج أن الفرضية الثانية التي تنص على « تؤثر نظم التجارة الالكترونية على فعالية ونشاط الخدمات المصرفية « محققة.

٣- عرض ومناقشة نتائج عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	التفسير
١.	عدم الاهتمام بتدريب الكادر البشري على الإنترنت والحاسب الآلي بطريقه مكثفه لايسهل العمل بنظام الشبكات المصرفية الإلكترونية	٥	٠,٧٥	أوافق بشدة
٢.	عدم نشر الوعي بين عملاء المصارف بطرق التعامل الكترونياً لايساعد على تطبيق التجارة الالكترونية	٤	٠,٨٣	أوافق
٣.	الطاقه الكهربائيه غير مستمرة تعوق تجهيزات الشبكات المصرفية الإلكترونية	٤	٠,٧٩	أوافق
٤.	عدم وجود الموارد المالية الكافية لتجهيز الشبكات المصرفية الإلكترونية في بعض فروع المصارف السودانيه يعوق تطبيق التجارة الالكترونية	٤	٠,٩٤	أوافق
٥.	التعاقد مع شركات ذات كفاءة عالية في تجهيز الشبكات والبرمجية يؤدي إلى سهولة تطبيق التجارة الإلكترونية	٥	٠,٧٢	أوافق بشدة

التي تنص على أن: « ضعف الوعي البشري باستخدام نظم التجارة الالكترونية وضعف الامكانيات المادية والبنية التحتية تعيق عملية الدخول في التجارةالالكترونية «.

جدول رقم (٥) الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لعبارات الفرضية الثالثة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية بإستخدام برنامج SPSS ٢٠١٥م

يتضح من الجدول رقم(٥) ما يلي:

- **∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الأولى (٥)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن عدم الاهتمام بتدريب الكادر البشري على الإنترنت والحاسب الآلي بطريقه مكثفه لايسهل العمل بنظام الشبكات المصرفية الإلكترونية.**
- **∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الثانية (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن عدم نشر الوعي بين عملاء المصارف بطرق التعامل الكترونياً لايساعد على تطبيق نظم التجارة الالكترونية.**
- **∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الثالثة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن الطاقه الكهربائيه غير مستمرة تعوق**

تجهيزات الشبكات المصرفية الإلكترونية.

- ∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الرابعة (٤)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الأفراد المبحوثين موافقين على أن عدم وجود الموارد المالية الكافية لتجهيز الشبكات المصرفية الإلكترونية في بعض فروع المصارف السودانيه يعوق تطبيق نظم التجارة الالكترونية.

- ∑ بلغت قيمة الوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على العبارة الخامسة (٥)، وتعني هذه القيمة أن غالبية الافراد المبحوثين موافقين على أن التعاقد مع شركات ذات كفاءة عالية في تجهيز الشبكات والبرمجية يؤدي إلى سهولة تطبيق نظم التجارة الإلكترونية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع المبحوثين متفقون على ذلك، حيث أن هنالك أفراد محايدين وغير موافقين على ذلك، ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم إستخدام إختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين إجابات عبارات الفرضية الثالثة مجتمعة

جدول رقم (٦)

نتائج إختبار مربع كآي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة مجتمعة

التكرارات والنسب المئوية			الوسط وقيمة كآي والقيمة الاحتمالية	
العبارة	التكرار	النسبة المئوية	المقياس	القيمة
أوافق بشدة	٤٦٢	٦١,٦	الوسط الحسابي	٤
أوافق	٢٢٠	٢٩,٤	الإنحراف المعياري	٠,٨٠
محايد	٣٢	٤,٢	قيمة الإختبار	١٨٥,٢
لا أوافق	٣٠	٤	درجة الحرية	٤
لا أوافق بشدة	٦	٠,٨	القيمة الاحتمالية	٠,٠٠
المجموع	٧٥٠	١٠٠,٠٪		

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية بإستخدام برنامج SPSS ٢٠١٥م

يمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه:

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ٩١,٠٪ من جملة المبحوثين يوافقوان على أن ضعف الوعي البشري باستخدام نظم التجارة الالكترونية وضعف الامكانيات المادية والبنية التحتية تعيق عملية الدخول في التجارة الالكترونية، بينما نسبة ٤,٢٪ محايدون، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن ٤,٨٪ من جملة المبحوثين في الدراسة لا يوافقوان على ذلك، كما نلاحظ أن قيمة إختبار جودة حسن الموافقة (مربع كآي) بلغت ١٨٥,٢ وأن القيمة الاحتمالية لها (٠,٠٠) أقل من مستوى المعنوية (٠,٠٥) أي أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في توزيع استجابات المبحوثين على العبارات المختلفة (أوافق بشدة ، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات المبحوثين تتحيز لعبارة دون غيرها، وبالرجوع للوسط الحسابي الفعلي لعبارات الفرضية الثالثة مجتمعة بلغ (٤) وهو أكبر من الوسط الفرضي (٣) وهذا يدل على أن إجابات المبحوثين على هذه الفرضية كانت إيجابية وتتحيز لعبارة الموافقة، ومنه نستنتج أن الفرضية الثالثة التي تنص على « ضعف الوعي البشري باستخدام نظم التجارة الالكترونية وضعف الامكانيات المادية والبنية التحتية تعيق عملية الدخول في التجارة الالكترونية « محققة.

الفرضيه الاولى: ٦٦,٦ المرتبه الثالثه
الفرضيه الثانيه: ٦٨,٠ المرتبة الثانية
الفرضيه الثالثه: ٦٨,٢ المرتبة الأولى

خامساً :الخاتمة

1) النتائج:

من خلال الدراسة تم التوصل الى النتائج الأتية:

١- تكلفة تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أقل من تكلفة الخدمة المصرفية التقليدية، ويؤثر على القوي العاملة من ناحية العدد و يؤدي إلى قلة تكلفة الخدمة المقدمة. ونجد ان جميع نظم الدفع الالكتروني تقلل تكاليف خدمة المصرفيه مقارنه بالخدمات التقليه

٢- استخدام نظم التجارة الإلكترونية يؤدي إلي تطوير الخدمات المصرفية وتبسيطها وتسهيلها.و يؤدي ايضا إلى جذب العملاء وزيادة الودائع يجعل الخدمة المصرفية دقيقة وسريعة و زيادة جودة الخدمة المقدمة بواسطة البنك.

٣- عدم وعي العملاء بطرق التعامل الكترونياً لا يساعد على تطبيق نظم التجارة الإلكترونية وضعف الأمكانيات والموارد المتاحة بالإضافة الى تذبذب الطاقة الكهربائية يعوق تطبيق التجارة الإلكترونية

2) التوصيات:

بناءاً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

١- ضرورة استخدام نظم التجارة الإلكترونية لان تطبيقها يؤدي إلى انخفاض التكلفة مقارنة بأنشطة التجارة التقليدية إلى حد كبير

٢- ضرورة تطبيق نظم التجارة الإلكترونية في المصارف السودانية لانها تؤدي إلي تطوير الخدمات المصرفية وتبسيطها وتسهيلها.

٣- العمل على نشر الوعى للعملاء ودعم تجربة بطاقة (شامخ الذكية) وتطويرها بالتوسع في إصدار أنواع جديدة من البطاقات الائتمانية

٤- العمل على استخدام تطبيق نظم التجارة الالكترونية لأهميتها فى مواكبة التطور التكنولوجي السريع ودورها في تحريك النشاط الإقتصادي في البلاد، والتعاقد مع شركات ذات كفاءة عالية في تجهيز الشبكات والبرمجة.

المصادر والمراجع

1. اوفال أدوك أمون أبيك ، أثر العلومة على تسويق الخدمات المصرفية في السودان ، رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراة غير منشورة في إدارة الأعمال ، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا ٢٠٠٦م.

2. محمد الماحي سليمان ، أثر التجارة الإلكترونية علي زيادة كفاءة وفعالية نشاط سوق الخرطوم للأوراق المالية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا ٢٠٠٧م.

3. عايدة محمد إسماعيل ، أثر العولمة المصرفية علي أداء وكفاءة القطاع المصرفي في السودان ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه غير منشورة في الاقتصاد ، جامعة الزعيم الأزهري ،عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي ٢٠٠٦م .

4. محمد عبدالمنعم بخيت، أثر التجارة الإلكترونية على تكاليف البيع وتسويق الخدمات التأمينية ، السودان، الخرطوم، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا ٢٠٠٦م.

5. عبد الحميد بسيونى وعبد الكريم عبد الحميد بسيونى، التجارة الإلكترونية ، القاهرة : دار الكتب العالمية للنشروالتوزيع، ٢٠٠٣م.

6. رأفت رضوان ، عالم التجارة الإلكترونية ، مصر، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٩م.

7. رأفت غنيم، دور جامعة الدول العربية في تسير التبادل التجاري : ورقة عمل مقدمة في جامعة الدول العربية ، نوفمبر ٢٠٠٢.

8. طارق عبدالعال حماد، التجارة الالكترونية،المفاهيم والتحديات ، القاهرة، الدار الجامعية للكتب، ٢٠٠٢م.

9. رأفت غنيم ، دور جامعة الدول العربية في تسير التبادل التجاري : ورقة عمل مقدمة لجامعة الدول العربية ٢٠٠٠م .

10. محمد محمود عبد ربه ، محاسبة التكاليف قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٠م.

11. بلخير أحمد إبراهيم ، مدى استخدام محاسبة التكاليف في المصارف التجارية في الجماهيرية الليبية، رسالة ماجستير، جامعة قار يونس، ليبيا، بدون تاريخ.

12. منال الخطيب. تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ٢٠٠٣.

13. جعفرعبد الإله نعمة، محاسبة التكاليف في البنوك التجارية، عمان، الأردن، دار الشروق، ٢٠٠٢م.

14. ابوزيد، الدسوقي حامد ، إدارة البنوك ، القاهرة ، الدار الجامعية للكتب، ٢٠٠٣م .

15. عبد الهادي، أحمد متولي حسين، استخدام محاسبة التكاليف في المصارف، اتحاد المصارف العربية، العدد ١٥، (ب.ت)،.

16. منال الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص٨٧.

17. الطيب محمد زين ، محاسبة تكاليف، السودان، جامعة النيلين، ٢٠٠٨م.

18. جعفر عبدالاله نعمه، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

19. ابوزيد الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

20. د. يوسف أبو فارة، واقع الانتر نت والتجارة الالكترونية والخدمات الالكترونية العربية : بحث منشور على صفحة الانترنت WWW.Yusuf-abufara.net.

21. عوض حاج على احمد : تجربة حوسبة المصارف السودانية والرؤي المستقبلية ، مجلة دراسات إستراتيجية ، العدد ١٨ ، سبتمبر ١٩٩٩م ، يصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية الخرطوم.

22. شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية المحدودة موقع الإلكتروني على الانترنت: www.htp.ssit.sd

comprehensive to users, especially to non-professional citizens.

7.0 REFERENCES

1. Batty, M. (1991), New Technology and Planning, Town Planning Review, 62, 3, pp 269 – 294

2. Harris, B. (1989).Computers in Planning, Professional and Institutional Requirements, Environment and Planning B, Vol.26, pp.321-331

3. E-Planning, 2004 MIT-DUSP Seminar / Speaker Series on e-Planning: with an International Conference on Public Participation and Information Technologies Available at: http://web.mit.edu/dusp/uis/e-planning/ http://web.mit.edu/uis/icppit03/

4. Hamilton et al., 2001. Learning Through Visual Systems To Enhance The Urban Planning Process, In: Environment and Planning B: Planning & Design, Volume 28 (6) November, pp. 833-845.

5. . Sudatel, 2000, the Internet capacity.

Available at:(http://www.uneca.org/aisi/nici/country_profiles/Sudan/sud-inter.htm) (2006/08)

6. Khair, Abbas E.M. 2010 impact of information and communication technologies on urban planning practice in Sudan, The prospects for interactive e-planning approach. Unpublished PhD, Sudan University of Science and Technology.

7. S.O. Hagahmoodi, 2010, the Manager of Coordination and Information Administration, Ministry of Physical Planning and Public Utilities, (Interview).

8. Jian Wang, 2001, Object-Oriented Analysis Methodology

9. MPPPU, 2010, Ministry of Physical Planning and Public Utilities, Sudan, annual reports.

10. P.Hall (1995), Urban and regional planning 3rd ed. Routledge,London

11. Mitchell, W.J. (1999). e-topia. Cambridge, MA: The MIT Press.

Urban planning activities and urban societies in the electronic era are changing very fast. And urban planning is a dynamic activity that is intended to achieve various goals, to control current situation, in cities and provide a better plan than presently exists, to fill the gabs in services. Time and accurate information remains vital for decision-making, in urban planning in KM. The tradition approaches adopted in the UPP in KM often based on narrow data sets that focus only on one topic. New methods of participation need to be proposed to supplement traditional ones like public meeting and consultation documents. It calls for interactive e-planning systems, based on local online information systems, which acts as a vehicle for planning and policy making. New interactive web-based tools can bring knowledge and important information to the fingertips of individuals and professionals. The development of a coherent legal and statutory planning method in KM would allow providing Internet services and widespread access to the network.

IePA is a web-based PP system, which would make UPP and PP in KM more effective and subjective to the changing new era. It presents a good supplement to some classic, traditional ways of PP as it encourages public involvement and to identify how people become involved in planning matters. Therefore, it should never be observed as a replacement and exclusion of existing techniques and models. Public involvements is important, people quite properly, expect to have the opportunity to have their say on plans for the future of their area, on planning applications in their neighborhoods, and on developments going on nearby that may affect their quality of life. But people do not always find it easy to get involved in planning issues and the actual levels of their involvement in KM were fairly low.

Accordingly, IePA is concerned as first steps towards liveability in Sudanese cities, where the public has a voice and full power. It used Interactive three-dimensional (3D) virtual reality visualizations, which allow the viewer to experience highly complex information, without the need for training, because they can see and experience what the impacts of a planned development will be and can see the visual and environmental consequences in an easily understandable format. Currently citizens are often excluded from the planning process in KM due to difficulties in understanding 2D maps. Online Participation forum could be more useful, if it is facilitated with 3D visualization and simulation functions, which make spatial and conceivable information more

5.1 ADVANTAGES OF IePA

More importantly, IePA has the potential to create a breakthrough in four ways:

1. Promoted more constructive public/agency relationship.
2. Improved quality of public's participation.
3. Reduced time and cost to complete the planning process
4. The system has offered a high degree of flexibility

5.2 DISADVANTAGES OF IePA

The defects of IePA are as follows:

1. Accessibility; Numbers of computers and Internet bandwidth.
2. Involvement of the public, interest and ability of a community involvement.
3. Decision making, can lead to decisions with a compromise character.

5.3 FUTURE DEVELOPMENT OF IePA

Widespread use of the WWW in KM has been still some time far away, although the speed at which business, government and to a certain extent the public have been adapted to use the technology is arguably faster than any other technology used before. As computers become more widespread especially in schools and the workplaces the tendency of the general public to use computers and sense feeling comfort with computers and various telecommunicating technologies would increase. Recently, computer software for drawing and manipulating map-based software in KM has become easier to understand and operate. The use of a map as the central theme of the IePA would provide instant familiarity of the location, in which the public participation process is taking place. One explanation for this is the ability of the user to click on a feature on the map and be interactively informed about, what that feature is it, such as a road, restaurant or community building etc…. This capability in the system will definitely help the user to be familiar with the map's items.

6.0 CONCLUSION

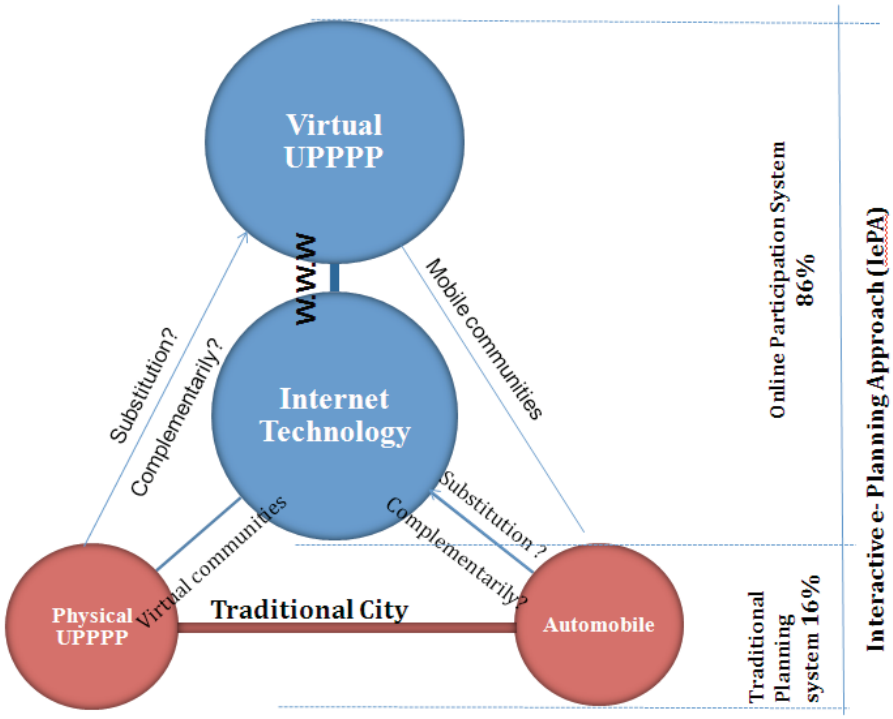

Figure (10) Proposed model for 2015-2019

Source: the Auther

(Figure (10) Proposed model for KM (2020-2024

Source: the Auther

5.0 IePA CHALLENGES

IePA challenges the existing practice. It was allowed a two-way interactive process. The stage at which citizens may view and respond to planned changes can either be at the Master Plan stage or at a development proposal stage. However, citizens will be able to upload their own alternative planning scenarios and view the results in terms of visual and environmental impact as well as download and view the details of the planned development. This would improve mutual understanding by 'what-if' exploration.

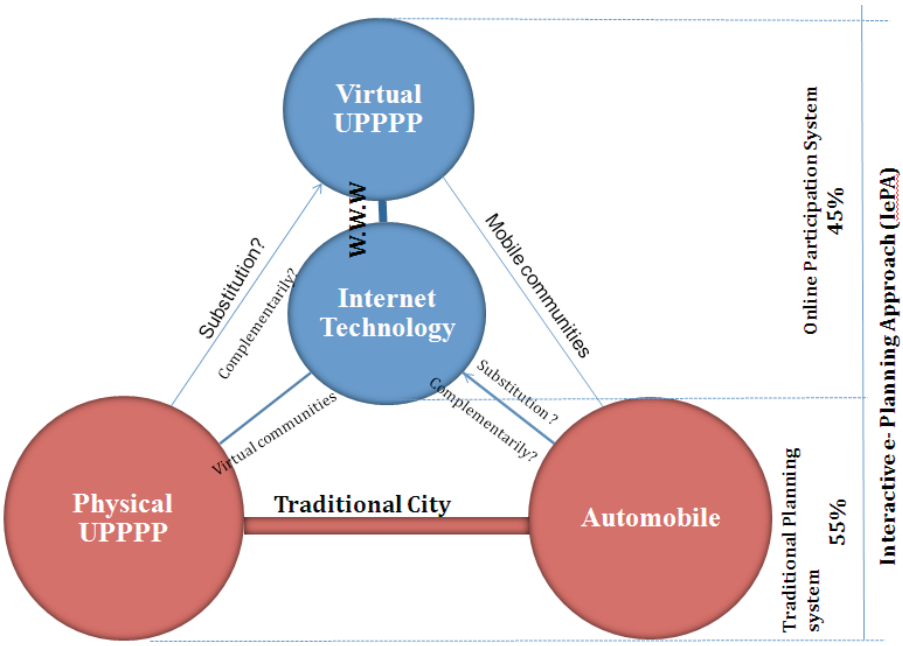

(Figure (9) Proposed model for KM (2015-2019

Source: the Auther

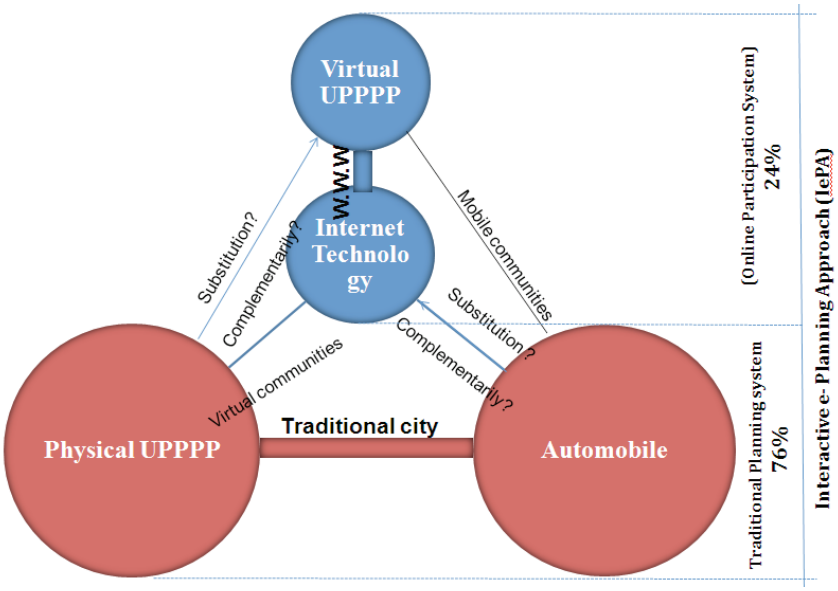

(Figure (8) Proposed model for KM (2010-2014

Source: the Auther

	A.R	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2020
population (Million)	8%	5.76	6.06	6.55	7.08	7.65	8.27	8.94	9.60	10.44	15.34
Internet users (Million)	23 %	0.9	1.10	1.35	1.65	2.03	2.5	3.08	3.79	4.67	13.15
		17%	19%	21%	24%	27%	31%	35%	40%	45%	86%

Source: the Auther

4.2 PROPOSED MODELS OF IePA For KM

The proposed models of IePA constructed according to the virtual society (internet users) projection in KM (Table 1). Table 1 shows that KM contains traditional and virtual societies. The majorities are traditional societies but the projection shows that in the future time the traditional societies will move towards the virtual societies. Accordingly, the proposed model of IePA in KM must have traditional systems beside the online participation. The researcher adopted Mitchell's model (Figure 8), and decided Urban Planning Process and Public Participation (UPPPP) as urban activities, with their virtual and physical environment. Based on this concept the proposed model of IePA for the year 2010-2014 to KM is built as shown in figures 8. With the advancement of the internet technology in KM the physical UPPPP will move towards the virtual UPPPP either by substitution or by complementary. Accordingly, the proposed models of IePA for the years 2015-2019 and 2020-2024 to KM is built as shown in figures 9 and 10

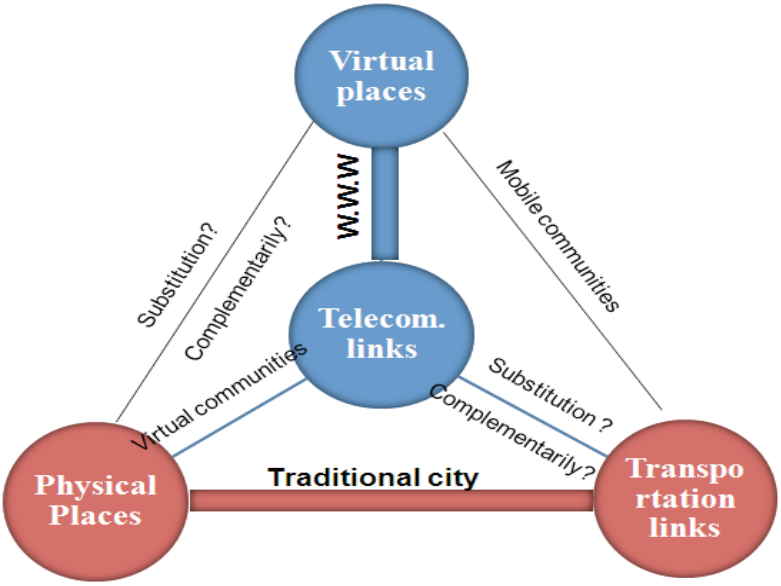

Figure 7 Interaction of physical and virtual places

Source: Mittchel, 1999

4.1 TRADITIONAL AND VIRTUAL SOCIETIES IN KM

Regarding the case study KM, statistics shows that the population of KM increases with annual rate 8%. The number of the internet users increases by 23% annually. This means that the transformation of traditional societies towards virtual societies in KM is going very fast (Table 1). Whatever the figure, the majority of the populations of KM now are traditional and have poor levels of literacy and many will neither have access to electricity, computers, or IT. Accordingly a question must rise, concerning the IeP approach, when and how to be applied in KM?

Table 1 Internet user and population projection in KM

Figure 6 Contents of IePA

Source: the Auther

External Boundary External Environment Stages ……

4.0 METHODOLOGIES OF APPLYING IePA TO THE CASE STUDY

There are three different scenarios, concerning technology and urban societies. The first one is the contemporary theoretical studies of Peter Hall and Manuel Castells. They see that technology has divided the urban societies into two different isolated groups (Traditional societies and Virtual societies). Also they suggested that the advance of technology will widen the gap between the traditional societies and virtual societies. The second scenario is represented by the studies and researches of Nicholas Negroponte. He explained that technology in the future time will be cheaper and everyone will access technology. Accordingly, as he said traditional societies will be disappeared. The third scenario is presented by M.J. Mitchell, who considered virtual places as well as physical ones, which are not separated (Khair, Abbas E.M. 2010).

Mitchell presented logical analysis concerning the impact of IT on the traditional societies, and avoided mysteries and utopia in his theory concept. Although the researcher agrees with the theories of Peter Hall, Manuel Castells and Nicholas Negroponte, toward the risks that will happen in the traditional societies in the future, due to the advancement of IT, but the optimistic visions of Mitchell represents the suitable theoretical base for the analytical methods presented in this study. Mitchell, W.J. (1999), describes the features of the future town. He emphasizes both the roles of electronic connectivity and the power of place, with unique qualities, both will function interdependently and in complementary manner with each other (Figure 7). According to Mitchell's model the advancement of IT will give power to the physical places to move towards virtual places either by complementary or by substitutions. And accordingly the traditional transportation links will move towards the telecommunication links.

1. Produce technical models that mediate designer's language to facilitate coding and cooperation.
2. Develop interactive model for system interface.
3. Implements quick win proposal with its most essential functions.

∑ Stage 5- proposal evaluation

This stage acts as a base for discussion, about technical development of the system. Users use their local government web site to;

1. Assess the quick win proposal.
2. Validate the models produced by quick win proposal.

∑ Stage 6-System implementation

This is a revision and evaluation stage. It revises the system in general and identifies the followings;

1. Revision of the models produced, for quick win proposal, in term of the stated evaluation.
2. Develop system optimization, based on the revised model.
3. Implementation of result and optimized system development.

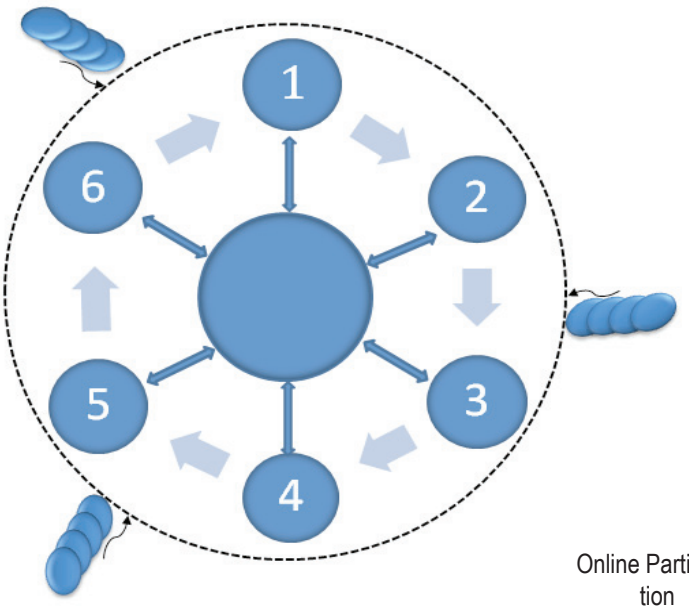

Online Participation Forum

IePA consists of six stages, in a cycle process and controlled by the on-line participation forum (Figure 6). The details of the six stages are elaborated below.

∑ Stage 1-Data Collection

This stage contains systems of collecting, analyzing and evaluating data about the users and the case study. It identifies the followings;

1. the contents and aims of a system;
2. the user groups and their requests;
3. the structure of used case process; and
4. means of collecting data and analysis of process

∑ Stage 2-Data Analysis

This stage contains the system checklist, user profiles and thematic and spatial data. It defines the followings;

1. The system and the case study.
2. Users requests checklist
3. Influencing factors concerning IePA in general and the case study in specific

∑ Stage 3-Strategy Development

1. This stage contains the summary of the system checklists and user's needs, based on the analysis of thematic and spatial data. It defines the followings;
2. Matching of result- expectation of user groups requested from the system and technology available;
3. Summary of the general requirements, and those concerning the specific case study; and
4. Asses' type of software and technology to be used, to develop e-planning system, as well as the data type involved. This is in relation to data modeling tools, visualization tools, simulation tools and interaction tools.

∑ Stage 4-Quick win proposal development

This stage transfers the summary of stage 3 to design language in order to;

5. The Approach offers a high degree of flexibility; it can be altered or up-dated with more relevant information, throughout the public participation process.

6. A completely open ended approach - anything can be said or suggested at any stage any time;

7. It provides information, which can be of use to both the local community and the wider local authority, in terms of future planning and knowledge of local opinion.

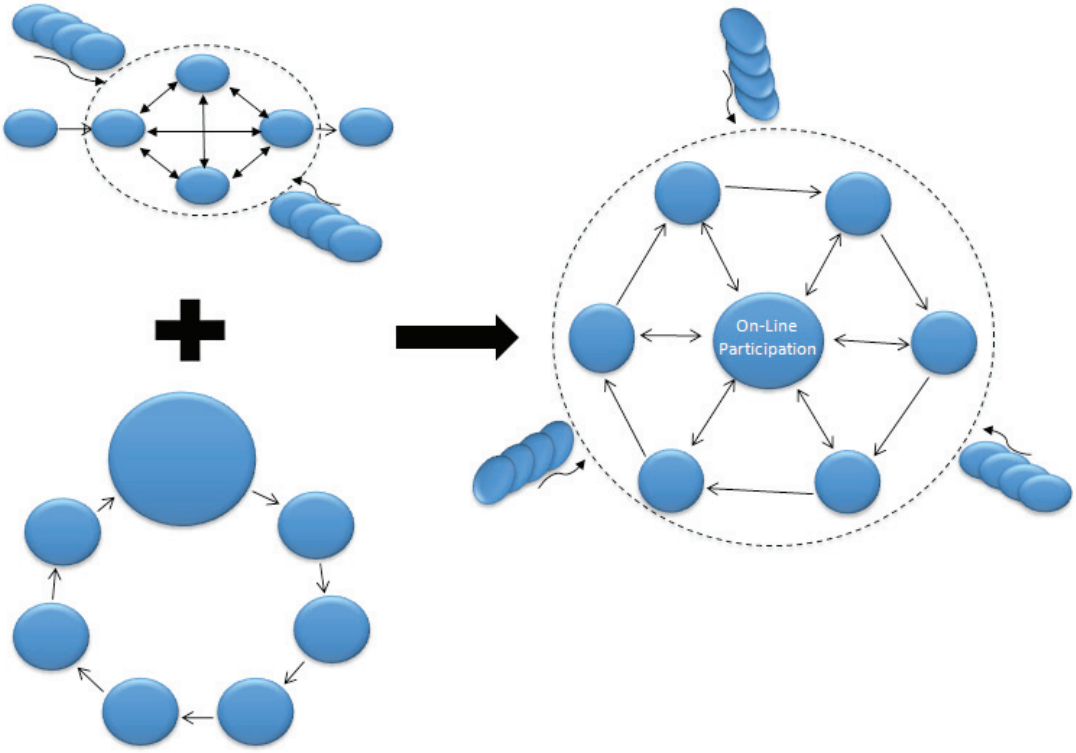

Figure 5 Conceptual Frameworks of IePA

Source: the Auther

External Boundary External Environment Stages .....

3.4 CONTENTS OF IePA

3.2 CONCEPT OF IePA

The general objective of UPP is to provide for a spatial structure of activities, which in some way is better than the pattern existing without planning (P.Hall, 1995). Achieving of this objective is not only the matter of planners and governments, but also concerned with the cooperation among investors, architects, engineers, and the public. IePA is a new tool, intended to improve the knowledge, and level of PP, in the UPP using 3D for better understanding, of planning information contents and for interactive participation. The concept of IePA is based on the development of the object-oriented approach and the current urban planning system in KM (Figure 4).

Figure 4 concept of IePA

Source the Author

3.3 CONCEPTUAL FRAME OF IePA

IePA is about to represent the development of the kinetic state of the current UPP of KM, and the object oriented approach. Based on this concept, the conceptual frame of the IePA has been set up (Figure 5). This approach provides a good solution, for the UPP and PP at KM, that fulfills the followings;

1. Utilizes a planning cycle process, with controllable stages and power full problems-solving tool.
2. Uses dynamic data at all stages, where the core of the approach is an online participations.
3. Offers a considerable opportunity, for incorporate early and rapid contextual changes, in the future delivery of planning services.
4. Flexible and applicable to a wide range of planning projects.

dious and time-consuming task. The cost of gathering and processing this data is arguably the most significant cost for planning analysis (Khair, Abbas E.M. 2010).

3.0 INTERACTIVE e-PLANNING APPROACH (IePA)

3.1 CONCEPT OF IeP

The concept of IeP is based on the interactive relationship amongst internet, UPP and PP (Figure 3). It can be described as a creative process, for collaborative learning, within a network of stakeholders. This is opposed to standard planning methods, which aimed at a systematic planned rational approach, for problems solving. It also helps government officials and other professionals, to create better planning alternatives. It gives the public the sense of responsibility, and leads to the creation of sustainable development. The main objective of the IeP is to encourage citizens, to participate in planning of their own society. The participative process is believed to increase people's satisfaction, in their living environment and to decrease complaints, in the last phases of the planning process.

The purpose of IePA is to identify new means, by which technology can improve the delivery of UPP. It sets out online information and services that need to be provided, to the users for the official operation of the planning system. Users can be at any level or position in society, from the international to the national, regional, household or local level. Users could include policy makers, planners and administrative people in ministries, researchers, NGOs, traders, consumers, farmers and even children. They can live in the area, or far away.

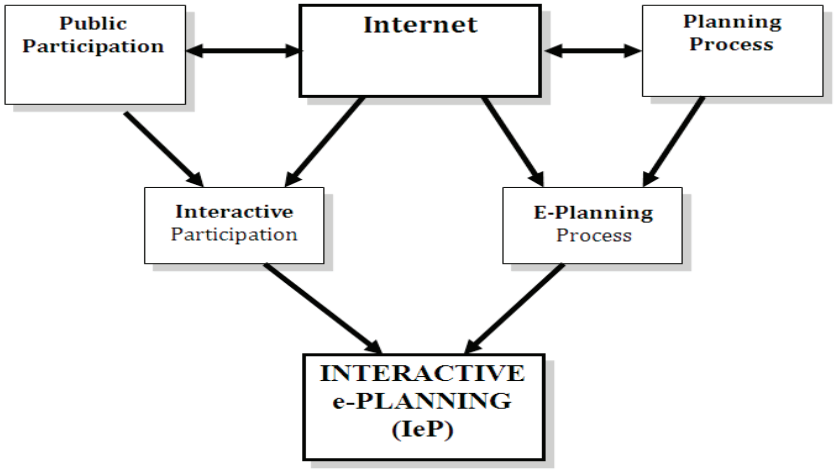

Figure 3 Concept of IeP

Source the Auther

tion is proposed and implemented, and then the solution is assessed. Introducing feedback approach makes this framework slightly more sophisticated. Another approach is the alternative evaluation approach, which enables comparisons between different options. However, each of these approaches requires a long planning period. Later strategic approaches were applied which aims to exploit new and different opportunities of tomorrow. This is in contrast to long-range planning, which tries to optimize today trends for tomorrow (Khair, Abbas E.M. 2010).

Other new approaches include Object-oriented Approach (Figure 1) represents the development of the Strategic Approach model. It takes in account the external environment and bounded with administration boundary. It is able to thoroughly represent complex relationships and to represent data and data processing with a consistent notation, which allows an easier blending of analysis and design in an evolutionary process. The goal of object-oriented approach is to make system elements more reusable, thus improving system quality and the productivity of systems analysis and design (Jian Wang, 2001). Recently the urban planning authority in KM introduced strategic planning system, using a cycle process for the planning (Figure 2). This planning cycle brings together all aspects of planning into a coherent, unified and controllable process. It thinks UPP as a cycle and not as a straight-through process (MPPPU, 2010).

Figure 1 Object-Oriented Approach

(Source: Narushige, (2000

Figure 2

Current Planning System In KM

External Boundary External Environment Stages ……

Access to information in the current planning system is restricted, that is, there is no continuous inclusion of the public, starting from the initial stages of the planning process. Also there is a huge number of people who do not actually know how to participate and in what areas. The unqualified people do not understand the 2D documentation. Planners need to access data sources individually and then combine the results manually every time. In addition most data are scattered, in different government departments, and need to be collected and organized. The available scare data itself is not possessed by a single administrative body, and may not in a form that can be readily used. This is a very te-

1.0 INTRODUCTION

Technology affects what we plan, how we plan, who plans, and is set against the wider context of why we plan (Batty, M. 1991). It affects the three major professional activities of planning: analysis or the deployment of knowledge, design or the activity of invention, and the management of PP through the engagement of planning with clients and the public's (Harris, B. 1989). E-Planning emerged during last decade, and offers considerable opportunity for early and rapid change to the future delivery of planning services, with an emphasis on electronic delivery (E-Planning, 2004). The main aims of e-Planning are to enable more people to get involved in planning; to increase transparency, efficiency and effectiveness; to arrange the delivery of planning service to meet citizens' needs. To design a good e-Planning system, two aspects need to be carefully considered, namely, access and comprehension (Hamilton et al., 2001).

Sudan placed the development of information and communication technologies among top national priorities. Beyond statistical data, the future of the IT sector in Sudan measures in terms of society and cultural choices in accordance with the national economic options (Sudatel, 2000). Public access to the Internet is still relatively low at the moment. All the indications suggest that levels of access are improving as many Internet Service Providers are offering free access with only local telephone calls to be paid for (Khair, Abbas E.M. 2010). The current available database system in KM is not reliable, for use in UPP, because it uses a relational database, for data manipulation. The limitations of the relational database are due to failure in application of data, with a complex structure, that need to be integrated, from different resources, into a single homogeneous system, and which need powerful and flexible data models, to serve multiple tasks. Although the old urban planning theories (strategic approach) are still relevant today in KM they failed to cope with these drastic changes (S.O. Hagahmoodi, 2010). The question often posed is: what approach can tolerate such changing environment of KM? A dynamic, interactive and electronic planning approach is needed to achieve liveability.

2.0 URBAN PLANNING PROCESS (UPP) IN KM.

Number of traditional approaches has been applied to planning and decision-making processes in KM in the past. The most conventional method is the linear approach, where a planning issue is raised, a solu-

INTERACTIVE e-PLANNING APPROACH (IePA)

First Steps Towards Livability in Sudanese Cities

DR.Abbas E. M. Khair

Omdurman Islamic University, Sudan

ABSTRACT

A starting point of this paper is the notion of a livable city, a dominant concept of global development which assumes the harmonization of environmental, social and economic development. In urban planning process, livability assumes, among other things, an interactive participation of the public in making planning decisions on livable development, including their responsibility for the implementation and outcome. The traditional methods of urban planning process used in Sudanese cities were not suitable, for meaningful involvement. Urban planning process has faced so many problems such as; lack of integrity, incomplete databases, and difficulty in handling ad hoc queries and updating system information. Recent developments of Internet Technology (IT) in Sudanese cities provided considerable challenges and opportunities to improve the management of urban planning processes, and make better use of resources. This paper proposed an Interactive electronic Planning Approach (IePA), that helps to improve knowledge and level of the Public Participation (PP) in Urban Planning Process (UPP) to achieve livability in Sudanese cities, taking Khartoum Metropolitan (KM) as a case study.

Keywords: Urban Planning Process (UPP), Public Participation (PP), Internet Technology (IT), Khartoum Metropolitan (KM), Interactive e-Planning Approach (IePA)

Practice.

Thobeka, M. (1997). Issues in the making of South Africa's language in education policy. The Journal of Negro Education, fall 1997; 6694; ProQuest Education journals, p.g. 366.

Thompson, L. (2000). A History of South Africa. New Haven, CT: Yale Press.

Wong, R. (2009). The effectiveness of using English as the sole medium of instruction in English classes: Student responses and improved English proficiency. Porta Linguarum. 13, 119-130.

Yassin, Abdallah. (1999). The need for ESP/EAP teacher training in Sudanese tertiary institutions post-Arabicization. Unpublished doctoral dissertation, University of Khartoum, Sudan.

Yokwe, M. (1984). Arabicization and language policy in the Sudan. Studies in the Linguistic Sciences, 14, 2:149-170.

Young, R. & Benjamin, J. (eds.). (2001). Talking and testing: discourse approaches to the assessment of oral proficiency. Philadelphia: John Benjami.

Yousif, Nahla. (1999). The impact of the changes in educational policy on the standard of English at the secondary school stage in Northern Sudan-1965 – 1995. Unpublished master thesis, University of Khartoum, Sudan.

Zaaba, Zuraidah; Ramadan, Farida; Niame, Ibianaflorinciliana; Gunggut, Haijon & Umemoto, Katsuhiro. (2011). Language in education policy: a study of policy adjustment strategy in Malaysia. International journal of Education and information technologies, vol. 5, No. 2, 157-158.

Shneiderman, B. & Plaisant, C. (2005). Designing the user interface - Strategies for effective human-computer interaction, (4th. edn.). Reading, MA: Addison-Wesley.

Siddiek, Ahmed. (2010). Evaluation of the Sudan school certificate English examinations. English language teaching, vol 3, No 2, June, 2020.

Siddig, Balqis. (2005). Efforts of Arabicization in some Sudanese universities: On the light of higher education philosophy and its role in educational process. (Arabic). Unpublished master thesis, University of Khartoum.

Spolsky, B. (2004). Language policy. Cambridge: Cambridge University Press.

Stephen, W. & Dekker, D. (2011). Mother tongue instruction in Lubuagan: A case study from the Philippines. Springer Science + Business Media B.V. 2011.

Swilla, I. (2009). Language of instruction in Tanzania: Contradictions betweenideology, policy and implementation. African Study Monographs, 30(1): 1-14.

Tabachnick, B. & Fidell, L. (2007). Using multivariate statistics (5th edn.). Boston: Pearson Education Inc.

Tan, P. (2005). The medium-of-instruction debate in Malaysia. Language policy and language planning, 29:1 (2005), 47-66.

Tauli, T. (1974). Introduction to a theory of Language Planning. Uppsala: Almqvist and Wiksell.

The State of Medical Education and Practice in the UK. (2011). General Medical Council- Regulating Doctors, Ensuring Good Medical

Putz, M. (edt). (1995). Discrimination through Language in Africa? Perspectives on the Namibian Experience. New York: Mouton de Gruyter.

Ragenran, Raja. (2010). Change of medium of instruction in the teaching of mathematics and science: Implications on learners. A thesis submitted to the Faculty of Education, University Technology Malaysia.

Rahman, Tania. (2009). A Framework for language- in- education planning for linguistic minorities in Bangladesh. Unpublished Master dissertation, Nan Yang Technological University.

Rodrigues, C., Sanche, F., & Armenta, D. (2010). Do interventions at school level improve educational outcomes? Evidence from a rural program in Colombia, A World Development Vol. 38, No. 3, 415-428.

Rubin, Joan & Bjorn H. (eds.). (N.D.). Can language be planned? Honolulu: University of Hawaii Press.

Saeed, Ahmed. (2012). Impact of medium of instruction on achievement Level of Students at Higher Secondary Stages in Hyderabad Region of Sindh. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business. Vol. 4, No. 4.

Samir Abu-Absi. (1981). Language in education in the Arab Middle East. Pages 129-143. Vol. 2.

Sandel, L. (1982). English language in Sudan: A history of its teachings and politics. London:Ithaca Press.

Santos, M. (1992). “An exploration of different measures for job requirements over (Under) Education on the Portuguese Labor Market”. Working Paper at the EALL Meeting. Warwick.

Oketani, H. (1995). Subtractive to additive bilinguality: A study of relations among bilinguality, academic achievement and socio-psychological factors in post-war second-generation Japanese-Canadian youths. Unpublished doctoral dissertation, University of Toronto, Canada.

Ong, C., & Cookes, Sh. (2009). SPSS: Analysis without anguish. Australia: John Willey and Sons Australia ltd.

Ovando, C. & Collier, V. (1985). Bilingual and ESL classrooms. New York: McGraw- Hill Book Company.

Owen, J. (2007). Program evaluation: Forms and approaches. New York: The Guilford Press.

Pickard, A. (2007). Research methods in information. London: Facet Publishing.

Pitia,L. (2003) An analysis of author comments in four science textbooks, and their implication for ESP/EAP materials design and writing. Unpublished doctoral dissertation, Khartoum University, Sudan.

Poon, A. (2004). Language policy of Hong Kong: Its impact on language education and language use in post-handover Hong Kong. Journal of Taiwan Normal University: Humanities and Social Sciences. 2004, 49(1), 53-74.

Poon, A. (2009) Reforming medium of instruction in Hong Kong: Its impact on Learning. Reforming learning. Springer Science+ Business Media B.V. 2009.

Powel, T. & Renner, M. (2003). Analyzing qualitative data. Available at http:// learning store.uwex.edu/pdf/G3658.6.pdf

Marope, P. (1996). The impact of educational policy on the distribution of educational outcomes in developing countries: the case of Botswana. International Journal of Educational Development, vol.16, No. 2, 157-171.

McNamara, Carter. (1999). General guidelines for conducting interviews. Minnesota.

Mitchell, &. Jolley, J. (2012). Research design explained. Cengage Learning.

Mohamadani, Ahmed & Othman, Othman. (2005). Medical school's experience with Arabicization 1993-2005. Gezira University. Eastern Mediterranean Health Journal. 2005, 11 (1&2): 185-180

Mohammed, Ahmed. (1991). Is Arabicization in secondary schools to blame for the decline of English language standards in Sudanese universities. Espemena Journal.

Mohammed, K. (1999). An evaluation of a syllabus in relation to science students needs. Unpublished master thesis, Khartoum University, Sudan.

Mzokwana, N., (2008). An investigation into the factors affecting the pass rate of grade twelve learners with specific reference to the English Subject: A case study of selected schools in Libode district. Unpublished master thesis, Nelson Mandela Metropolitan University, South Africa.

Nisar, Assad & Ahmed, Saira. (2011). Performance of secondary school certificate graduates of English and Urdu Medium Schools: A Comparative Study www.languageinindia.com

Nunnallr, J. (1978). Psychometric Theory, (2nd edn.). New York: McGraw-Hill.

Kaplan, R. B., & Baldauf, R. B., (1997). Language planning: From practice to theory Clevedon, England: Multilingual Matters.

Kaplan, R. B., & Baldauf, R. B. (2008). Eds. Language planning and policy: Asia, Vol. 1, Japan, Nepal, and Taiwan, and Chinese Characters. Great Britain: MTC books Ltd.

Khasawnen, Fadi. (2010). Writing for academic purposes: problems faced by Arab Postgraduate students of the college of business, UUM, ESP World, issue 2, (28) Volume 9, 2010.

Kimpel, K. (2008). Language policy in South Africa. How rural teachers make sense of the Language in education policy. Unpublished doctoral dissertation, University of Virginia, USA.

Lopez, I. (2008). Performance evaluation: proven approaches for improving program and organizational performance. USA: Jossey-Bass.

Luzares, C. (1981). Language in education in the Philippines. Annual Review of Applied Linguistics. Vol 2; pp 122-128.

MacMillian, M. (1970). Some aspects of bilingualism in university education. University of Khartoum. Sudan Research Unit.

Mahjoub, EL-Sheikh. (2010). The dilemma of medical education in the Sudan. Sudan Medical Journal. 2010:46 (1).

Maree, C. (2004). Language policies in multicultural Australia: A review of government policy and reports into interpreter and translating services. Annual Review of Applied linguistics, Volume 2.

Markee, N. (1986). The relevance of sociopolitical factors to communicative course design. English for Specific Purposes, vol.5, No 1, pp 3-16

ence. Khartoum, Sudan, 1984.

Hair, J., & Anderson, R. (1998). Multivariate statistics. (5th ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, International, Inc.

Haji-Omar, Asmah. "Nationalism and Exoglossia: The case of English in Malaysia'. Paper presented at the Third Tun Abdul Razak conference at Ohio University, Athens, Ohio, April 1989.

Hamdi, Mohammed. (1993). Khartoum University students' attitudes towards Arabicization. Unpublished Master thesis. Khartoum International Institute for Arabic Language, Sudan.

Hassan, Yousif. (2010). Studies in Sudanese history. Khartoum: Sudatek Limited.

Hatch, E., & Farhady, H. (1982). Research design and statistics for applied linguistics. USA: Newbury House Publishers.

Henderson, A. (1987). The evidence continuous to grow: Parent involvement improves students' achievement. Colombia National Committee for Citizens in Education.

Hinkel (eds). Handbook of research in second language teaching and learning. Mahwah. NJ:

Hurriez, Sayed. (1968). Linguistic diversity and language planning in the Sudan. African Studies Paper No. 5, Sudan Research Unit Publications, University of Khartoum.

Kambal, Mohamed. (1980). An analysis of Khartoum university students' composition errors with implications for remedial English in the context of Arabicization. Unpublished, doctoral dissertation, University of Texas at Austin.

Fitzpatrick, J., Sanders, J. & Worthen, B. (2004). Programs evaluation. Alternative Approaches and Practical Guidelines, (3rd edn.). Boston: Pearson Education, inc.

Flurley, J. (2009). Foundations of dual language instruction. USA: Pearson.

Fung Tam A. (2011). Does the switch of medium of instruction facilitate the language learning of students? A case study of Hong Kong from Teachers Perspective. Language and Education, Vol. 25, No. 5, September 2011, 399 – 417

Gacheche, K.(2010). Challenges in implementing a mother tongue-based Language in education policy: Policy and Practice in Kenya. Polis Journal, Vol. 4, Winter 2010.

Garcia, O. (1995). Policy and Practice in Bilingual Education. Multilingual Matters.

Gardner, R., & Lambert, W. (1972). Attitudes and motivation in second language learning. Newbury House Publishers.

Genise, P. (2002). Usability evaluation. Methods and Techniques, Version 2.0.

Giallani, Iram, Khurshid Khalid, & Jumani Nabi Bur. (2010). A comparison of students' achievement in the subject of English: A Pakistani context. Language in India. Volume 10: 8 August 2010.

Gill, S. (2005). Language policy in Malaysia: Reversing direction. Language Policy (2005) 4: 241-260.

Hadra, Tawheeda. (1984). "The situation of the teaching English in the Sudan". Paper presented at the Khartoum linguistics Confer-

perialism (1800-1914). USA.

Clammer, P. (2009). Sudan. Connecticut: The Globe Pequot Press.

Clark, E. (2003). First language acquisition. Cambridge: Cambridge University Press.

Collins, R. (2008). A History of Modern Sudan. Cambridge: Cambridge University Press.

Cooper, R. (1989). Language planning and social change. Cambridge: Cambridge University Press..

Cummings, J., & Swain, M. (1986). Bilingualism in education. Essex: Longman Group.

Cummins, J., (2000). Language, power and pedagogy. Multilingual Matters.

Denscome, M. (2007). The good research guide: For Small Scale Social Research Projects, (3rd edn.). Brickhure: Open University Press.

Dornyei, Z. (2007). Research methods in applied linguistics. Oxford: Oxford University Press

El-Sayed, Nasir. (1990). History of politics and education in the Sudan. Khartoum: Khartoum University Press. (Arabic).

Evans, S. (2011). Historical and comparative perspectives on the medium of instruction in Hong Kong. Language policy (2011) 10: 19-36.

Fareh, Shehdeh(2010). Challenges of teaching English in the Arab World: Why Can't EFL programs deliver as expected? www.sciencedirect.com.

Beardsmore, H. (1998). Bilingual education in Europe. The Compendium on Bilingual Education. Strasbourg: Council of Europe

Benrabah, Mohammed. (2007). Language in education planning in Algeria: historical development and current issues. Language policy (2007) 6: 225 – 252.

Boey, L. (ed.) (1980). Bilingual education. Singapore: Singapore University Press.

Boswell, C., & Cannon, S. (2007). Introduction to nursing research incorporating evidence-based practice. Sudbury, MA: Jones and Bartlett.

Braima, Mohammed. (2004). The role of English under Arabicization. A case Study. Unpublished doctoral dissertation, University of Malaya, Malaysia.

Brock-Tune, B. (2005). Language in education policies and practices in Africa with a special focus on Tanzania and South Africa-insights from research in progress. International Handbook on Globalization, Education and Policy Research, 249-265.

Brock-Utne, B. (2010). Research and policy on the language of instruction issue in Africa. International Journal of Educational Development, 30 (2010) 636-645.

Bugarski, R. (1992). Language policy in Yugoslavia. Ohio: Slavica Publisher.

Carter, Y. & Thomas, C. (1997). Research methods in primary care. Radcliffe Publishing.

Cavanagh, C., (edit). (2008). USA: Encyclopedia of the Age of Im-

ing responsible for the Puerto Rican language gap? Journal of development of economics. 85 (2008) 105-128.

Appel, R. & Muysken, P. (1987). Language contact and bilingualism. Edward Arnold.

Appel, R. (1984). Immigrant children learning Dutch; sociolinguistic and psycholinguistic aspects of second language acquisition. Dordrecht.

Babiker, Rajaa. (1984). Arabicization issues at the Faculty of Medicine. Unpublished Master thesis, Khartoum International Institute for Arabic Language, Sudan. (Arabic).

Baldauf, R. & Kaplan, B. (2000). Language planning in Nepal, Taiwan and Sweden. Britain: Short Run Press Ltd.

Baldauf, R., & Kalpan, B. (2005). Language in education policy and planning. In Hinkel (Eds) Handbook of Research in Second Language Teaching and Learning. Mahwah. NJ: Erlbaum.

Baraka, Mohammed. (1984). Language in education and policy. Unpublished doctoral dissertation, Department of Education, University of Wales, England.

Bartos, O., & Wehr, P. (2002). Using conflict theory. Cambridge: Cambridge University Press.

Bashir, Mohammed. (1970). Development of Education in the Sudan. Beirut: Darelthagafa, and Khartoum: Khalifa Attia Library.

Bassiouney, Reem. (2009). Arabic sociolinguistics. Edinburgh: Edinburgh University Press.

guage policy in Nigeria. Applied Linguistics, Vol. 12, No. 1

Al-Abdan, Abdulrahman. (1993). A study on using Arabic in teaching English in Saudi intermediate schools. King Saud University Magazine, 50, (2), P.396-426.

Al-Asal, Mohammed & Smadi, Oqlah. (2011). Effect of using the language of instruction on university participants' acquisition of scientific terms. European Scientific Journal. Vol. 25.

Al-Busairi, Mohammed. (2008). Spine Series: A paper presented at Spine consultation workshop held by the Open University of Sudan with Cambridge University, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Ministry of General Education and NCCER, Khartoum 10-11, June 2008.

Ali, Nasr (1951). Education in the Northern Sudan. Unpublished Associateship report, University of London, Institute of Education.

Al-Nofaie, Haifa. (2010). The attitude of teachers and students towards using Arabic in EFL classrooms in Saudi public schools. A Case study. NO vitas-royal (Research on Youth and Language), 4, (1), 64-95.

Al-Zubaidi, Khairi & Richards, C. (2010). Arab postgraduate students in Malaysia: Identifying and overcoming the cultural and language barriers. Arab World English Journal, vol. 1 No. 1

Andrews, O. (1984). English language and the mother tongue dilemma in Nigeria: A critical assessment of the new national policy on education. International Journal of Educational Development, vol. 4, No 1, 23-30.

Angrist, J., Aimee, C. & Richards, J. (2008). Is Spanish-only school-

ever, this does not deny the existence of other factors.

.

BIBLIOGRAPHY

Abdelhai, Ashraf. (2006). Nivasha peace agreement's language policy: Demethologising of the old and construction of linguistic identity in the Sudan. Respects, Sudan Journal for Human Rights, Culture and Issues of Cultural Diversity. Third Issue, July 2006.

Abdelhay, Ashraf. (2007). The politics of language planning in the Sudan: The case of cthe Nivasha. Unpublished doctoral dissertation, University of Edinburgh, Britin.

Abu-Absi, Samir. (1973). Language in education in the Arab Middle East. Al-Samarra'I (129-130).

Agban, Mohammed. (2000). The effects of learners' unawareness for the needs of English on their motivation and achievement. Unpublished master thesis. Khartoum University, Sudan.

Ager, D. (2001). Motivation in language planning and language policy. Britain: Cornwell Press Ltd.

Ahmed, Loae. (2011). Problems encountered by Arab EFL learners. Language in India.Volume11: 3, March 2011.

Ahmed, Shabaz. (2011). Utilization of ICT instruction among lecturers in universities in Islamabad. Unpublished doctoral dissertation, University of Malaya, Malaysia.

Akinnaso, F. (1991). Toward the development of multilingual lan-

1.2 CONCLUSIONS

This study explored the issue of the deterioration of English standards among Sudanese university students by means of investigating the impact of using Arabic as a medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students. Following the observations and views of the researcher and other people about the problem of English amongst Sudanese university students, and on the basis of similar studies implemented elsewhere which justified hypothesizing the framework of this study, it was hypothesized that using Arabic as a medium of instruction has weakened the Sudanese university students' abilities in English language. To obtain data to test this hypothesis, Sudanese medical students were chosen as the population of the study due to methodological reasons pertaining to the study.

Strictly speaking, the sample of the study was chosen from the medical students of Khartoum University and the medical students of Al-Gezera University because they were convenient to the researcher

The method used in collecting the data was the administration of a questionnaire to the medical students to identify their perceptions on whether the use of Arabic as a medium of instruction affects their proficiency in English.

Obviously, the entire results of the current study indicated that Arabicization is the main cause of deterioration of English standards among Sudanese medical students. These results are in line with the objective of the study, which include the investigation of the effect of using Arabic as a medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students. This is evident in the results obtained from the questionnaire where using Arabic as a medium of instruction alone predicts more than 12% of the entire factors contributing to the deterioration of English language proficiency among Sudanese medical students. Accordingly, Arabicization can be considered as the major cause of the deterioration of English language proficiency among Sudanese medical students. How-

As indicated before, the significance of this study lies in two parameters. The first is that the study is significant because it contributes to solving the problem of English language in Sudanese universities by means of diagnosing and identifying the causes of poor standards of English among university students in Sudan, and by means of suggesting solutions to this problem. The findings of this study helped achieve this goal through identifying the role of Arabicization and the role of other factors in weakening the English language proficiency of Sudanese medical students. These findings, also, helped in suggesting solutions to the problems of English among Sudanese medical students.

Furthermore, the findings of this study facilitated achieving the second significance of the study, which is advancement of knowledge and theory, and filling the gap of the literature in the field. Indeed, the findings of this study have filled in the gap by investigating the impact of using Arabic as a medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students. Together with the findings of other studies, the findings of this study support Cummins' Separate Underlying Proficiency model, and therefore contribute to the advancement of the theory and knowledge at large.

As alluded to before, this study is significant to two types of stakeholders: Sudanese medical students and Sudanese educational policy makers. Sudanese medical students can make use of the findings of this study by means of identifying the de facto causes of their weakness in the English language, and what they can do to avoid this problem. Educational policy makers, on the other hand, can make use of the findings of this study by means of reconsidering the policy of Arabicization to avoid the negative impact caused by the policy of Arabiczation. They can also pay more attention to English language teaching and learning which may amount to teaching English earlier in the students' life using more effective methods and using bilingual approach to teaching and learning at the level of higher education.

study are indicators that there are some negative effects resulting from implementing this policy of Arabicization, particularly, for the students' abilities to continue further studies and lifelong learning, which is extremely important for doctors. Otherwise, they risk suffering from being obsolete. Indeed, these results might attract the attention of the Sudanese educational policy makers and make them reconsider the policy.

Faculty administrations in Sudanese universities can make use of the findings of this study. Although English is taught as a university requirement in the first and the second years, these English as university requirement courses have proved to have minimal effect on enhancing the university students' abilities and competence in the usage of English language skills. Alternatively, faculty administrations, based on the findings of this study, can reconsider using English as a medium of instruction on full or partial bases, instead of Arabic. In fact, in a country like Sudan, using English as a medium of instruction is one of the very few opportunities whereby students can be exposed to English and thus develop their abilities in it. More importantly, the findings of this study can make faculty administrations believe that using English as a medium of instruction is one of the solutions to the problems related to the English language in Sudanese universities.

Other researchers in the area of bilingual education can benefit from the findings of this study in several ways. They can, for instance, replicate the study in countries, which changed their language of instruction from the second or foreign language to the first or national language. They can also make use of the findings of this study to support the findings that they will obtain to construct a huge body of findings to validate paradigms that seek to develop second language proficiency among university students and among minority language students. Meanwhile, other researchers in the field of bilingual education can make use of the findings of this study as a support to their findings to make a body of findings that will give more validation to Cummins' Separate Underlying Proficiency model.

To identify the causes of the deterioration of the standards of the English language among Sudanese university students, the fingers of blame are always directed towards several factors such as lack of suitable curricula, lack of qualified English language teachers, lack of motivation on the part of students and above all Arabicization. Since the implementation of this policy, public opinion, the media, academicians and students have been blaming Arabicization for the deterioration of English standards among Sudanese university students and graduates. Accordingly, this study investigates this claim by focusing on examining the impact of Arabicization policy on the English language proficiency of Sudanese medical students.

As shown above, the results obtained from this study are in line with the assumptions embedded in Cummins' Separate Underlying Proficiency Model that the use of the second language as a language of instruction contributes to developing the second language proficiency of the students. Worded differently, the use of the first or the national language as a medium of instruction hinders the development of students' proficiency in the second language. The findings of this study support Cummins' Separate Underlying Proficiency model, and illustrates the importance of using the second language as a medium of instruction, should the development of the students' proficiency in the second language is desired. Based on these findings, Cummins' Separate Underlying Proficiency model can underpin several studies in countries using their first or national languages as media of instruction.

The findings of this study are considered the first evaluation of the impact of the policy of Arabicizing the Sudanese universities (1991-present) on the English language proficiency of Sudanese medical students. Educational policy makers in Sudan should have carried out regular evaluations to figure out to what extent this policy is successful, and to measure its repercussions. This does not deny the fact that there are several studies carried out to identify the effect of using Arabic as a medium of instruction on students' academic achievement. However, the findings of this

the medium of Arabic in most cases refer to references and textbooks in Arabic, making them have more practice in the Arabic reading skill, and be more exposed to the Arabic language, resulting in exposing the weakness in their reading skill in English.

Similarly, practice and exposure to English are also important for the development of the speaking and listening skills in English. However, the use of Arabic as a medium of instruction deprive the students from the opportunity of developing their speaking and listening skills in English. The use of English as a medium of instruction in such a situation would have created conducive environment whereby the medical students would listen and communicate in English with their lecturers during lectures and seminars. This in turn, would have made these students have more practice in speaking and listening to English, and have more exposure to English resulting in the enhancement of their listening and speaking abilities in English.

Furthermore, using Arabic as a medium of instruction has affected the English grammar of medical students because it has reduced the exposure, and hence, the acquisition of the correct usage of English. Using Arabic as a medium of instruction has had a similar effect on the English vocabulary of the medical students likewise, Using Arabic as a medium of instruction also affected the social English of medical students because it has reduced their awareness of the importance of English and therefore affected their motivation to develop their communicative abilities in English. Implications

As mentioned before, this study addresses the problem of the deterioration of English language among Sudanese university students and graduates. This problem is considered one of the obstacles facing the development of higher education in Sudan, where we find academicians, teachers, parents, researchers and employers unanimously complain about the poor standards of English among Sudanese university students and graduates. Sudanese medical students and graduates themselves complain about their poor standards in English.

words, the study found that policy change significantly predicted language proficiency of students.

It is obvious from the responses to the research question that the respondents have indicated that the use of Arabic as a medium of instruction predicts a negative impact on the English language proficiency of Sudanese medical students. This result is supported by many findings obtained from previous studies.

Mzokwana, (2008), carried out a study supporting the findings of this study. He investigated the factors that might have affected the pass rate of grade twelve learners with a specific reference to the English subject. He found that the factors included the non-implementation of English as a medium of instruction, the non-availability of teaching facilities, and the influence of the mother tongue on English.

According to the results obtained from answering this research question, using Arabic as a medium of instruction has an adverse effect on the English language skills of the medical students.. Reference has already been made to the writing skill, where lack of practice and exposure to English have already been identified as factors prohibiting the medical students from developing their writing skill in English. The reading skill in English is also affected by the degree of practice and exposure to English. When English is the medium of instruction, all or most of the major references are in English. Continuous reading of references and textbooks in English in preparation for quizzes, seminars and examinations increases the amount of exposure of students to English, leading to the acquisition of more words, expressions and terms. Likewise, continuous reading of textbooks and references in English develops and enhances the students' reading skill in English enabling them to comprehend the material written in English.

Using Arabic as a medium of instruction, on the other hand, implies more practice and exposure to the Arabic language, and less practice and exposure to the English language. The medical students studying through

Strictly speaking, this study aimed to identify the effect of using Arabic as a medium of instruction on the population of the study, represented by the medical students in Sudanese universities. It is worth mentioning that, medical students were chosen from among all sectors of university students because it is the only sector where the English language as a medium of instruction is partially practiced.

This study is underpinned by Owen's (2007) Impact Evaluation Approach and Cummins' (2000) Separate Underlying Proficiency Model. The former approach is adopted because it does not build its evaluation of the program at hand on its stated or implied goals. It rather aims to evaluate the overall effects or outcomes of the program irrespective of what the goals of this program are. Based on this argument, the use of Arabic as a medium of instruction at the tertiary level in Sudan, introduced in 1990 and continued up to date, was considered a program or an intervention. The study aimed to evaluate the impact of this program or this intervention on the English language proficiency of Sudanese medical students. It is hoped that by means of generalizing the results obtained from the study, the impact of this program or this intervention on the English language proficiency of Sudanese medical will be identified.

Cummins' (2000) Separate Underlying Proficiency Model seeks to investigate the factors that influence second language proficiency. Therefore, this model was chosen to underlie this study as it investigated the effect of certain factors on the English (a second/foreign) language proficiency of Sudanese medical students. Following the problem of research and based on these theories, the study was centered on the research question.

This research question inquires about the views of students on the impact of Arabicization policy on the English language proficiency of Sudanese medical students. By means of using quantitative method to answer this research question data obtained concluded the following: policy change (using Arabic as a medium of instruction) has a significant influence on the English language proficiency of medical students. In other

To provide answers to the research question,, regression analysis indicated that the criterion variable, English proficiency of medical students was tested using one predictor—policy change (Arabicization). Analysis revealed that the overall model was statistically significant: p=0.00. Analysis also revealed that the predictive power of the predictor (Arabicization) was statistically significant, p =.000. This shows that with only policy change (Arabicization) as a predictive factor, one can be assertive of more than 40% prediction of increase or decrease in language proficiency. This means from among the several factors affecting the English language proficiency of Sudanese medical students, using Arabic as a medium of instruction alone contributes by more than 40%.

The analysis of the data resulted in these findings:

1. Using Arabic as a medium of instruction has an adverse effect on the English language proficiency of Sudanese medical students because it reduces chances of exposure and practice in the English language.

1.1 DISCUSSION

The problem of the deterioration of English in Sudan is an undeniable fact. All sectors of the community are worried about this issue because it is closely linked with the academic development and the future development of their children and relatives. Academic studies and researches were also concerned with identifying the extent and causes of the deterioration of the English language in Sudan. Most of those who talk about and discuss the problem of the deterioration of the English language in Sudan point the fingers of blame to Arabicization as the major cause of the problem. However, most of the studies on the causes of the deterioration of the English language in Sudan have not investigated the effect of using Arabic as a medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students. Consequently, this research aims to fill this gap.

The independent variable explained .181 per cent of the total variance in language proficiency. The adjusted coefficient of determination (adjusted R square) was 0.177, with an estimated standard error of .67007. See Table 4.17. below

Table (4.17) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	424[a].	180.	176.	67007.	1.579
a. Predictors: (Constant), policychange					
b. Dependent Variable: proficiency					

Furthermore, the Coefficient Matrix (Table 4.15) showing the predictive power of the predictor indicated that predictor was statistically significant, (t =6.604, p =.000, Beta = 0.424). Thus, it shows that with only policy change as a predictive factor, one can be assertive of more than 40% prediction of increase or decrease in language proficiency. By implication, from among the several factors affecting the English language proficiency of Sudanese medical students, using Arabic as a medium of instruction alone contributes by more than 40%.

The estimated equation model can be summarized as follows:

Ý (language proficiency) = 1.523 + .352 (Policy of Arabicization and the practice of English in terms of grammar, vocabulary and dictionary use).

Table No (4.15) regression analysis

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	.Sig	Correlations			Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF	
1	(Constant)	1.523	174.		8.814	000.					
	Policychange	352.	053.	424.	6.604	000.	425.	425.	425.	1.000	1.000
a. Dependent Variable: proficiency Table 4.18											

Table (4.16) Anova table

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	.Sig
1	Regression	19.581	1	19.581	43.611	000[a].
	Residual	89.351	199	449.		
	Total	108.932	200			
a. Predictors: (Constant), policy change b. Dependent Variable: proficiency						

(1998) explained that outliers should be retained unless there is demonstrable proof that they are truly aberrant and not representative of any observations in the population. But their representation of the population necessitates their retention to ensure generalisability to the entire population. Therefore, there were no cases of extreme observations for deletion as unrepresentative of the population.

In Table 4.15 below, the results of the regression analysis indicates that the criterion variable, language proficiency, was tested using one predictor—policy change. Analysis of variance (ANOVA) revealed that the overall model was statistically significant: F (1, 200) = 43.611, p=0.00, MSE = 19.581.

1. To check for normality of the data. To this end, a normality graph was plotted using histogram which compares the standardized residual scores with the frequency

2. To check whether the variances of the criterion variable (language proficiency) was the same for the predictor (policy change), the Standardized (ZRED) residual plot against the predicted dependent variables was examined. Visual inspection of the residual plots showed that the scores were scattered randomly without any distinct pattern indicating, thus that this assumption was reasonably met.

3. To examine the normality of error term distribution and the normal probability plot. This compares the standardized residuals with normal distribution. This revealed that departures from normality were not so extreme and the scores clustered along a straight line suggesting normal distributions of scores.

4. To observe the linearity of scores distribution, the residual was plotted against the hypothesized criterion variable. Observation of the plot revealed that there was a linear relationship, the scores cluster around a straight line. This assumption was also met reasonably well. The lack of evidence of serious violations of the assumptions provided justification for the researcher to continue with the regression analysis.

5. To examine whether there were cases of outliers (i.e., extreme observations), the Mahallanobis distance shows five items exceeding the threshold point. However, there was no need to delete or eliminate any observation, given Cook's distance maximum value of 0.263 being lesser than 1 (Tabachinik and Fidell, 2007). Although, Hair et al.

ment. Lecturers, researchers and data analysis experts were consulted in the validating process of the questionnaires. Confusing or inappropriate items were ultimately revised. The above-mentioned steps increased the validity of the questionnaires and made them easier to comprehend for the participants..

Several procedures have been used to test the reliability of the students' questionnaire. First, it was ensured that the questionnaire was free from linguistic and stylistic mistakes. Second, to obtain the most accurate results, the questionnaire was initially prepared in English and was then translated into Arabic so that the participants could understand and answer the various items of the questionnaire. Subsequently, the questionnaire was administered to the students to measure their perceptions on the effect of using Arabic as a medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students.

Having distributed and collected the questionnaire, Cronbach Alpha coefficient was thereafter used to test its reliability. The Cronbach Alpha coefficient is widely used for testing the reliability of different measurements. Santos (1999:2) describes it as follows: "Alpha coefficient ranges in value from 0 to 1 and may be used to describe the reliability of factors extracted from dichotomous (that is, questions with two possible answers) and/or multi-point formulated questionnaires, or scales (i.e., rating scale: 1 = poor, 5 = excellent). The higher the score, the more reliable the generated scale is. Nunnaly (1978) has indicated 0.7 to be acceptable reliability coefficient, but lower thresholds are sometimes used in the literature."

DATA ANALYSIS AND INTERPRETATION

Before each regression analysis was carried out, the assumptions underlying the use of regression analysis, such as normality, linearity and heteroscedasticity (constant variance of error terms) were examined. The regression analysis assumptions are as follows:

medical students.

This part was used to provide answers to research questions related to the perceptions of respondents on the effect of using Arabic as a medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students in terms of vocabulary. Respondents were required to state their degree of agreement of whether the use of Arabic as a medium of instruction affects the English language vocabulary of Sudanese medical students.

Part A-4. Respondents' perceptions on the effect of using Arabic as a means of instruction on the everyday English of Sudanese medical students.

This part was used to provide answers to research questions related to the perceptions of respondents on the effect of using Arabic as a medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students in terms of everyday English. Respondents were required to state their degree of agreement of whether the use of Arabic as a medium of instruction affects the Sudanese medical students' awareness of everyday English.

A pilot study was conducted to "ensure the high quality (in terms of reliability and validity) of the outcomes of the research" (Dornyeil: 2007:75). The questionnaire for this study was piloted at various stages of its development on a sample similar to the actual sample for which the questionnaire was constructed.

Several stages were followed to ensure the validity of the questionnaire used in this investigation. The instrument was developed drawing from the literature in the field of medium of instruction policy. It was discussed by some lecturers who provided their feedback. Subsequently, copies from the questionnaires were delivered personally to the respondents who participated in the pilot study. These respondents were required to express their views regarding length, clarity and language of the instru-

ciency of Sudanese medical students. This type of questionnaire could not be found, and as a result, a questionnaire was developed to achieve the objectives of the study.

Depending on the research problem and research questions, the researcher prepared the first draft of the questionnaire, the items of which were relevant to the study. The questionnaire went through all the questionnaire development stages from pretesting to piloting and the like, before it was ultimately used to serve the objectives of the study. Closed-ended questions, check-boxes and Likerts Scale were used to design the questionnaire. Opinion and perception type items were used to obtain the required information. The responses in the questionnaire take the form of categories ranging from strongly agree to strongly disagree. Between these two extremes we find the agree, neutral and disagree categories. The questionnaire consisted of the following parts:

Part A-1. Respondents' perceptions on the effect of using Arabic as a means of instruction on the English language skills of Sudanese medical students.

This part was used to identify the information pertaining to the effect of the independent variable, that is, the use of Arabic as a medium of instruction on the dependent variable that is the English language skills of Sudanese medical students. Most of the questions appearing in this part focused on the skills of reading, writing, speaking and listening.

Part A-2. Respondents' perceptions on the effect of using Arabic as a means of instruction on the English language grammar of Sudanese medical students.

This part was used to seek respondents' perceptions on whether the use of Arabic as a means of instruction affects the Sudanese medical students' grammar and correct use of English.

Part A-3. Respondents' perceptions on the effect of using Arabic as a means of instruction on the English language vocabulary of Sudanese

dropped from 65% in 1980 to 56% in 1990 (Gonzalez, 1998 as cited in Poon 2004).

To investigate the effect of English as a medium of instruction on the English proficiency of students, Rizal Experiments were carried out. A comparison was carried out among three groups namely a group receiving instruction in English from Grade 1 to 6 with Philippino as a subject, another group initially taught in Pilipino but switched to English in Grade 3, and a third group taught in Pilipino in the first four grades and in English after that. The results revealed that by Grade 6, the students educated in English from the beginning performed better on all tests, even in Pilipino reading tests, than those who were taught initially in Pilipino. (Appel & Muysken, 1987: 68).

Research Design AND METHODOLOGY

Based on Owen's (2007) Impact Evaluation and Cummins' (2000) Separate Underlying Proficiency Model, this study adopts a quantitative research approach to address the objective of the research.

The population of this study is composed of Sudanese medical students. The medical students were chosen to respond to the questionnaire because they were the ones studying in English and in Arabic, and therefore, they could best inform about the impact of using Arabic as a medium of instruction on their English language proficiency..

Convenience sampling procedure was used in sampling selection. 201 questionnaires were administered to the students in order to identify their perceptions on the impact of using Arabic as a medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students. .

A literature review pertaining to language policy surveys was conducted to obtain a model questionnaire that could be adopted or adapted to conduct a survey to identify the students', perceptions on the impact of using Arabic as a medium of instruction on the English language profi-

significant. Similarly, Beardsmore (1998) argues that to obtain sufficient levels of meta-linguistic competence, it is not enough to teach the language as a subject.

To further illustrate the importance of exposure to language learning, Poon (2004) used Malaysia and the Philippines as examples of countries where the shift from English to Bahasa Malaya in the case of Malaysia, and from English to Tagalog in the case of the Philippines led to a drop in the level of English standards. He maintains that Malaysia changed its medium of instruction from English to Malay in the wake of the 1969 riot, 12 years after independence. After putting the 'all Malay' policy in place for more than three decades, it is found that the standards of English have fallen and the number of English speakers has considerably reduced (Ozog, 1993 as cited in Poon, 2004).

In the same vein, Ragenran, (2010) in his study "Change of Medium of Instruction in the Teaching of Mathematics and Science: Implications on learners", evaluated the impact of the 2010 Malysian educational policy introduced to replace the existing English-medium for the teaching of math and science. 73 Form One students from Sekolah Menengah Kebangsan Taman University were involved in this study. A set of questionnaire containing 50 questions were distributed to the students. The results revealed that the change of the medium of instruction had a negative impact on the students' English language usage.

In the case of the Philippines, Poon (2004) states that the Philippines experienced a decline in English standards but to a much lesser extent after switching the medium of instruction of certain subjects from English to the national language after independence in 1946. Appel and Muysken state (1987: 67) "English had been the language of instruction in Philippine schools for many years, the government decided in 1957 that Pilipino should be used as the only medium of instruction in Grades 1 and 2, with English being used as the primary medium of instruction in Grade 3." Poon (2004) adds that, following the change of medium of instruction, the percentage of the Philippino who claimed to be able to speak English

language education and language use in post-handover Hong Kong" examined the impact of the compulsory Chinese-medium instruction policy on English language education, Chinese language education and language use in Hong Kong. To assess the impact on English language education, the Hong Kong Policy Research Institute commissioned to conduct a survey on students' attitudes and motivation for language learning in March 2002. This study concluded that the Chinese medium instruction has an "adverse effect on English language learning", because it weakens the students' motivation to learn English.

Poon's study supports the belief that motivation is an essential contributing factor for second language learning (Gardener & Lambert, 1972). Similarly, Agban (2000) investigated the effect of the University of Khartoum students' unawareness of the need of English on their motivation and achievement. He concluded that the use of Arabic, not English as a medium of instruction rendered the students unaware of the need for English and, therefore, they have low motivation and achievement in the English language. Similarly, Hamdi (1993) investigated the attitudes of the University of Khartoum students towards Arabicization. Exploiting the descriptive approach and using a survey questionnaire, he concluded that the students had negative attitudes towards Arabicization. MacMillan (1970) reported that Arabicization of secondary education affected students' motivation to work hard to get good grades in the school certificate examination – a factor which became very significant once English was only an examination subject, rather than a means to gain a school certificate at all.

Exposure to language is an important factor to language acquisition (Garcia, 1995). In this connection, Poon (2004) argues that the Chinese medium instruction policy does not merely weaken students' interests in English, but also limits their exposure to the language. In the same fashion, Chan's (1997 as cited in Poon, 2004) large-scale study involving 59 schools and more than 5000 students in Hong Kong supports the claim that the relationship between the actual amount of English used by teachers during lessons and students' progress in the language is statistically

directly or indirectly relate to the deterioration of English language standards among Sudanese university students and graduates.

To identify the causes of the deterioration of the standard of English language among Sudanese university students, the fingers of blame are always directed towards several factors such as lack of suitable curricula, lack of qualified English language teachers, lack of motivation on the part of students and above all Arabicization. To illustrate, Arabicization is the policy implemented by the government of Sudan in 1991 to use Arabic as the medium of instruction in Sudanese universities replacing English, which had been used as a medium of instruction since the establishment of the first Sudanese university in 1902. Since the implementation of this policy, public opinion, media, academicians and students have been blaming Arabicization for the deterioration of English standards among Sudanese university students and graduates. Accordingly, this study investigates this claim by focusing on examining the impact of Arabicization policy on the English language proficiency of Sudanese medical students.

Although many studies have investigated the impact of using the national language as the medium of instruction on English proficiency and learning: Al-asal & Smadi, 2011, Gillani et al, 2010, Ragenran, 2010, Mzokwana, 2008, Poon, 2004, Agban, 2000, Mohamed, 1999, Gonzalez, 1998, Mohammed, 1991, and MacMillian, 1970, none of the studies has investigated the impact of using Arabic as a medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students. Therefore, this research aims to answer the following question: What are the views of students of the impact of Arabicization policy on the English language proficiency of Sudanese medical students?

REVIEW OF LITERATURE

Many studies have been carried out to investigate the effect of medium of instruction policy change on students' English proficiency. Poon (2004) in a study entitled "Language Policy of Hong Kong: Its impact on

difficulties that they face when they refer to references, textbooks and academic articles written in English. Some Sudanese university graduates who intend to further their studies at universities which require a certain pass rate in English proficiency tests such as the TOEFL and the IELTS, always spend more money and time in preparation for the exams. Students and graduates from the Sudanese medical faculties are one group of the Sudanese university students and graduates who suffer from the problem of poor English standards in Sudan. .

Although practicing medicine in Sudanese hospitals and clinics does not require the use of English, except in very special cases, doctors' professional developments requiring attendance at international conferences, writing and publishing research in academic journals and keeping up with the developments in the field, all require a good command of English on the part of the doctors. After graduating from the Sudanese medical schools, most doctors prefer to travel to other countries for further specialization in their field. Such countries include India, Malaysia, Ireland and England, where the study requires a good command of English. For example, the General Medical Council in Britain requires doctors from overseas to be proficient in English. According to the General Medical Council, 2011:101) "doctors trained elsewhere in the world are required to demonstrate they have the necessary knowledge, skills and English levels to practice medicine in the UK."

Educations in general and tertiary education in particular require literacy in one of the knowledge producing languages such as English. English is the most widely used language for academic communication including the writing of references, textbooks, and research articles. Weakness of students' and graduates' abilities in English deny them the privilege of keeping up with new discoveries and developments occurring in their respective fields because they only have access to materials written in their language, which in most cases is not a knowledge producing language. In this regard, some Sudanese university students complained that the sciences they are studying are outdated. All of these problems are said to

the medium of instruction in Sudanese universities and higher institutes of learning. Accordingly, English has lost its status as the medium of instruction in those institutions to become a subject taught as a university requirement. The shift from using English as a medium of instruction in secondary and tertiary stages led to a change in the status of English in Sudan from a second language to a foreign language. At present, English is taught as a foreign language starting from the fifth grade until the third year of secondary school when students sit for the Sudanese Certificate Examination. Upon entering university, these students study English as a university requirement in the first two years.

Statement of the Problem

Recently, academicians, researchers, parents, teachers and employers have become interested in the use of English language in Sudan because of its continuous deteoration. Specifically, there have been complaints about the poor standards of English among Sudanese university students and graduates. University students and graduates themselves complain about their inability to communicate in English. Some Sudanese university graduates, who intend to pursue their further studies abroad, in countries where the language of education is English, complain about facing difficulties in keeping up with the education systems in those countries due to their poor command of English. Accordingly, they take a longer period and spend more money in order to improve their abilities in the English language.

Similarly, those students who graduate from Sudanese universities and who join Sudanese academic and research institutions to work as academicians and researchers always complain about their inability to participate in academic conferences overseas in which the language of proceedings is mostly English. These graduates also complain about difficulties facing them while writing their academic research in English. Again, Sudanese university students always express their resentment about the

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التحقُّق من الآثار المترتِّبة عن التغيُّرات في السياسات المتعلِّقة بلغة التَّدريس في السودان، ومدى تأثيرها في كفاءة اللُّغة الإنجليزية لدى طلاب كليَّات الطب في الجامعات السودانية؛ واستخدمت الدِّراسة استبانة شارك فيها المعلِّمون، والأكاديميون، وأصحاب العمل، وصانعو السياسات اللُّغوية، وذلك لمعرفة آرائهم في أثر استخدام اللُّغة العربية بوصفها وسيلةً للتَّدريس في إجادة طلاب كليَّات الطب بالجامعات السودانية للغة الإنجليزية، وتهدف هذه الاستبانة أيضاً إلى معرفة آراء المشاركين في الأسباب التي أدَّت إلى تدهور مستوى اللُّغة الإنجليزية في السودان. واستخدمت الدراسة التحليل العاملي والانحدار الخطي البسيط لتحليل البيانات التي تمَّ الحصول عليها عن طريق الاستبانات، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنَّ استخدام اللغة العربية في تدريس طلاب كليَّات الطب في الجامعات السودانية له تأثير سلبيٌّ في مستوى إجادتهم للُّغة الإنجليزية، كما أظهرت النتائج أيضاً أنَّ التَّدَنِّي في أجور مُعلِّمي اللُّغة الإنجليزية، وعدم وجود دَّوافع لدى الطلاب لتعلُّم اللُّغة الإنجليزية، وعدم تلبية المناهج لاحتياجات الطلاب، فضلاً عن ضعف تدريب المعلِّمين تدريباً كافياً، وضعف خلفية الطلاب الجدُد في اللُّغة الإنجليزية إضافةً إلى كثرة عدد الطلاب في فصول اللُّغة الإنجليزية، كل هذه العوامل مسؤولة عن تدنِّي مُستويات اللُّغة الإنجليزية لدى طلاب كليَّات الطب في الجامعات ومعاهد التعليم العالي في السودان.

Introduction

English language has officially found its way into Sudan after the British colonization of the country in 1898. It was gradually introduced as an official language in governmental offices. Following the establishment of Gordon Memorial College, the first university college in Sudan, English was introduced as a medium of instruction and was taught as a second language. Subsequently, English was increasingly used as a medium of instruction in higher secondary schools and in most Sudanese higher education institutions. It was also increasingly taught as a second language in the intermediate and secondary stages.

In 1965, Arabic replaced English as the medium of instruction in Sudanese secondary schools, and as a result English was reduced to a subject in the school timetable. Similarly, in 1990, Arabic replaced English as

CHANGE OF MEDIUM OF INSTRUCTION IN SUDAN: ITS IMPACT ON THE ENGLISH LANGUAGE PROFICIENCY

OF SUDANESE MEDICAL STUDENTS

1-Dr Mohamed Bakhit Agban Mohamed

Emirates College of Science and Technology

2-Abdelrahman Mohammedain Abdelrahman Ahmed

Emirates College of Science and Technology

Abstract

The decline of English language standards among Sudanese university students and graduates has become one of the issues, which has preoccupied public opinion in Sudan. Media, employers, parents, and school and university teachers are concerned about the falling standards of English language among Sudanese students and graduates. Therefore, the objective of this study is to investigate the impact of the medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students. A survey questionnaire was used to elicit students' perceptions on the effect of using Arabic as a medium of instruction on the English language proficiency of Sudanese medical students. The questionnaire was administered to 201 participants from both Khartoum University and Gezera University. The results show that using Arabic as a medium of instruction has an adverse effect on the English language proficiency of Sudanese medical students.

Table Of Contents

1- CHANGE OF MEDIUM OF INSTRUCTION IN SUDAN: ITS IMPACT ON THE ENGLISH LANGUAGE PROFICIENCY OF SUDANESE MEDICAL STUDENTS 267

2- INTERACTIVE e-PLANNING APPROACH (IePA) FIRST STEPS TOWARDS LIVABILITY IN SUDANESE CITIES 231

Tahnoon Journal

for Studies and Scientific Research

ISSN:1858 - 7550 ردمد: